

دراسات صناعة البحث العلمي (٣)



مراكز البحوث الأمريكية ودراسات «الشرق الأوسط» بعد ١١ سبتمبر

(تشكيل الإدراك الأمريكي)

د. هشام القروي

nama-center.com

مراكز البحوث الأمريكية ودراسات «الشرق الأوسط» بعد ١١ سبتمبر

(تشكيل الإدراك الأمريكي)





مراكز البحوث الأمريكية ودراسات «الشرق الأوسط» بعد ١١ سبتمبر

(تشكيل الإدراك الأمريكي)

د. هشام القروي



مراكز البحوث الأمريكية ودراسات «الشرق الأوسط» بعد ١١ سبتمبر
(تشكيل الإدراك الأمريكي)
د. هشام القروي

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٣

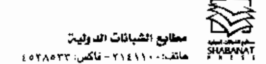
«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز نماء»



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies Center

بيروت - لبنان
هاتف: ٢٤٧٩٤٧ (٧١-٩٦١)
المملكة العربية السعودية - الرياض
هاتف: ٩٦٦٥٠٤٥٠٣٣٣٧٦
فاكس: ٩٦٦١٤٧٠٩١٨٩
ص ب: ٢٣٠٨٢٥ الرياض ١١٣٢١
E-mail: info@nama-center.com

ح/ مركز نماء للبحوث والدراسات ١٤٣٤هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
القروي، هشام
مراكز البحوث الأمريكية ودراسات «الشرق الأوسط» بعد ١١ سبتمبر / هشام القروي.
الرياض، ١٤٣٤هـ
١٧٦ ص؛ ١٤,٥ × ٢١,٥سم
ردمك: ٩ - ٧ - ٩٠٤٣٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١- البحث العلمي ٢ - الولايات المتحدة.
أ- العنوان
ديوي: ٠٠١,٤٢ ١٤٣٤/٩٦٦٦
رقم الإيداع: ٩٦٦٦/ ١٤٣٤
ردمك: ٩ - ٧ - ٩٠٤٣٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨


مطابع الشبانات الدولية
هاتف: ٢١٤١١٠٠ - فاكس: ٤٥٢٨٥٣٣

المحتويات

الموضوع	الصفحة

مقدمة

كل شيء بدأ مع تصاعد الجدل بين المحافظين والليبراليين في عهد بوش الابن، حول دراسات الشرق الأوسط. كانت الصدمة التي أحدثتها في المجتمع الأمريكي عملية ١١ سبتمبر قد جعلت العديد من الناس يتطلعون نحو خبراء الشرق الأوسط، متسائلين: لماذا لم يتوقعوا ما حدث؟ ألم يكن بإمكانهم أن يحذرونا؟ وبأية حال، فما هي فائدة هذه الدراسات؟ إلخ...

مع ذلك، فحين يتتبع المرء مجريات النقاش عن كثب، ما يلبث أن يدرك أن نوع المشاكل التي أثيرت يجعل من العسير جداً الحصول على أجوبة مقنعة بشكل منفصل؛ أي: دون ربط ما حدث داخل الحرم الجامعي بأفكار وأشخاص في منظمات ومؤسسات أخرى، مثل مراكز الأبحاث وشركات الإعلام الكبرى... ثم ما يلبث أن يدرك أن هذه المنظمات الأخيرة نفسها ليست حقاً مستقلة كما يبدو لأول وهلة. وهكذا، فإن منظومة الإنتاج الأكاديمي والإعلامي برمتها ترتبط ارتباطاً مباشراً

وغير مباشر بالبنية التحتية الاقتصادية والمالية الأوسع، وهذا هو أيضاً واقع المنظومة السياسية ـ القانونية. إن الطريقة التي يعمل بها النظام كله هو ما نسميه **الأبواب الدوارة للسلطة في** الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه هي الفرضية الأساسية التي ستسعى هذه الدراسة لفحصها وإثباتها.

ستبيّن هذه الدراسة، بعون الله، أن الإجابة على التساؤلات المطروحة في النقاش حول دراسات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة الأمريكية، دون ربطها بالأدوات البنيوية التي تسهم **في تشكيل العقل الأمريكي وصنع السياسة الخارجية**، هو مجرّد بتر للحقائق عن سياقها الطبيعي. وستبيّن هذه الدراسة كذلك أن تلك الأدوات البنيوية إنما تشكّل في الواقع الأبواب الدوارة للسلطة في الولايات المتحدة الأمريكية.

دراسات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة
الخلفية التاريخية

إن تاريخ الدراسات المختصة بـ«**الشرق الأوسط**»[1] في الولايات المتحدة هو جزء لا يتجزأ من تاريخ الجامعات الأمريكية نفسها، حتى وإن عاد به بعض الباحثين إلى نشاط المنصّرين، فالواقع أن هؤلاء تحركوا من خلال المؤسسات التعليمية. يشير د. مازن مطبقاني إلى ذلك بقوله: «كان المنصرون هم أول مجموعة ذات مصلحة وبخاصة في القرنين التاسع عشر

(١) استعمالنا لمصطلح «الشرق الأوسط» في هذه الدراسة لا يعني أننا نتبناه، أو نوافق عليه، وإنما هو بغرض تسهيل الفهم، حيث أنه ترجمة أمينة للاصطلاح المعمول به في الولايات المتحدة في السياق الذي يتحدث عنه هذا البحث. فلو استعملنا عبارة أخرى، لما فهم أحد ما هو المقصود تحديداً. نحيل من يريد الاطلاع على تطور هذا المصطلح في الاستعمال الغربي ونقده إلى دراستنا المنشورة على موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بعنوان: «الشرق الأوسط الكبير»... أهو حقيقة أم اختراع؟ هشام القروي، ١٨ يوليو، ٢٠١٢م:

http://www.dohainstitute.org/release/8c2d0271-2f27-40d4-b717-4599638dc07f

والعشرين الميلاديين (. . .) وهكذا بدأت دراسات الشرق الأدنى من خلال مصالح المنصّرين البروتستانت التي تضمنت إنشاء الجامعة الأمريكية في بيروت وجامعة أخرى بالاسم نفسه في القاهرة، وكلية روبرتز في إستنبول Roberts College»[١]. ويذكر مطبقاني بأن الأمريكيين حين أدركوا في أواخر الخمسينات من القرن الماضي «تخلف دراساتهم اللغوية وأنهم بدون هذه الدراسات لن يفهموا العالم الخارجي أبداً، أقروا مرسوم التعليم الدفاعي الوطني National Defense Education Act للمساعدة في تأسيس (. . .) مراكز الدراسات الإقليمية»[٢].

فمن المؤكد أن إنشاء الأقسام الخاصة بما يعرف بالدراسات الشرقية وقع ضمن النشاط العادي لهذه المؤسسات العلمية والتعليمية. لذلك فإن أي نقاش عميق حول الشرق الأوسط من شأنه أن يوجه المرء بحكم الواقع للإشارة إلى ذلك التاريخ. ولئن تنوعت التسميات، فإن الموضوع لا يزال هو نفسه: سواء قلت: «الشرق الأوسط»، أو «الشرق الأدنى» أو «الدراسات الشرقية»، فالجميع يعلم أنه تخصص مرتبط بمنطقة معينة، على الرغم من صعوبة تحديدها جغرافياً، أو جيوبوليتيكياً أو باستخدام أي معيار آخر. أيّاً كان الأمر، فإن الجامعات الأمريكية تبدو دائماً فخورة

---

(١) د. مازن مطبقاني، بحوث في الاستشراق الأمريكي المعاصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، ص٢٦:

http://www.saaid.net/book/open.php?cat=83&book=892

(٢) المصدر نفسه.

بإظهار أقدميتها وأسبقيتها في مجال هذه الدراسات. ويمكن لبعض الأمثلة أن تلقي مزيداً من النور على هذا الموضوع[١].

تعود بدايات دراسات الشرق الأوسط في جامعة برنستون Princeton إلى عام ١٨٩٩م، عندما نظم هوارد كروسبي باتلر Howard Crosby Butler أول بعثة إلى سوريا والأناضول. ولكن قسم اللغات الشرقية وآدابها (سمي فيما بعد: الدراسات الشرقية) ولد في عام ١٩٢٧، وترأسه هارولد بندر Harold H. Bender.

«في عام ١٩٤٤م، خلف فيليب ك. حتي Philippe K. Hitti بندر كرئيس لهذا القسم، وخدم في هذا المنصب حتى سنة ١٩٥٤م (. . .) وأعيد تنظيم برنامج دراسات الشرق الأدنى كبرنامج مستقل متشابك التخصصات مع التأكيد على العلوم الاجتماعية، التي تديرها لجنة مكونة من أعضاء أقسام الاقتصاد، والتاريخ، والسياسة، فضلاً عن قسم اللغات الشرقية وآدابها. كان الهدف من البرنامج تلبية الحاجة إلى أساتذة باحثين في علم الاجتماع والسياسة مختصين بالشرق الأدنى من خلال توفير فرص دراسة اللغة والبحث في مجال العلوم الاجتماعية. . .»[٢]

---

(١) لمن يريد معرفة المزيد عن أقسام الدراسات الشرقية في الجامعات الأمريكية أن يعود إلى كتاب د. مطبقاني المذكور آنفاً. فليس هناك في اللغة العربية مراجع عديدة حول هذا الموضوع. وهو أمر غريب فعلاً، يبدو معه وكأن الباحثين العرب لم يهتموا إلى حد الآن بمن يهتم بمجتمعاتهم في الغرب.

(٢) انظر المزيد حول هذا الموضوع على هذا الرابط:

http://etcweb.princeton.edu/CampusWWW/Companion/near_eastern_studies.html

إن قسم الشرق الأوسط والدراسات الإسلامية في جامعة نيويورك يدعي لنفسه «تاريخاً طويلاً ومميزاً، قد يكون بدأ مع تأسيس الجامعة في ١٨٣١م»[١]. هكذا، يبلغنا أنه يجري تدريس العربية، والسريانية، والفارسية، والعبرية، والأثيوبية، كلغات شرقية منذ عام ١٨٣٧م. غير أن قسم لغات وآداب الشرق الأدنى (NELL)، أنشئ في عام ١٩٦٦م.

وتزعم جامعة بيركلي (كاليفورنيا) أن برنامجها الخاص بدراسات الشرق الأوسط يبلغ عمره أكثر من مائة سنة. «كان من شأن إنشاء مركز دراسات الشرق الأوسط (CMES) وتمويله اتحادياً باعتباره مركز موارد وطنية (NRC) في عام ١٩٦٥م أن يطور بشكل كبير أهمية دراسة المنطقة، وفي عام ١٩٧٩م أعيد تنظيم المركز كوحدة مستقلة، متعددة التخصصات ومتشابكة مع الأقسام الأخرى. أخيراً، في عام ١٩٨٩م، اعترف مجلس أمناء جامعة كاليفورنيا بمركز دراسات الشرق الأوسط كوحدة أبحاث

---

(١) شمل قسم لغات وآداب الشرق الأدنى (NELL) في الأصل أساتذة متخصصين في الدراسات العبرية واليهودية. لكن في عام ١٩٨٦م وقع إنشاء قسم سكيربل Skirball للعبرية والدراسات اليهودية، باعتباره قسماً منفصلاً. ولعدة سنوات أخرى عمل برنامج الدراسات الدينية في جامعة نيويورك تحت قسم لغات وآداب الشرق الأدنى. ولكي يعكس بشكل أفضل التغيرات التي طرأت على مكوناته وتوجهاته، تبنى في العام الدراسي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦م تسمية جديدة هي قسم دراسات الشرق الأوسط. وفي عام ٢٠٠٤م، غيَّر تغيير اسمه مرة أخرى، فأصبح يدعى قسم الدراسات الشرق الأوسطية والإسلامية. انظر المزيد على هذه الوصلة:

http://www.nyu.edu/gsas/dept/mideast/index.html

منظمة، وأدرجه ضمن عمادة الدراسات الدولية والإقليمية التي تمّ إنشاؤها آنذاك»[1].

وقد بدأ التدريس في مركز دراسات الشرق الأدنى في جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس (UCLA) في عام ١٩٥٧م مع أربعة أكاديميين فقط. «انطلاقاً من نواة مكونة من أربعة أساتذة في عام ١٩٥٧م»، يقول موقع الجامعة الإلكتروني: «نمت الهيئة الأكاديمية المنخرطة في تدريس الشرق الأوسط والدراسات الإسلامية في جامعة كاليفورنيا لتشمل أكثر من ستين فرداً، من أقسام العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية وغيرها من المجالات المهنية»[2].

وتفخر جامعة تكساس (أوستن) بتاريخ طويل من الاهتمام الأكاديمي بالشرق الأوسط. حيث أنشئ مركزها لدراسات الشرق الأوسط في عام ١٩٦٠م، وهو يقوم بتقديم حوالي ٣٠٠ درساً في اللغات الشرق الأوسطية والدراسات الإقليمية كل سنة[3].

وتعلن جامعة شيكاغو أن مركزها الخاص بدراسات الشرق الأوسط (CMES)، الذي يهتم بالمنطقة الممتدة من المغرب إلى كازاخستان، كان أنشئ في عام ١٩٦٥م. وتقول في تقديمه: «إن مركز دراسات الشرق الأوسط قد حظي بدعم من أقسام العلوم

---

(١) المزيد على هذه الوصلة: http://cmes.berkeley.edu/mission

(٢) انظر المزيد على هذا الرابط: http://www.international.ucla.edu/cnes/people/faculty.asp

(٣) المزيد على هذه الوصلة: http://www.utexas.edu/cola/depts/mes/courses/index.hph
http://www.utexas.edu/cola/depts/mes

الإنسانية والاجتماعية في جامعة شيكاغو ومنح من وزارة التعليم الأمريكية ومؤسسة ميلون لأكثر من ثلاثين عاماً»[١].

أما مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفارد، فقد وقع تأسيسه في عام ١٩٥٤م. وفي تقديمه تعلن الجامعة أنه «كان أول مركز من نوعه في الولايات المتحدة»، على الرغم من أنها لا توضح فيم يتمثل ذلك الانفراد بالمقارنة مع المراكز الأخرى. وتضيف: «كان اهتمام المركز في الأصل يتركز على بحث كل الجوانب الكلاسيكية منها والحديثة في المنطقة، ولكن كما يتضح من نشاطه اليوم، فقد تنامت اهتماماته لتشمل المجتمعات والثقافات الإسلامية عبر العالم»[٢].

إن سنة ١٩٥٤م هي أيضاً سنة تأسيس معهد الشرق الأوسط في جامعة كولومبيا، التي تعلن في تقديمها له أنه «ساعد في التوصل إلى وضع نهج متعدد التخصصات على المستوى الوطني لدراسة الشرق الأوسط بداية من ظهور الإسلام حتى الوقت الحاضر، مع تركيز خاص على القرنين التاسع عشر والعشرين. ومن خلال تعزيز المقاربات المشتركة ومتعددة التخصصات للدراسات الإقليمية، يركز المعهد على الدول العربية، وأرمينيا

---

(١) انظر المزيد على هذا الرابط: http://cmes.uchicago.edu/page/about-us

(٢) «تأسس في عام ١٩٥٤م لتحسين الدراسة المنهجية لجزء حيوي وإلى حد كبير غير معروف من العالم». انظر المزيد على هذه الوصلة:

http://cmes.hmdc.harvard.edu/about/history

وإيران وإسرائيل وتركيا وآسيا الوسطى، والجاليات الإسلامية عبر العالم»[١].

هناك أيضاً الجمعية الشرقية الأمريكية *American Oriental Society*، التي تعلن أن تاريخ تأسيسها يعود إلى العام ١٨٤٢م، الأمر الذي يجعل هذه المؤسسة أعرق جمعية علمية أمريكية مكرسة للحضارات الشرقية[٢].

ولكن على الرغم من وجود العديد من المراكز وأقسام الدراسات الأخرى المختصة بالشرق الأوسط، التي لا يمكن ذكرها جميعاً؛ لأن الغرض هنا ليس هو القيام بجرد، وإنما فقط تقديم أمثلة قليلة تمهيداً ودعماً لما سيتبع من محاجة واستدلال، فإن إحدى أكثر الجامعات اهتماماً بدراسات الشرق الأوسط هي بالتأكيد جامعة ييل Yale، التي تعلن أنها بدأت عندها منذ القرن الثامن عشر[٣]. وقد أشار بنيامين فوستر Benjamin R. Foster

---

(١) انظر المزيد على هذه الوصلة: http://www.mei.columbia.edu/

(٢) تعلن الجمعية في التعريف بنفسها ما يلي: «لقد كان تشجيع البحوث الأساسية في اللغات والآداب الآسيوية تقليداً أساسياً تتبعه الجمعية. وقد شمل هذا التقليد مواضيع مثل فقه اللغة، النقد الأدبي، النقد النصي، الكتابات القديمة، النقوش، اللسانيات، السيرة الذاتية، علم الآثار، والتاريخ الخاص بالجوانب الفكرية والخيالية للحضارات الشرقية، لا سيما الفلسفة والفولكلور والدين والفن. ولا يخضع مجال اهتمام الجمعية لحدود زمنية...» ومن منشوراتها نذكر مجلة الجمعية الشرقية الأمريكية *The Journal of American Oriental Society*.. للمزيد، انظر:

(٣) Benjamin R. Foster, «Yale and the Study of Near Eastern Languages in America, 1770-1930» Department of Near Eastern Languages and Civilizations, Yale University. URL: http://www.yale.edu/Macmillan/cmes/publications.htm

إلى إمكانية تقسيم تاريخ دراسات الكتاب المقدس واللغات السامية للشرق الأدنى في أمريكا إلى ثماني مراحل رئيسية، كالتالي:

١ ـ المرحلة الاستعمارية التي كرّمت فيها الدراسات التوراتية في نيو إنجلاند New England وفقاً للقواعد التي أنشأتها كامبريدج وأكسفورد والجامعات الأسكتلندية.

٢ ـ المرحلة الأولى للجمهورية (١٧٨٠ ـ ١٨١٥م) التي شهدت تدهور دراسات الكتاب المقدس في المدارس، بصرف النظر عن الجهد الذي بذلته قلّة من العلماء.

٣ ـ إحياء العبرية وبداية الدراسات الشرقية بشكل موسع (١٨١٥ ـ ١٨٦٠م). اتسمت هذه المرحلة بما يلي:

أ ـ إضفاء الطابع المهني وفقاً للأسلوب الألماني على فقه لغة الكتاب المقدس، بقيادة موسى ستيوارت Moses Stuart (١٧٦٠ ـ ١٨٥٢م)، وإدوارد روبنسون Edward Robinson (١٧٩٤ ـ ١٨٦٣م) وغيرهما.

ب ـ إنشاء الدراسات الشرقية العلمانية من طرف إدوارد سالزبوري Edward Salisbury (١٨١٤ ـ ١٩٠١م).

٤ ـ مرحلة مؤقتة سيطر خلالها علم فقه اللغات الهندوأوروبية على الدراسات الشرقية، فيما كانت اللغات السامية تمثل جزءاً صغيراً من تدريس اللاهوت (١٨٦٠ ـ ١٨٨٠م).

٥ ـ إدماج الدراسات السامية كتخصص أكاديمي في برامج التعليم العالي الأمريكية.

٦ ـ في وقت متأخر من القرن التاسع عشر، بدأ تطوير برامج الأبحاث الأثرية، وصحب ذلك إنشاء معاهد البحوث الخاصة بالشرق الأوسط.

٧ ـ هذه المرحلة شهدت استقلالية الاحتراف الأمريكي الجديد الذي تعزز بهجرة وإدماج الأكاديميين الألمان تجاه النماذج الألمانية بعد عام ١٩١٤م.

٨ ـ تزايد الاهتمام بـ «الدراسات الإقليمية»، واللغات والحضارات المعاصرة في الشرق الأوسط، وذلك جزئياً نتيجة الحرب العالمية الثانية واحتلال الولايات المتحدة موقعاً إستراتيجياً جديداً في فترة ما بعد الحرب، على الرغم من أن بعض المبادرات المتواضعة يعود تاريخها إلى عام ١٩٠٢م. شهدت هذه المرحلة الأخيرة ابتعاداً عن التقليد القديم في تركيزه على فقه اللغة وتأويل النصوص الكلاسيكية، وإعطاء الأفضلية لأشكال اللغات المحكية التي يتحدث بها أهالي الشرق الأوسط، مع التأكيد في بعض الحالات على الخبرات الأنثروبولوجية والاجتماعية ـ السياسية أو الاقتصادية بدل الكفاءة اللغوية.

ما الفائدة من دراسات الشرق الأوسط؟
المعركة بين الليبراليين والمحافظين في الحرم الجامعي

المساءلة الذاتية المنهجية:

من ناحية، نجد من بين الأكاديميين المتخصصين بالشرق الأوسط من لا يعطون الأولوية، من وقت لآخر، للتساؤل حول حقيقة اهتمامهم بهذا الحقل (أسئلة مثل: لماذا أنا معني بهذا المجال وليس بمجال آخر؟ ما هو الوازع الذي يدفعني بالضبط نحو هذه الدراسات؟) وهذا ما يجعلهم يفتقرون إلى شيء مهم جداً في نهاية المطاف: فإذا كانوا مدرّسين، قد يلقون صعوبة في تأدية مهمتهم دون وضع مسافة مع الذات للقيام بتقييم نقدي نزيه وموضوعي لعملهم. لا شك أنهم قد تلقوا تدريباً يمكنهم من القيام بمهمتهم. ومع ذلك، يتعين عليهم طوال حياتهم المهنية، أن يفكروا في الغايات والوسائل، ذلك أن التفاعل الناجح مع الطلاب فضلاً عن الأوساط الأكاديمية، يتطلب المساءلة الذاتية

المستمرة بشأن أفضل الأساليب لمساعدة الطلاب على اكتساب المعرفة والتقدم.

من ناحية أخرى، فإن البعض الآخر من أصحاب الاختصاص الذين قد يكونون أنجزوا بحوثاً واسعة النطاق بدرجة ما حول قضايا الشرق الأوسط، كثيراً ما يقدمون المنتوج النهائي لعملهم في مواضيع متصلة بعلم الاجتماع وعلم الإنسان وعلم اللغة، وعلم السياسة، وما إلى ذلك، دون الشعور بالحاجة إلى شرح الاعتبارات التي قادتهم أو الغرض العام من الدراسة. في الواقع أن هذا الفشل قوّض الحقل الذي كان يسمى تقليدياً «الاستشراق»، بأكمله. حيث وجهت انتقادات عديدة ضد بعض كبار المساهمين في هذا الحقل وفتح الطريق للبدء في مساءلة الارتباطات الظاهرة والكامنة بين البحث العلمي وأهداف بعض الحكومات الغربية. وأصبح الاستشراق نشاطاً مشبوهاً، ورأينا العديد من العلماء ينأون بأنفسهم عن التسمية، على الرغم من أنهم ظلوا يعملون في نفس الحقل. ولا بد من التذكير هنا بملاحظة زكاري لوكمان أنه إذا «كان معظم الباحثين المستشرقين في القرن التاسع عشر يعتبرون أنهم يكرسون أنفسهم تماماً لمجرد السعي غير المنحاز للحقيقة الموضوعية، وليسوا متورطين بشكل مباشر أو غير مباشر في صناعة القرار السياسي، وفي واقع الأمر أنتج كثير منهم أعمالاً بحثية ذات قيمة باقية (. . .) ففي نفس الوقت، كان عدد معتبر من المستشرقين الأفراد والمؤسسات التي

ارتبطوا بها مستعدين ومرحبين بوضع خبرتهم في خدمة طموحات بلادهم الاستعمارية»[1].

قد يجادل البعض بأنه ليس هناك ما يضطر الباحث، أيّاً كان مجال تخصصه، للإفصاح للجمهور عن الأسباب التي دعته للقيام ببحوثه، ناهيك عن ربط نفسه بغرض محدد، ما لم تكن الغاية النهائية من البحث تتطلب ذلك. وهذا صحيح نسبياً. فالعلم، بالمعنى الدقيق للكلمة، ليس بحاجة لمثل هذه المضاربات.

غير أن هذه الندرة في التعرض الصريح للخيارات والدوافع لا تلغيها مع ذلك. فهي ستبقى كامنة في تلك المسافة بين الذهن ومخرجاته، وبين المخرجات والواقع الاجتماعي والسياسي. على أي حال، فإننا نادراً ما نشرع اليوم في مشروع بحثي يمكن أن يستغرق بعض الوقت ليكتمل من دون سبب وجيه. قد يكشف البعض أسبابهم، وقد يتركها البعض الآخر للتخمين ما بين السطور، في حين يشعر آخرون بالحاجة؛ لأن يجعلوا منها موضوعاً للتفكير. إن هذا الموقف الأخير يذكر المرء بالجراح الذي، قبل البدء في العملية، يكون حريصاً على فحص الأدوات التي يحتاج لاستخدامها. فلدينا من جهة، الموضوع المقترح للبحث، ومن جهة أخرى، لدينا التفكير في المناهج والأدوات، فضلاً عن الخيارات المتاحة.

---

(١) زكاري لوكمان: تاريخ الاستشراق وسياساته. الصراع على تفسير الشرق الأوسط، (مترجم)، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧/٢٠٠٨م، ص١٥٨ ـ ١٥٩.

المثال الثاني الذي يبدو الأنسب في هذا السياق من حيث ارتباطه بحقل أبحاثنا الخاصة، يتعلق بجميع الخبراء في مجال الاتصالات والإعلام والاستخبارات، الذين من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية وغير متحيزة، يعتبرون من الضروري البدء أولاً بفحص ما يمكن أن يشوه مقاربتهم ويضعهم على الطريق الخطأ. وبما أن جزءاً هاماً من أي اتصال يسلك ممرات نفسية، وبما أن اللغة ذاتها هي وظيفة للذهن والنفس، وبما أن أطراف الاتصال وقنواته هي أيضاً موضوع متصل بالسلوك، ينصح عدد من الخبراء بتفحص السياقات المعرفية وإخضاع الأساس المنطقي للتفكير لمراقبة العلوم السلوكية. إن كلّاً من علم النفس المعرفي وعلم الاجتماع المعرفي يقوم على مناهج التدقيق في الطرق السليمة الموصلة إلى المعرفة الصحيحة، والطرق الخاطئة التي تبني واقعاً ذهنياً موازياً للواقع.

لن نمضي أكثر من ذلك في استعراض هذه الجوانب من التفكير، ولكن استحضارنا لها يتضمن تأكيداً على ضرورة إيلائها الأهمية التي تستحق. فكلما كان ذلك ضرورياً، من المستحسن إذن تمرير المعلومات والملاحظات حول مختلف الخطابات عبر هذا الفلتر[١].

---

(١) نشير بهذا إلى علم النفس المعرفي والاجتماعي، وعلم الاجتماع المعرفي والنفسي، والمدرسة السلوكية... حيث إن ما أنتجته في حقل التحليل الخطابي يأتي مكملاً لمناهج متنوعة لتحليل البيانات الكمية. ومن نافلة القول إن أي تحليل لقضايا الشرق الأوسط من دون هذه الاحتياطات قد يتحول إلى تغطية الخطاب السياسي ببريق شبه علمي أو تقديم تقرير صحفي مثقل بالمصطلحات المستعارة من العلوم الاجتماعية.

الحقل منذ ١١ سبتمبر:

تجدر الإشارة إلى أنه منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، شهد حقل دراسات اللغة العربية والإسلام والشرق الأوسط إحياءاً مهماً في الولايات المتحدة. ولم يكن هذا الاهتمام صادراً فقط عن حرص شعبي[١]، وإنما أيضاً عن حرص حكومي. كانت وزارة الخارجية الأمريكية أعلنت بالفعل عن تدابير جديدة لتشجيع الطلاب الشباب على التسجيل في أقسام اللغات والحضارات الشرقية، المسمّاة عادة: دراسات الشرق الأوسط. وقد ظلت الإعلانات تتعاقب على الموقع الإلكتروني لمجلس مراكز الأبحاث الأمريكية في ما وراء البحار *Council of American Overseas Research Centers* (CAORC) لترويج دراسات لغات الشرق الأوسط، على سبيل المثال، من خلال تزويد الطلبة بالمنح الدراسية والمساعدات. كان هذا جزءاً من مبادرة الأمن القومي للغات *The National Security Language Initiative* (NSLI) التي أطلقتها وزارة الخارجية. وقد تم تشجيع الطلاب من التخصصات المختلفة لتقديم ترشحهم، لا سيما وأن المعاهد التي تقدم المنح الدراسية للغات الحساسة *The Critical Language Scholarship* (CLS) توفر لهم دورات مكثفة ممولة بالكامل من سبعة إلى عشرة أسابيع، في العربية والفارسية والتركية والأردية والإندونيسية

---

(١) زادت مبيعات الكتب المتعلقة بالإسلام والشرق الأوسط في الدول الغربية بشكل واضح في الفترة التي تلت مباشرة ١١ سبتمبر، وفقاً لبعض الدراسات. وسجل بالخصوص إقبال على شراء نسخ من القرآن المترجم.

والبنجابية والهندية، والأذرية، والبنغالية، والكورية والصينية، واليابانية والروسية[١].

النقاش والتحيّز السياسي:

ليس المهم هنا ملاحظة التوتر والحدّة أحياناً في النقاش الحامي بشأن الشرق الأوسط. فليس هذا بالأمر الجديد. ولكن واقع أنّ هذا النقاش يقسم النخبة الأكاديمية الأمريكية إلى مجموعتين رئيسيتين وفقاً لخطوط الانقسام الحزبي، هو أمر يستحق الاهتمام. ذلك أن التوتر والاستقطاب الشديدين اللذين كانا على الدوام (أي: عبر التاريخ) يدفعان الفئات الاجتماعية في الغرب وفي الشرق الأوسط إلى تسلق الأسوار تأهباً للقتال، كان من الصعب ألّا يمسّا المجتمع الأكاديمي في الولايات المتحدة أيضاً. ينبغي كذلك أن نضيف إلى هذا الاستقطاب العائد إلى ظروف المسرح الدولي والإقليمي وتشكيلاته، عامل توتر آخر خاصّاً بالمجتمع الأمريكي، وهو ما يمكن رده بشكل عام إلى قطبين رئيسيين تدور حولهما عناصر مختلفة: المحافظون من جهة، والليبراليون من جهة أخرى (حسب التسمية التي تطلق على الفريقين في الولايات المتحدة)[٢].

---

(١) المزيد على هذه الوصلة: http://www.clsholarship.org

(٢) يراجع حول هذا الموضوع الكتاب التالي:

Willmoore Kendall and George Karey, Liberalism Versus Conservatism: the continuing debate in American government, Van Nostrand Reinhold Company, 1966.

في المعسكر الليبرالي، يمكن أن نجد شخصيات مثل: الراحلين إدوارد سعيد وهشام شرابي، رشيد الخالدي، خوان كول Juan Cole، ليزا أندرسون Lisa Anderson، إلخ... أما في المعسكر المحافظ، فنجد شخصيات لها كذلك سمعة سياسية، مثل: فريد زكريا، فرانسيس فوكوياما، جوشوا مرافتشيك Joshua Muravchik، دانيال بايبس Daniel Pipes، إلخ...

إن أي تحليل لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يستغني عن الرجوع إلى النقاش المحتدم في الأوساط الفكرية يكون مثل من يحرم نفسه من أداة أساسية لفهم ما يجري. سوف أعتمد إذن أساساً على آراء وتحليلات الأكاديميين الأمريكيين الذين، سواء في أعقاب ١١ سبتمبر ٢٠٠١م أو قبل هذا الحدث، أثاروا أهم القضايا ذات الصلة بموضوعنا. ولا بد أن أضيف أنه على الرغم من أن هذا النقاش حدث على المستوى الفدرالي منذ البداية، بقدر ما تعلق الأمر باهتمامات النخبة المنخرطة في دراسات الشرق الأوسط، فلا يبدو أنه حظي بنفس القبول في المجلات والمطبوعات المختصة. لقد حاولت هنا متابعة أصدائه حيثما بدا الأكثر أو الأعمق تأثيراً. دعونا نذكر كمثال جمعية دراسات الشرق الأوسط (MESA)، التي تنظم الندوات والملتقيات السنوية للتفكير، بالإضافة إلى نشر بعض المطبوعات، مثل المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط (IJMES)، وسابقاً نشرة *MESA Bulletin*، ومنذ بضع الوقت مجلة دراسات الشرق

الأوسط MESA Review of Middle East Studies[١]. هناك أيضاً مجلس العلاقات الخارجية (CFR)، الذي ينشر مجلة «شؤون خارجية» *Foreign Affairs* الذائعة الصيت، فيما يهتم موقعه الإلكتروني عادة بتقديم وجهات نظر مختلفة حول قضية ما أثارت نقاشاً عاصفاً، مثلما حدث عندما نشر اثنان من أساتذة جامعة هارفارد وجامعة شيكاغو، وهما ستيفن والت وجون ميرشايمر Stephen M. Walt and John J. Mearsheimer دراسة بعنوان «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية»[٢].

لدينا الآن موضوعان متداخلان يتعلقان بالشرق الأوسط. يركز الأول منهما على الهدف من هذه الدراسات، فيما يركز الثاني على الهدف من السياسة الخارجية. إن العلاقة بين الاثنين هي نفسها التي غالباً ما تحدث بين الأوساط الأكاديمية والأوساط السياسية. بعبارة أخرى، نحن نتحدث هنا عن **الروابط الملتبسة،**

---

(١) سأستشهد بشكل خاص في هذه الدراسة بمجموعة آراء انتقيتها من أوراق ظهرت في نشرة جمعية دراسات الشرق الأوسط، كأمثلة، وهي التالية:

- Joel Beinin, «Middle East Studies after September 11: Presidential Address to the Annual Meeting of the Middle East Studies Association of North America,» MESA Bulletin 37 (no. 1, Summer 2003):2-18.

- Laurie A. Brand, «Scholarship in the Shadow of Empire,» The Presidential Address delivered at the 2004 Annual Meeting of the Middle East Studies Association, MESA Bulletin, June 2005.

- Abdallah Laroui, «Western Orientalism and Liberal Islam: Mutual Distrust?» The Middle East Studies Association Bulletin, Vol. 31, No. 1, July 1997.

- Rashid Khalidi, «Is There a Future for Middle East Studies?» MESA Bulletin, 29, July 1995. 1-6.

- Lisa Anderson, «Scholarship, Policy, Debate, and Conflict: Why We Study the Middle East and Why It Matters.» MESA 38, no. 1 (Jun. 04): 2-15.

(٢) http://www.cfr.org/publication/10262/harvard.html?breadcrumb=default

حتى لا نقول: «المحرمة» بين الأكاديمي والسياسي، وهو ما سنعود لنبينه أكثر تالياً. وهذا في الواقع ما يغذي نقاشاً مستمراً؛ لأن القضايا المطروحة لا تشمل فقط الرؤية التي نحملها عن التعليم العالي (وبالتالي المستقبل)، وإنما أيضاً دور الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

وجهات نظر من داخل جمعية دراسات الشرق الأوسط

رشيد الخالدي:

حتى قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، فإن مستقبل دراسات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة، كان موضوعاً يحظى بالنقاش.

في الكلمة التي ألقاها رشيد الخالدي[١] في الملتقى السنوي لجمعية دراسات الشرق الأوسط في عام ١٩٩٤م جعل من هذه المسألة عنوان ورقته وموضوع خطابه[٢]. في ذلك الوقت، كانت دراسات الشرق الأوسط، كما يعتقد، تتعثر بحواجز سوء الفهم والقوالب النمطية. ولم يكن الشرق الأوسط يحظى بشعبية كبرى لا سيما في الولايات المتحدة. وهو ما تثبته العديد من الأفلام،

(١) الدكتور رشيد الخالدي هو أستاذ الدراسات العربية ومدير معهد الشرق الأوسط بجامعة كولومبيا. وقد ترأس جمعية دراسات الشرق الأوسط سنة ١٩٩٤م.

(٢) Rashid Khalidi, «Is There a Future For Middle East Studies?» (1994, presidential address). MESA Bulletin, op. Cit.

والأغاني، والرسوم الكاريكاتورية وغيرها من منتجات الثقافة الشعبية التي كانت تشوه وتهين منطقة الشرق الأوسط وأهاليها.

علاوة على ذلك، فإن الخبراء أنفسهم، في نظر الخالدي، فشلوا في إيصال «حماسهم» لمنطقة الشرق الأوسط، لطغيان الذهنية المحلية الضيقة provincialism على تفكيرهم. فشلوا أيضاً في التواصل مع خبراء في مجالات ذات خصائص ومشاكل مماثلة (إفريقيا، آسيا الوسطى، جنوب آسيا، إلخ...)، كما فشلوا في متابعة التطورات الأخيرة في التخصصات المهنية للعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية. بالنسبة للخالدي، فإن دراسات الشرق الأوسط لا تمثل فرعاً من المعرفة discipline، ولا ينبغي أن تشكل نوعاً من «الغيتو ghetto». يقول: «إن مستقبلنا هو أن نكون جزءاً من أقسام الأدب المقارن والعلوم السياسية، والتاريخ، أو غيرها، وليس أن نبقى في غيتو شرق أوسطي». فالحقيقة في رأيه هي أن هذه التفرعات المعرفية تلقى «دعماً مؤسساتياً أقوى، مع قدرة معظمها على ادعاء الكونية بشكل شرعي تماماً». وهذا عنده ما سينقذ دراسات الشرق الأوسط من المحلية الضيقة، والركود، والانقراض[1].

هناك بالقطع الكثير من الصواب في وجهة النظر هذه، بالرغم من أنه ينبغي الاحتراز: فدراسات الشرق الأوسط لا تمثل فرعاً من المعرفة discipline كما يقول، ولكنها مع ذلك مجال

(١) المصدر نفسه.

تخصص specialty وخبرة expertise. يبقى أنه من الصعب حقاً أن يتمكن الباحثون الأكاديميون من حيازة معرفة أفضل بالشرق الأوسط دون ترسيخ أبحاثهم بالفروع العلمية الثابتة، ودون ربط الدراسات الإقليمية بالفروع المعرفية المتقاطعة(١) أو الاستفادة من المقارنات مع المناطق الأخرى. فلا يكفي أن تكون عربياً لتكون خبيراً بمجتمعات العالم العربي، كما أنه لا يكفي أن تكون فرنسياً أو أمريكياً أو يابانياً لتكون خبيراً بتلك المجتمعات. فالمسألة كلها تتمثل في الفرع العلمي الذي ستطبقه في محاولة فهم ما يجري، سواء كان: علم الاجتماع، أو التاريخ، أو علم السياسة، إلخ... وبدون ذلك، فإن أي مواطن عربي في الشارع يمكنه أن يزعم أنه مدرس عربية.

من الجدير بالذكر أنه في الفترة التي سبقت ١١ سبتمبر، كان من الصعب وصف التمويلات الحكومية المخصصة لدراسات الشرق الأوسط بـ«الوفرة». فالمسألة كانت تبدو إلى حد كبير على العكس من ذلك، حسب ما نفهم من كلام رشيد الخالدي. في الواقع، لم تكن دراسات الشرق الأوسط تفتقر إلى الشعبية

---

(١) هناك خلط والتباس في ترجمة بعض المصطلحات إلى العربية في العديد من البحوث. فمصطلح discipline ليس هو تخصصاً كما يترجم أحياناً، وإنما هو فرع من فروع العلم، وهو ما يختلف عن التخصص specialty. فقد يكون المرء متخصصاً specialist في الدراسات الأمريكية أو دراسات الشرق الأوسط أو الدراسات الدينية، إلا أنه سيحتاج إلى بعض فروع العلم discipline لإثبات تخصصه والسير إلى الأمام. وهكذا فلا يصح أن نقول: تعدد التخصصات في ترجمة Interdisciplinarity، وإنما الصحيح أن نقول: تقاطع فروع العلم أو فروع المعرفة.

وحسب، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة، كان هناك أيضاً توجس من أن تؤول الدراسات الإقليمية إلى الإهمال والنسيان. يستشهد الخالدي في محاجته بستانلي هيجنبوثام Stanley Heginbotham، نائب رئيس مجلس بحوث العلوم الاجتماعية (١٩٩٤م)، الذي يقول: «إن الانتقال من عصر الحرب الباردة إلى عصر جديد سيكون له أعمق التأثير على الدراسات الدولية في الولايات المتحدة، حيث كان الكثير جداً من البنى والتمويل المخصص لهذه الدراسات يعتمد في الماضي بشكل مباشر أو غير مباشر على متطلبات الحرب الباردة»[١]. وقد لاحظ الكاتب نفسه أيضاً «تزايد عدم رضا المموِّلين عن الدراسات الإقليمية، كما هي محددة بشكل تقليدي»[٢]. بالنسبة للخالدي، كان هذا كافياً لقرع ناقوس الخطر؛ لأنه إذا كان الممولون غير راضين، فسيجد الخبراء صعوبة في القيام بعملهم، وهذا ما يثير مسألة مستقبل هذه الدراسات.

وبشكل أكثر تحديداً، يلاحظ الخالدي أن بعض مجالات البحث (حول الشرق الأوسط) التي ليس لها علاقة مباشرة بالقضايا الراهنة سوف تجد المزيد من الصعوبات للحصول على التمويل (أي: اللغة، واللسانيات، والثقافة، والأدب، والتاريخ القديم، إلخ...) ولكن حتى بالنسبة للعلوم الاجتماعية، فقد توقع صعوبات جمّة.

---

(١) Stanley J. Heginbotham, «Rethinking International Scholarship»,Items 48 (2-3): 33-40; 1994. In R. Khalidi, op. Cit

(٢) المصدر نفسه.

إن هذا **الاعتماد على التمويل لن يحدث تشويهاً في أولويات البحث وحسب، وإنما سينمو أيضاً ليصبح أكثر تقبلاً للأجندات السياسية.**

وإذ لاحظ أن التمويل قد انخفض بشكل كبير بالفعل في حين تفاقمت عدم شعبية الشرق الأوسط، فهو لا يعتقد أنه من المناسب أن يبدي المرء «صعوبة في الإرضاء» أو أن يزدري العروض المرتبطة بالمصلحة الوطنية (أي: عروض الحكومة)، حيث يقول: «إذا أردنا أن يستمرّ المجتمع في دفع مقابل لما نقوم به، فعلينا أن نكون أكثر إقناعاً في الدفاع علناً عن منفعته»[(١)].

هذا **الوضع انقلب تماماً بعد ١١ سبتمبر**. بل لم يعد مطلوباً من خبراء الشرق الأوسط إثبات قيمة اختصاصهم للمجتمع بقدر ما طلب منهم ممارسته بشكل فوري، حيث كانت الأمة بحاجة إليهم كي يساعدوا المسؤولين ووسائل الإعلام وعامة الناس في فهم ما يجري. في الواقع، كان الشعور السائد آنذاك إلى جانب الإحباط الناتج عن فشل المخابرات هو عدم توفر الخبرة الكافية والعاملين المتخصصين بهذا الحقل الدراسي.

جويل بينين:

خذ الفترة التي أعقبت مباشرة ١١ سبتمبر ٢٠١١م.

في ٢٠٠٢م، أدرك رئيس جمعية دراسات الشرق الأوسط[(٢)]

---

(١) R. Khalidi, op. Cit.

(٢) جويل بينين، أستاذ التاريخ بجامعة ستانفورد، ورئيس جمعية دراسات الشرق الأوسط سنة ٢٠٠٢م.

في أعقاب تلك المأساة أن الدمار الذي أحدثته يتجاوز كل ما سبق. كان ذلك متمثلاً في انهيار نسق المعتقدات الذي كان إلى حد ذلك الوقت يدعي خلافاً لأي عقلانية أن الولايات المتحدة «تتمتع نوعاً ما بحصانة فريدة ضد عواقب أفعالها في العالم»[١]، أيّاً كانت التسمية التي تطلقها على تلك الحصانة: إلٰهية، أو جغرافية، أو عسكرية. والنقطة الثانية التي أشار إليها هي أن «الذين نصبوا أنفسهم أوصياء على الاستقامة الوطنية حاولوا أن يقدموا وصفة بالطريقة الصحيحة لدراسة الإسلام والشرق الأوسط»[٢]. أما ملاحظته الثالثة، فهي أنه كان على الأمريكيين أن يستفيدوا منذ وقت طويل من دروس تدخلاتهم في الشرق الأوسط وأن يستنتجوا عواقب أفعالهم. وبما أنهم لم يفعلوا، فليس من المؤكد أيضاً أنهم سيكونون قادرين على استخراج الاستنتاجات الضرورية من كارثة ١١ سبتمبر.

ذكَّر بينين الحاضرين في الملتقى أن العديد من الأمريكيين كانوا لقوا حتفهم في فترة سبقت ١١ سبتمبر في منطقة الشرق الأوسط خلال أحداث وقعت في بيروت وطهران وإسرائيل. صحيح أنهم كانوا أقل عدداً من ضحايا يوم واحد (أي: ١١ أيلول)، وعلى الرغم من ذلك، فهم فقدوا حياتهم بسبب الافتقار إلى روح

---

(١) J. Beinin, «Middle East Studies After September 11,» presidential address to the MESA meeting, 2002, op. Cit.

(٢) اتهم بينين في الواقع «المؤمنين الحقيقيين المحافظين الجدد ذوي الارتباطات مع اليمين الإسرائيلي» بشنّ حملة ماكارثية ضد جمعية دراسات الشرق الأوسط.

المسؤولية في الطريقة التي تنشر بها القوة الهائلة لبلدهم في الشرق الأوسط والعالم. وأورد بعض الأمثلة، التي نلخصها بسرعة: كان سوء التقدير من وزير الخارجية ألكسندر هيج سبباً في إعطاء الضوء الأخضر لشارون لغزو لبنان في يونيو ١٩٨٢م.

كان هيج يأمل في تشكيل محور إستراتيجي مضاد للسوفييت في المنطقة على أساس توافق الآراء. لكن سوء تقديره أدّى إلى تطرف الشيعة اللبنانيين، وانتهى الأمر باستقالته من المنصب، حيث كانت الحصيلة وفاة مئات من مشاة البحرية الأمريكية في بيروت. وقبل عامين من ذلك، كان كارتر غير قادر على فهم ما كان يحدث في إيران. خلال مؤتمر صحفي، سأله أحد الصحفيين ما إذا لم يكن الشعور المناهض للولايات المتحدة الواضح في أزمة الرهائن في إيران يعزى إلى تورط وكالة المخابرات المركزية في إعادة الشاه إلى العرش سنة ١٩٥٣م. أجاب كارتر «هذا تاريخ قديم،» بما يعني أنه «من غير المناسب أو المفيد» مناقشة الموضوع[١].

في الواقع، كان سؤال الصحفي يمثل صميم النقاش. وكان بينين محقاً في الاستشهاد بهذا المثال، إذ طالما لم يكترث أحد في دوائر السلطة الأمريكية بالإجابة على السؤال القائل: «هل ينبغي على الناس أن يحبوا أولئك الذين يساعدون ويدعمون الطغاة والجلادين؟»، فسيظل الشرق الأوسط غير مفهوم بالنسبة لهم.

---

(١) المصدر نفسه.

اهتم بينين بعد ذلك بتحديد مسؤوليات الأكاديميين من خبراء الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر. بالنسبة له، ينبغي أن يكونوا مصدراً للمعلومات النزيهة التي يمكن أن تحرّك النقاش العام. ومع ذلك، فلدى توفير المعلومات المطلوبة، اقترح تقديمها وفقاً لثلاثة معايير أساسية هي: «١ ـ الوعي بالسياقات التاريخية؛ ٢ ـ المنظور الدولي الذي يأخذ في الاعتبار التأثير العالمي للأحداث والمصالح المتنافسة والتفاهمات في أي ظرف من الظروف؛ و٣ ـ الالتزام بالتفسير بدلاً من ادعاء حيازة اليقين العلمي والتنبؤ»[1].

وبعد أن وضع الشعور المعادي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط في سياقه التاريخي، أكد بينين عبثية الفرضية القائلة: إن المسلمين أو الشرق أوسطيين يكرهون الولايات المتحدة فقط لأنها الولايات المتحدة، وليس بسبب ما يعانونه من آلام، تنسب مسؤوليتها خطأً أو صواباً للأمريكيين. تلك فرضية غير معقولة في رأيه؛ لأنها تحتوي ضمنيّاً حكماً مسبقاً بأن «شعوب الشرق الأوسط هي بطبيعتها غير عقلانية، ومناهضة للديمقراطية أو معادية للحداثة»[2].

أقرّ بينين بوجود توافق عام في الآراء حول حقيقة أن «الجهل بشؤون الشرق الأوسط والإسلام هو ترف لم يعد مجتمعنا

---

(١) بينين. المصدر المذكور.

(٢) المصدر نفسه.

قادراً على تحمله»[١]. إنه يذكّرنا بأنه خلال عقد التسعينات، كانت هناك مزاعم بأن الدراسات الإقليمية Regional studies هي قطع أثرية متبقية من الحرب الباردة انغمست لمدة طويلة في الخصوصية والتقوقع. لقد نصح الأكاديميون المتخصصون بهذه الدراسات آنذاك بالتحول إلى أفق كوني. ولكن من وجهة نظره، فإن ثنائية التشطير، كوني/خصوصي، التي طبقت على هذه الدراسات لا تستقيم. في الواقع، «فإن التاريخ كفرع علمي مهني حديث» ظهر في القرن التاسع عشر كتاريخ لأوروبا. هذا هو السبب في أن التصنيفات التي قام على أساسها ـ مثل الأمم، والدول القومية ـ لا تصلح لتحليل الشرق الأوسط في مرحلة ما قبل الحداثة أو حتى في المرحلة الحديثة. ومع ذلك، فهذه التصنيفات ذاتها ومساراتها التاريخية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، تعتبر فرضياً كونية.

«إن جزءاً كبيراً من النظرية الاجتماعية ـ نظرية التحديث ـ وقع تطويره لتفسير كيف أن جميع الذين لا ينتمون إلى الحداثة ـ من الفلاحين والعمال ذوي الحرف اليدوية، والبدو الرحل، إلخ. . . ـ سوف يتحولون عاجلاً أو آجلاً للانتماء إليها»[٢]. وهكذا، فإن خصوصية الدراسات الإقليمية لا تتعارض في رأيه مع الطابع العالمي لنظرية التحديث. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الجزء الأعظم من النظرية الاجتماعية على بيانات مصدرها «جزء صغير من التجربة الإنسانية».

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

ويغدو تحليله أكثر أهمية عندما ينتقد العلوم السياسية الأمريكية لتركيزها بشكل كبير على أمريكا وعدم قدرتها على فهم كيف تعمل السلطة في بقية العالم، من حيث اهتمامها حصريّاً بتحليل الظواهر الاجتماعية مثل التصويت، والرأي العام، والتعددية الديمقراطية وعوامل أخرى مماثلة. واعتبر أنه عندما أصبح هذا الأمر واضحاً في أذهان خبراء العلوم الاجتماعية الذين يدرسون الشرق الأوسط، رأيناهم يركزون اهتمامهم على النخب السياسية. فقد شكلت الثورة الإيرانية أزمة في دراسات النخبة Elite studies، حيث تجاوزت أحداثها العاملين في هذا الحقل، وتركتهم غير قادرين على إيجاد الأداة التي تمكنهم من تقديم تفسير واضح بشأن الحركة الشعبية التي تسببت في تغيير النظام.

أثار بينين بالتالي مشكلة «أي نظرية لأي مجتمع؟» وبشكل أكثر تحديداً، فإن المسألة المنهجية هي التي وضعت على المحك: هل ينبغي أن نقصر جهدنا بشكل حصري على فرع واحد من العلوم الاجتماعية أم نسعى من خلال تشابك الفروع العلمية نحو فهم المجتمعات المختلفة والظواهر المعقدة في عصرنا؟ أفضل: هل يكفي نموذج معرفي paradigm واحد لشرح كل ما يحدث في مجتمع ما، خصوصاً عندما يكون أجنبياً؟ ولئلا ننسى، فإن النقاش الداخلي في العلوم الاجتماعية يشمل هامشاً يمكن تسميته «منازعة عقائدية» chapel dispute يعارض نظريات يمكن أن تقدم خدمة أفضل إذا ما تم اعتبارها نظريات مكملة.

استطاع بينين أن يدحض بسهولة الانتقادات التي جعلت من

دراسات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة تخصصاً ولد من رحم الحرب الباردة، مشيراً إلى أنه في واقع الأمر تخصص ظهر بين الحربين العالميتين مع أجندته الخاصة المستقلة فكرياً وسياسياً. كان جيمس برستد James Breasted واحداً من أوائل الأكاديميين الأمريكيين الذين أعربوا عن وجهة نظر خاصة فيما يتعلق بدراسة الحضارات القديمة في الشرق الأدنى، بمناسبة إنشاء معهد الدراسات الشرقية في جامعة شيكاغو (١٩١٩م)[١]. وكما أشرنا سابقاً، فحين أنشأت جامعة برينستون Princeton قسم اللغات والآداب الشرقية، جلبت فيليب حتي Philip Hitti من الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٢٧م، للتدريس.

أعطى حتّي دفعة كبيرة لنشاط هذا القسم، الذي أصبح بفضل جهوده، «أول مركز للدراسات العربية والإسلامية في أمريكا الشمالية»، وفقاً لبينين. وقد أصبح يسمى اليوم، قسم «دراسات الشرق الأدنى»[٢]. الحقيقة أن ١٩٢٧م كانت هي السنة التي شهدت تنظيم الدراسات الشرقية في قسم خاص من قبل اللغوي هارولد بندر Harold H. Bender، الذي عمل بعد ذلك كأول مدير للقسم حتى عام ١٩٤٤م. ولكن في جامعة برينستون Princeton، تعود الدراسات الشرقية إلى مطلع القرن الماضي،

---

(١) انظر موقع المعهد الإلكتروني على هذه الوصلة: http://oi.uchicago.edu/

(٢) انظر الموقع الإلكتروني على هذه الوصلة: http://www.princeton.edu/nes/

كما سبقت الإشارة. وكان رائدها هو هوارد كروسبي باتلر Howard Crosby Butler، المتخصص في علم آثار الشرق الأدنى القديم، والذي نظم رحلات إلى سوريا والأناضول في عام ١٨٩٩م، ١٩٠٤م، و١٩٠٩م[١].

إن الأجندة التي أشار إليها بينين كانت بالقطع، قد شكَّلتها المشاريع التبشيرية والنفطية التي ميَّزها عن مصالح الدولة دون إبداء اعتراض عليها، على افتراض أنه ينبغي عدم الخلط بين الكنيسة وشركات النفط من جهة والدولة الاتحادية الأمريكية من جهة أخرى[٢]. وقد لاحظ أن نجاح تلك المشاريع قام على فهم ينضوي على تعاطف مع شعوب الشرق الأوسط. ولكن ينبغي أن لا يغالط المرء نفسه كثيراً في هذه المسألة. فلا المشاريع التبشيرية ولا الشركات النفطية يمكن وصفها بالمتعاطفة التي لا مصلحة لها مع شعوب الشرق الأوسط. كان للمبشرين الذين استقروا في المنطقة مصلحة أكيدة ـ من وجهة النظر الدينية ـ في نشر رسالتهم بين الأهالي. أما الشركات النفطية، فهي لا تحتاج إلى إبداء تعاطف مع الأهالي، إلا بقدر ما يسهل لها ذلك خدمة

---

(١) لمعرفة المزيد عن تاريخ هذا القسم في جامعة برنستون، انظر:

T. Cuyler Young, and A. L. Udovitch, «Near Eastern Studies,» in: Alexander Leitch, A Princeton Companion, Princeton University Press (1978).

(٢) علاوة على ذلك، قال: إن قانون التعليم الخاص بالدفاع الوطني (١٩٥٨م) قدم الدعم المالي لتطوير دراسات الشرق الأوسط وسعى في الوقت نفسه إلى تعبئة المعرفة الأكاديمية لخدمة أغراض الدولة. فإذا كان لهذا الكلام من معنى، فهو أن المصالح النفطية لم تكن مستقلة تماماً عن مصالح الدولة.

أهدافها، التي هي استخراج النفط وتسويقه وتحصيل المرابيح.

ومع ذلك، فهو يعترف أن دراسات الشرق الأوسط كان لها علاقة مضطربة مع الحكومة الأمريكية. وقد مرت تلك العلاقة بمراحل. على سبيل المثال، خلال السنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠م، كانت نظرية التحديث تسود التيار الرئيسي في العلوم الاجتماعية. وكان ذلك متسقاً أيضاً مع مشروع توسيع نفوذ الولايات المتحدة في الخارج في فترة ما بعد الحرب. وقد عبَّر العديد من الأدبيات الأكاديمية خلال هذه الفترة عن دعمه لبعض حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ـ مثل تركيا، ولبنان، أو إيران ـ كنماذج للتحديث الناجح. ونعرف اليوم إلام أدى ذلك الدعم: فباستثناء تركيا التي في حرصها على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وجدت نفسها مجبرة على النأي بنفسها عن «الاستبداد الشرقي»، فإن «البلدان النموذجية» أظهرت اتجاهات مختلفة: في لبنان، دمرت حرب أهلية استمرت ١٥ سنة البلد وسلمته للاستبداد السوري، وفي إيران، أوصل «تحديث» دولة الشاه البوليسية البلاد إلى التعصب الإسلامي.

كان من شأن حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧م العربية الإسرائيلية، والحرب الأهلية اللبنانية، والثورة الإيرانية، أن تؤدي إلى تقويض النموذج المعرفي للتحديث modernization paradigm وتفاقم الانتقادات ضد سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. تمثل رد الفعل تجاه تلك الانتقادات، في القول: إن الأكاديميين حسّاسون وشكّاكون أكثر من اللازم إزاء السياسات

الحكومية؛ لأنها تؤثر على موضوع دراساتهم الأساسي: الشرق الأوسط.

اعتبر بينين هذا الموقف خاطئاً؛ لأنه أيّاً كانت المنطقة موضوع الدراسة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، فإن إلقاء نظرة واحدة على الإنتاج الفكري في مختلف حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية كاف للكشف عن أن هناك دائماً ميلاً إلى اعتماد نهج نقدي تجاه الحكومة.

ويذكر أنه بعد سقوط المعسكر السوفياتي، فإن العديد من أقسام الدراسات الدولية في الولايات المتحدة أصبحت مولعة بمفهوم «المجتمع المدني»؛ لأنه على ما يبدو قد لعب دوراً هاماً في تحرير أوروبا الشرقية. في سياق الشرق الأوسط، أدى استخدام هذا المفهوم إلى التساؤل حول مدى التوافق أو عدم التوافق بين الإسلام والديمقراطية. ولكن كما يشير، فإن هذه الأجندة البحثية لم تكن مؤامرة معادية للولايات المتحدة نسج خيوطها متطرفون يحاولون إخفاء طبيعة الإسلام، بل كانت أجندة روجت لها بعض الدوائر في الحكومة أو قريبة منها.

إن النتيجة الرئيسية التي يستخلصها من كل ذلك يمكن اختزالها في جملة واحدة، هي: «يجب على الحكومات البقاء على مسافة محترمة لدى التعامل مع الوسط الأكاديمي. سيكون هناك دائماً العديد من الأكاديميين الذين سيختارون، بملء إرادتهم، خدمة مصالح السلطة القائمة حتى إذا ما كانت الحوافز

المقدمة لهم متواضعة. أما إذا لم يحدث هذا، فلربما كان ذلك يعني إذن أن الحكومات لا تستحق أن تقدم لها الخدمات».

ليزا أندرسن:

أشارت الدكتورة أندرسن Lisa Anderson[١] إلى عدوى التحول نحو أشكال من التعصب الديني والخطاب المتشدد، التي انتقلت من دوائر السياسة والإعلام إلى مؤسسات البحث والتفكير والنخبة الأكاديمية. بالنسبة لها، حدث هذا التحول بموافقة ضمنية من إدارة بوش، التي عينت «المجادل المحافظ» (أي: دانيال بايبس Daniel Pipes) المتهم بالتحيز ضد المسلمين، في مجلس إدارة معهد الولايات المتحدة للسلام ـ وهي مؤسسة تتلقى الدعم المالي من الحكومة الأمريكية. وفي رأيها أن كل ما يؤخذ على بايبس من تحامل، يمكن اكتشافه بسهولة في مواقفه. فبايبس نفسه يعترف بأنه يميز بين «الإسلام» و«الإسلام المناضل»، وأنه يكن الاحترام للإسلام، في حين يسبّب له «الإسلام المناضل» «أسى عميقاً».

وذكّرت الحاضرين (في الاجتماع السنوي لجمعية دراسات الشرق الأوسط) أنه سبق أن وصف المسلمين بأنهم «بالأساس قوم معادون» عندما جادل بأن «التمييز بين الإرهابيين الذين

---

(١) كانت ليزا أندرسن في ذلك الوقت عميدة معهد الشؤون العامة والدولية بجامعة كولومبيا. وقد ألقت كلمتها هذه بوصفها رئيسة جمعية دراسات الشرق الأوسط سنة ٢٠٠٣م.

ينشطون باسم الإسلام والناس العاديين من آباء وأمهات المسلمين... هو تمييز صحيح وحقيقي، لكنه يذهب أبعد من اللازم، وإذا اتخذ كمبدأ توجيهي للسياسة، فإنه سوف يشل الجهود التي يجب أن تبذل للحفاظ على مؤسساتنا»[١].

اعتبرت ليزا أندرسون أن الحملة الأمريكية في الشرق الأوسط سارت بالتوازي مع هجوم عام ضد مجموع العاملين بالدراسات المتعلقة بالمنطقة، خاصة الجامعات والهيئات الأكاديمية المرتبطة بـ «الباب السادس»[٢] Title VI (مراكز الموارد القومية الخاصة بالشرق الأوسط) بما في ذلك جمعية دراسات الشرق الأوسط MESA.

وذكَّرت ببعض الأمثلة عن تعيينات أكاديمية وقع الإعلان عنها في الصحافة بعناوين مثل: «الأكاديمي المعادي لإسرائيل: رشيد الخالدي يبدأ عمله الجديد كأول أستاذ لكرسي إدوارد سعيد في جامعة كولومبيا». وقد وصف نفس الكرسي في عنوان صحيفة أخرى كما يلي: «هاوزر Hauser تمول أستاذ الكراهية»[٣]. في

---

(١) Daniel Pipes, *Militant Islam Reaches America*, W.W. Norton & Company, N.Y. 2002, 102,124.

(٢) الباب السادس Title VI يشير إلى الدعم المقدم للأمريكيين الذين يبدؤون دراسة اللغات الأجنبية، وكذلك بعض المناطق في مجال الدراسات الدولية، حيث يعتبر الكونغرس أن مثل هذه الدراسات أساسية لمصالح الولايات المتحدة. في عام ٢٠٠٤م، نظر الكونغرس في مشروع قانون بشأن تمويل دراسات الشرق الأوسط، وهو قانون: HR3077. يمكن الاطلاع على نص التشريع الذي يشرح ما يشمله «الباب ٦» على هذا الرابط: http://www.ed.gov/policy/highered/leg/hea98/sec601.html

(٣) المقصود هنا هو الثرية الأمريكية ريتا هاوزر. انظر: =

الواقع، كما أشارت، فإن **مراكز الدراسات المرتبطة بـ«الباب السادس» (والتي تتلقى تمويلاً من وزارة التربية) كانت على امتداد الولايات المتحدة موضوع شكاوى عديدة من «أضرارها»**. وهذا ما ترى فيه السيدة أندرسون، مظهراً كارثيّاً للعلاقة بين السياسة والأوساط الأكاديمية عندما يتصل الأمر بالشرق الأوسط.

لكن واحدة من أهم سمات هذا الخطاب هي بالقطع المقارنة التي أجرتها بين الأوساط الأكاديمية الأمريكية المتخصصة في دراسات الشرق الأوسط والأوساط الأكاديمية الشرق أوسطية نفسها. من خلال هذه المقارنة، كانت تحاول أن تظهر أولاً، «أن المجتمع السياسي يقولب بعمق مجال البحث والتعليم الذي نعمل فيه سواء في المنطقة أو في الولايات المتحدة»[١]. ثانياً: أن المبادلات بين الجانبين هي أكثر أهمية بكثير بالنسبة للبحوث والسياسات مما يعتقد الناس عادة. هذا يعني على الأقل أن للشرق الأوسط بعض التأثير على البحوث الأمريكية الخاصة بالمنطقة.

تدعم أندرسون رأيها بالعديد من الأمثلة التي تغطي البحوث في بعض البلدان. وتشير إلى أن برامج البحوث في مختلف الجامعات «في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقلصها وتشوهها المطالبات بحلول سياسية مقبولة»، وأن «نظراءنا

= *New York Post*, August 25, 2003; New York Sun, July 25, 2003. In: Anderson, op. Cit. http://www.campus-watch.org/article/id/756

(١) L. Anderson, op. Cit.

وزملاءنا يعملون في ظروف مروعة»، وأن «الأكاديميين الأمريكيين كانوا دائماً على علم بالأمر، ولكنهم للأسف في كثير من الأحيان يفضلون الصمت»[1].

إن إحدى نتائج هذا الوضع تتمثل في أن الناس يفضلون الحصول على وظائف أو الاحتفاظ بها مقابل صمتهم عن الانهيار العام في السياسة والعلوم. إنها حلقة مفرغة: «فإذا لم يعد مطلبنا هو العلم وإنما البقاء على قيد الحياة، فإن مردودنا سيكون ضعيفاً. وستتضاءل معرفتنا بحقل البحث، وسيفتقر منتوجنا دائماً إلى شيء أساسي هو: الأكسجين. ومن ثم التركيز على المدى القصير وعدم القدرة على فهم المشاكل الحقيقية أو تقديم حلول حقيقية».

من الواضح بالنسبة لأندرسون أن الوسطين (أي: السياسة والبحوث) مترابطان، ويتبادلان التأثير. وبالنتيجة، فحتى عندما يهم الموضوع تأثير السياسة المحلية في حقل معين من حقول

---

(١) لاحظت مع ذلك أنه في بعض الأحيان، هناك التزام أخلاقي في الحفاظ على الهدوء وعدم التدخل، لتفادي إلحاق الضرر بالزملاء الذين يعيشون في المنطقة ويمكن أن يكونوا ضحايا الانتقام من طرف الأجهزة الأمنية. وهكذا، فإذا تحدث المرء، يمكن أن يقوض ذلك عن غير قصد فرص الباحث في الحصول على تأشيرة دخول أو مغادرة البلاد للمشاركة في مؤتمر... وأضافت أن المسألة الآن لم تعد تتعلق بالحفاظ على تأشيرات البحوث في دول مثل مصر أو المغرب. بل في بعض الأحيان، يتعلق الأمر بالذين يرغبون في متابعة دراساتهم أو أبحاثهم في الولايات المتحدة ولكنهم يجدون أنفسهم في وضع خطر. واختتمت كلمتها قائلة إنه يتوجب على المرء أن يدافع دائماً عن الحقوق الأساسية للأفراد، وذلك لأن التنازل للترهيب هو تقصير خطير، سواء بالنسبة للمواطن أو للمدرس أو للباحث.

البحث (أو القائمين عليه)، ينبغي توقع سماع أصداء من الجانب الآخر من الكوكب. فلا يمكن وليس من المستحسن دائماً الحفاظ على الصمت.

إنها تذكرنا أنه في أمريكا نفسها، منذ أكثر من قرن من الزمان عندما بدأت البحوث الأكاديمية، وقع الافتراض أن «البحث الأكاديمي ـ خصوصاً ولكن ليس حصرياً العلوم والعلوم الاجتماعية ـ سيكون في خدمة السياسات وصانعيها»[١]. والمرجح أنه منذ ظهور الدولة الحديثة ـ خاصة دولة الرفاه welfare state ـ كان يفترض أيضاً أن السياسة «ينبغي أن تستند على الأدلة التجريبية المطورة علمياً... في مقابل (...) الأيديولوجيا، والأهواء الشخصية أو مجرد التخمين. إن هذا البحث عن الأدلة لدى صياغة السياسة وتنفيذها هو بطبيعة الحال شأن العلماء»[٢].

وأشارت أيضاً إلى أنه خلال الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال، لجأت الولايات المتحدة التي لم يكن لديها في ذلك الوقت جهاز مخابرات قادر على جمع المعلومات عن البلدان الأجنبية، إلى جلب علماء ومفكرين ذوي خلفيات متنوعة، لإعداد التقارير والمساعدة في فهم ما كان يحدث في ألمانيا واليابان. من بين أولئك المثقفين نجد هربرت ماركوز Herbert Marcuse (على الرغم من ماركسيته المعلنة)، وعالم

(١) Anderson, op. cit.

(٢) المصدر نفسه.

النفس إريك إريكسون Erik Erikson، ومؤرخ الفن الألماني ريتشارد كروثيمر Richard Krautheimer، والإنثروبولوجية مارغريت ميد Margaret Mead، إلخ... ومن الواضح أن خبرة هؤلاء العلمية هي التي كانت موضع اهتمام الحكومة الأمريكية وليس ميولهم الأيديولوجية. ولقد **ظل هذا المنطق ـ البحث عن الأدلة بغض النظر عن «الخيارات الشخصية» ـ يعمل كقاعدة مستمرة للدعم الحكومي للبحوث العلمية في الولايات المتحدة وعبر العالم على مدى العقود الستة التي تلت الحرب العالمية الثانية.**

غير أن ما أزعجها في النقاش الدائر لم يكن مسألة ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي أن يعكس تفضيلات حزبية، وهذا ما من شأنه أن يساعد أكثر أو أقل في معرفة موقع الباحثين وتقييم إسهاماتهم. ولم تكن المسألة المزعجة تتعلق بمعرفة ما إذا كان الأكاديميون وصانعو السياسات يعترفون بتبعيتهم المتبادلة. القضية في نظرها أكثر خطورة لأنها تتصل **بمعرفة ما إذا كان من المهم أم لا في صنع السياسة إنتاج الأدلة**. وهذا ما قادها إلى الاستنتاج بأنه «في الحرب على الإرهاب وفي حرب العراق، كانت الأدلة نادرة، ولم تحظ باهتمام يذكر»[١].

عند هذه النقطة، تنضم أندرسون إلى التقييم الليبرالي (واليساري) لسياسة بوش. ومع ذلك، فإن ما ينبغي توكيده، ما

(١) Anderson, op. cit.

وراء الجدل ـ وما تعترف به هي نفسها حين تستشهد برايشاور R. Reischauer ـ هو أن «الأدلة التي ينتجها البحث العلمي لا تخلق السياسة ولا تضمن نجاحها، ـ بل هي فقط تؤطر الخيارات وتحدد تكاليف البدائل المختلفة. ولكن في غيابها، يرجح إخفاق السياسات لأنها قد لا ترتكز على الواقع الاقتصادي والاجتماعي المؤسسي».

لوري براند:

صوت آخر في هذا النقاش هو صوت لوري براند Laurie A. Brand[1]، التي تتمثل نقطة البداية عندها في أن الولايات المتحدة اليوم هي إمبراطورية وأنها تتصرف على هذا النحو. ومع ذلك، فإن التحدي الحقيقي لا يتمثل فقط في قدرة المجتمع الأمريكي على الحصول على الباحثين الأجانب من أجل تغذية وإثراء النقاش الوطني بأفضل الخيارات المتاحة، ولكنه يتعلق بمعركة أساسية تطرح السؤال: كيف تعتبر الإمبراطورية البحث العلمي والأكاديمي وكيف تستخدمه، وما هي القيود والعقبات بالنسبة لأولئك الذين لديهم وجهات نظر مختلفة عما تراه الإمبراطورية حول التكتيكات والإستراتيجيات والأهداف التي يتعين اعتمادها؟

لم تتساءل براند عن العلاقة بين حكومة الإمبراطورية

---

(١) لوري براند هي رئيسة جمعية دراسات الشرق الأوسط في سنة ٢٠٠٤م. وهي أستاذة بمعهد العلاقات الدولية، جامعة جنوب كاليفورنيا.

والأكاديميين. فلعلها تعتبرها واضحة بما يكفي، لتقترح دراسة التجربة التاريخية للعلاقة بين المثقفين وصانعي السياسات في الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية.

وقد وجدت أن المثقفين البريطانيين كان لهم بعض التأثير على سياسة الإمبراطورية. فقد جندت وزارة المستعمرات المتخصصين من جامعة أكسفورد وكامبريدج للعمل على برامج الاقتصاد والتعليم والخدمات الاجتماعية في المستعمرات. وفي فرنسا، كان للأكاديميين ـ مع بعض الاستثناءات ـ تأثير أقل على السياسة العامة. فهم لم ينخرطوا حقاً في الميدان حتى أصبح الظلم والتعذيب في الجزائر أمراً صارخاً بحيث أن السكوت على ذلك، كما فعلوا خلال حرب الهند الصينية، بدا شيئاً لا يطاق.

بالنسبة للولايات المتحدة، اعتبرت براند أن **استعراض العلاقة بين المؤسسات الأكاديمية والحكومة منذ عام ١٩٤٥م تؤكد أن الأجهزة الأمنية قد لعبت دوراً هاماً خاصة في ما يتعلق بالتمويل وتشكيل العديد من مؤسسات البحث، وحتى فيما يهم إنتاجها والمنهجيات التي اعتمدتها أيضاً.** «لقد لعبت الأموال الحكومية والدعم السياسي كذلك دوراً مهماً في تحديد الخبراء الموثوقين في مواضيع معينة وفي عزل الأكاديميين الذين فقدوا أفضليتهم»[(١)].

---

(١) أكدت أن البعض من بين أبرز مؤسسات التعليم العالي، كان يتوفر لها مصروف الجيب إما مباشرة من وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الاتحادي ووكالات أخرى تابعة للأمن والدفاع، أو بشكل غير مباشر من خلال القنوات =

خلال الحرب الباردة، تمثل هدف الحكومة الأمريكية، حسب براند، في جذب اهتمام الأكاديميين خاصة بمسألة الثورة المضادة وتأثيرها على ما سيصبح مجال «التنمية ودراسات التحديث»[1]. كان هذا البرنامج يعرف باسم «**مشروع كاميلوت** Project Camelot» الذي **أنشئ في عام ١٩٦٣م بغرض استخدام خبرات العلوم الاجتماعية في إدارة حركات التحرر الوطني في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط**[2].

= الوسيطة المتنوعة. إن الغرض من هذه العمليات، كما أوضح ذلك والت روستو Walt Rostow هو دفع البحث العلمي نحو تأييد قضايا السياسة العامة.

Christopher Simpson (Ed.), Universities, Empire: Money and Politics in the Social Sciences During the Cold War, (New York: The New Press, 1998), Intro. p. xiii, in: L.A. Brand, op. Cit.

(١) يعود ظهور الدراسات الإقليمية (وتسمى أيضاً «دراسات المناطق») إلى تلك الفترة، وهي تدين بالكثير لاهتمام الحكومة بتحليل ومعالجة المشاكل التي تنشأ في إقليم (منطقة) معين وحاجتها لخبراء قادرين على تقديم حلول عملية بناء على حسن اطلاعهم.

(٢) ما كتب حول هذا الموضوع تزايدت أهميته مع نشر وثائق حول العلاقة بين الأكاديميين وبعض الجهات الحكومية مثل وكالة الاستخبارات المركزية، على الإنترنت. يمكن أن نذكر بعض الأمثلة للذين يريدون معرفة المزيد:

- CIA Document: How to Co-opt Academia, on this link: «http://www.namebase.org/foia/ac01.html»

- Gloria Steinem Spies on Students for the CIA: «http://www.namebase.org/foia/festival.html»

- The Board of Trustees at the University of Southern California: http://www.namebase.org/usctrust.html»

- Columbia University and the U.S. intelligence community: «http://www.namebase.org/columbia.html»

- Multiculturalism and the Ruling Elite: «http://www.namebase.org/news03.html»

- Irving Louis Horovitz (Ed). *The Rise and Fall of Project Camelot: Studies in the Relationship Between Social Science and Practical Politics*, (Cambridge MA: The M.I.T. Press, 1967); Extracts on this link: «http://www.cia-on-campus.org/social/camelot.html»

- A collection of papers on «CIA on Campus»: «http://www.cia-on-campus.orp/

أكدت براند أنها مذهولة بقوة التشابه بين أجواء الحرب الباردة والأجواء السائدة في عهد إدارة بوش الابن. في رأيها أن الحرب على الإرهاب حلّت محل الحرب الباردة. إن أعداء متفرقين (الإرهابيين من «القاعدة» وغيرها) حلوا محل دولة قومية واحدة هي الاتحاد السوفيتي، فيما حلت الدراسات حول الديمقراطية والإسلام السياسي والإرهاب في الترتيب الميداني محل موضوع التحديث والثورة المضادة. وقد رأت مع ذلك أنه «بالنسبة لنا جميعاً، نحن الذين شرعوا أو فكروا في الانخراط في دراسات تقع تحت ذلك التصنيف، فإن الأمر الجدير بالتأمل هو: من يضع جدول الأعمال ومن يصوغ الأسئلة في الواقع، ولأية أغراض يستخدم عملنا؟»[١].

في هذا السياق، وجدت أن **مبادرة إدارة بوش هدفت إلى منح الجامعات اعتمادات مقابل مزيد من الالتزام ببحوث ذات صلة بالأمن القومي، وهذه حقيقة تذكر بالحرب الباردة**. هكذا تتمكن مراكز الأمن الداخلي الممولة من قبل الحكومة بالتالي من جذب أفضل العقول إلى «البحوث المستهدفة» Targeted research بحيث يوضع الأكاديميون والبحث العلمي في خدمة الأمن القومي. إن هذا المخطط الذي يسيس العلم ويتلاعب بالعلماء ليس بالأمر الجديد، ولكنه بلغ أبعاداً جديدة في ظل إدارة بوش الابن. فتقول براند: «مرة أخرى، يصبح (العلم الصحيح) ما تريد

---

(١) L. A. Brand, op. Cit.

الإدارة أن يكون؛ أي: كل ما يخدم أهداف قادة الإمبراطورية، في مجال البيئة والصحة والبحوث الطبية الحيوية والأسلحة النووية»[١].

خلصت براند إلى أن **المجتمع الأكاديمي والعلمي لا يمكن أن يكون بريئاً تجاه سياسات الإمبراطورية**. وبعبارة أخرى، فهي تقول: «إذا أخذنا التمويل من الإمبراطورية، لا يمكننا أن ننكر أن لدينا قدراً من المسؤولية عن أفعالها. عندما تنفجر القنابل المتساقطة في العراق، عندما تستخدم طائرات الأباتشي ضد مخيم للاجئين في فلسطين، فنحن بدرجة أو بأخرى مورطون»[٢].

---

(١) إنها تذكرنا أنه في ١٨ فبراير ٢٠٠٤م، «أصدر أكثر من ٦٠ من أبرز علماء الأمة، بما في ذلك عشرون من الحائزين على جائزة نوبل، ورواد في الطب ومدراء سابقون لوكالات فدرالية بياناً اتهموا فيه الإدارة بالتشويه المتعمد للحقائق العلمية لأغراض سياسية، ودعوا إلى عمل تنظيمي وتشريعي لاستعادة الأمانة العلمية في صنع السياسات الاتحادية».

L. A. Brand, op. Cit.

(٢) المصدر نفسه.

آراء من خارج جمعية دراسات الشرق الأوسط

الاستشراق محل مساءلة:

لأسباب لا علاقة لها مع التخصص الأكاديمي لإدوارد سعيد (أي: الأدب المقارن) نجد اسمه يطرح بشكل متكرر في النقاش الداخلي الذي يخوضه الأكاديميون المتخصصون بالشرق الأوسط تماماً كما لو أنه كان عضواً في جمعية دراسات الشرق الأوسط MESA. والحقيقة أن ذلك يعزى، بطبيعة الحال، إلى نشاطه الملتزم بالقضية الفلسطينية وأبحاثه المتصلة مباشرة بدراسات الشرق الأوسط، ولا سيما كتابه الذي أحدث ضجة ووقعاً كبيرين: «الاستشراق».

من بين الكُتَّاب الأكثر تأثيراً الذين وجهوا لجمعية دراسات الشرق الأوسط MESA، انتقادات لاذعة، يحتل الكاتبان المحافظان مارتن كرامر Martin Kramer ودانيال بايبس Daniel Pipes على الأرجح مقدمة المسرح. نشر أولهما في عام

٢٠٠١م كتاباً[١] أثار بشكل خاص الأوساط الأكاديمية المتخصصة بالشرق الأوسط. ويشترك كرامر في وجهات النظر نفسها مع أشخاص مثل بايبز، وكرتز Kurtz وكُتَّاب آخرين بشأن مسألة دراسات الشرق الأوسط، وهي آراء عكستها أيضاً مؤسسات بحثية ودوريات أكاديمية ومجلات قريبة من المحافظين والمحافظين الجدد. وحين يقلّب المرء صفحات هذه المنشورات، يتبين له أن إدوارد سعيد شخصية محورية في النقاش، لا سيما من خلال كتابه: الاستشراق[٢]. في الواقع، يبدو أنه منذ نشر هذا الكتاب في عام ١٩٧٨م أصبح محوراً يستشهد به أو عليه في أي مناقشة تدور حول موضوع «الدراسات الشرقية». لذلك، يتعين علينا التوقف قليلاً عند هذا الموضوع.

يمثل كتاب «الاستشراق» بالتأكيد أحد أكثر النصوص التحليلية النقدية تأثيراً في المجال الأكاديمي للدراسات الشرقية، فضلاً عن الكمّ الهائل من الردود والتعليقات التي أثارها. شكلت هذه الدراسات على امتداد قرون في الجامعات الغربية حقلاً مركباً، يجمع بين فقه اللغة، وعلم الألسنية، وعلم الأعراق البشرية وتفسير الثقافة من خلال اكتشاف وتجميع وترجمة

---

(١) Martin Kramer, *Ivory Towers On Sand: The Failure of Middle Eastern Studies in America*, Published by the Washington Institute for Near East Policy, September 2001.

(٢) Edward W. Said, *Orientalism*, Pantheon Books, N.Y. 1978.

لقد ترجم كتاب إدوارد سعيد إلى عدة لغات، من بينها العربية (من طرف كمال أبو ديب) ونشر في بيروت سنة ١٩٨١م عن المعهد العربي للأبحاث.

النصوص الشرقية. إلا أن إدوارد سعيد لم يغط حقل البحث بأكمله في تحليله، بل ركز اهتمامه بدلاً من ذلك على كيفية اقتراب الكتَّاب البريطانيين والفرنسيين والأمريكيين من المجتمعات العربية.

من هذا المنظور، كان «الاستشراق» أكثر ارتباطاً بالتخصص الأكاديمي لمؤلفه مما أذيع وأشيع. بالقطع، إذا ما أخذنا الإنتاج الخاص بالمشرق الصادر عن الرحالة والروائيين والسياسيين والفنانين والأكاديميين كجزء من الناتج الثقافي الغربي (والسرد الغربي) في وقت معين، وهو ما فعله سعيد، يمكننا بلا شك استخدام مناهج العلوم الاجتماعية الحديثة في التحليل، تماماً كما كان فعل هو. إن المقاربة التي تتوخى تشابك فروع المعرفة، وهي التي تحظى اليوم بأكبر تأييد من قبل علماء من فروع علمية وتخصصات متنوعة، هي التي تبيّن لنا أنه لا يمكننا إلصاق كتاب إدوارد سعيد بحقل استثنائي يقصي البقية.

في الواقع، **أن «الاستشراق» كتب عن الغرب وليس عن الشرق**. فموضوعه هو كيف رسم الغرب خريطته «الخاصة» لتصوير الشرق؟ ونتيجة لذلك، فقد أبقي عدد من المستشرقين الأوروبيين خارج موضوع التحليل، وكذلك مجتمعات تنتمي تقليديّاً إلى هذا المجال من البحوث (تركيا وبلاد فارس والهند وغيرها. . .) وقد امتدت الفترة التي غطّاها من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين. ولم تقتصر المصادر التي درسها على الأعمال الأكاديمية، ولكنها شملت أيضاً الأدب، والصحافة،

وكتب الرحلات، وغيرها كالمؤلفات الدينية والفلسفية ذات الصلة بالموضوع. وهكذا، فإن كتابه هو جزء من أفق نظري بحثي علمي أصبح إلى حد كبير معترفاً به، ويشعر المرء أن العديد من التأثيرات تعبره من الطرف إلى الطرف، خاصة من قبل رواد المدرسة الفرنسية للعلوم الاجتماعية، مثل ميشيل فوكو Michel Foucault، وجاك دريدا Jacques Derrida، وليفي شتراوس C. Levi-Strauss، إلخ. . .

يستند إ. سعيد في طرحه على ثلاث أفكار رئيسية، وهي:

أ ـ أن الاستشراق، مع اجتهاده باتجاه الموضوعية والتنزه عن المصلحة، في الواقع خدم أهدافاً سياسية. وهكذا، فقد زودت بحوث المستشرقين القوى الاستعمارية بوسائل لقهر البلاد التي يريدون. وفي أواخر القرن العشرين، ساعد هذا الحقل في الحفاظ على قوة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وفي الدفاع عن المشروع الصهيوني في فلسطين.

ب ـ الفكرة الرئيسية الثانية هي أن الاستشراق ساعد أوروبا في بناء صورتها الخاصة، بمعنى أن مقدار علاقته بالشرق كان أقل بكثير من مقدار علاقته بما كانت أوروبا تتصوره عن عالمها الخاص. ففي نظر سعيد أن بناء الهوية في أي مجتمع وفي أي وقت من الأوقات يعني ضمنياً تعريف من هو «الآخر». لقد أدى الاستشراق بالغرب إلى رؤية الثقافة الإسلامية كشيء ثابت في الزمان والمكان واعتبارها غير قادرة على تحديد ذاتها، وهذا ما

أعطى أوروبا إيماناً بتفوقها الذاتي، فكرياً وثقافياً. ومن ثمّ، زعمها أنها تقوم بتثقيف و«تمدين» الشعوب الشرقية، وهي المزاعم التي غدت منذ ذلك الحين محرك الإمبريالية.

ج ـ ثالثاً، أنتج الاستشراق وصفاً مضلّلاً للثقافة العربية الإسلامية، من ناحية أولى، بسبب الطبيعة الماهوية Essentialist لمقاربته: إنه الاعتقاد بإمكانية تحديد الصفات الأساسية ـ الجوهرية ـ لهذه الشعوب وثقافتهم. كان ينظر إلى الشرق نظرة سلبية: كمكان معزول عن التقدم البشري في جميع المجالات، من العلم إلى الفن. وقد تم نشر هذه المعرفة السلبية بواسطة صور نمطية عن «الذهنية العربية»، و«المجتمع الإسلامي»، و«الروح الشرقية». واعترف إ. سعيد بأنه مدين فكريّاً لأعمال ميشيل فوكو، حيث كان تحليله لخطاب الاستشراق إلى حد كبير تطبيقاً لرؤى فوكو المتعلقة بالتكوين الخطابي والمفاهيمي للثقافة الغربية الحديثة.

بعد هذا العرض السريع الموجز لما عالجه إ. سعيد في ذلك الكتاب، يمكننا الآن أن نقدم الجانب الآخر من الجدل الذي ثار حول دراسات الشرق الأوسط، وسنلاحظ أنه في الغالب يتعلق بآراء إ. سعيد في الاستشراق والتأثير الذي مارسه. والغرض هو أن نتمكن من تحديد ما يلي:

١ ـ ما هي الخيارات المطروحة في الأوساط الأكاديمية، ومؤسسات البحث والتفكير، ودوائر السلطة حول هذه القضايا؟

٢ ـ كيف يتم تنظيم التدفق في المبادلات الجارية بين الأوساط الأكاديمية والسلطة في كل ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط؟

ومع ذلك، دعونا نلاحظ منذ الآن، أنه عكس المتوقع، لم يكن كل الذين انتقدوا آراء سعيد ووجهات نظر مماثلة تسود جمعية دراسات الشرق الأوسط، فيما يبدو، من المحافظين والمحافظين الجدد. فمن بينهم، يمكن للمرء أن يجد الليبراليين وحتى بعض الاشتراكيين. ولأسباب مختلفة، وقف مثقفون من اليمين واليسار مواقف معترضة بشدّة على آراء سعيد، وكانت اعتراضاتهم على جمعية دراسات الشرق الأوسط أشدّ وأدهى. والحقيقة أنه ليس من المغالاة أبداً القول: إنهم عندما تصوروا أن سعيداً كان يقود معركة سياسية التزم فيها بآراء شرقية راديكالية متشددة، كانوا جميعاً على خطأ. فالرجل لم يكن مسلماً، على الرغم من أنه كان من العرب الأمريكيين. ولم يزعم أن كتابه كان عن المسلمين والشرقيين و/أو الشرق الأوسط. ولم يكن بحاجة حتى أن يكتبه لتوسيع اطلاعه في تاريخ الشرق والإسلام. لقد كان موضوع كتابه بالضبط كما حدده: دراسة في الأدب الغربي. فهو قد بقي في مجال خبرته وتخصصه طوال تلك الصفحات. وهذا بالذات ما بدا مزعجاً جداً وغير مفهوم تقريباً بالنسبة لأولئك الذين اعتقدوا أنه يوجه إليهم الاتهامات أو يقلل من خبراتهم بشؤون الشرق الأوسط. هذا تحديداً ما لم يفعله.

إن السبب الحقيقي وراء كل الانتقادات التشويهية الموجهة لكتاب سعيد ربما لا علاقة له بالفكر. إنه المال. وبعبارة أكثر

تحديداً، مسألة التمويل المذكورة أعلاه، والتي نجدها حاضرة تقريباً في جميع النقاشات الخاصة بوضع الدراسات الأمريكية للشرق الأوسط ومستقبلها. فهي تطفو على السطح في كل مرة يثار فيها جدل، وإنه لمن الغريب أن نرى كيف كان إدوارد سعيد ضحية لها. فعلى الرغم من أنه بعيد عن دراسات الشرق الأوسط، فإن تحليله للأدبيات الاستشراقية والنظرة إلى الشرق في الغرب أثَّر على التصور الذي كان سائداً عن خبراء الشرق الأوسط. ومن هنا جاءت ردود الفعل المتشنجة ضد كتابه.

ستانلي كرتز:

في أيار/مايو ٢٠٠٢م، كتب ستانلي كرتز Stanley Kurtz[(١)] مقالة مجادلة[(٢)] لم يكتف فيها بالتنديد بتيار «معاداة أمريكا» لدى بعض «اليساريين» مثل إدوارد سعيد[(٣)]، وطارق علي Tariq Ali، وأرونداتي روي Arundhati Roy، وروبرت فيسك Robert Fisk، وإنما تساءل أيضاً: لماذا يدفع المواطن الأمريكي الضرائب كي

---

(١) ستانلي كرتز هو زميل في مركز الأخلاق والسياسة العامة Ethics and Public Policy Center وزميل مساعد سابقاً في معهد هدسون.

(٢) Stanley Kurtz, «Anti-Americanism in the Classroom: the scandal of Title VI,» May 16, 2002, *The National Review*. URL:

(٣) على الرغم من أنه كتب كثيراً عن الشرق الأوسط، فإن إدوارد سعيد، المتهم من قبل كرتز باحتكار الأموال المتعلقة بهذا الحقل من الدراسات الإقليمية وتوزيعها على «زمرته»، ليس له علاقة في الواقع باختصاص دراسات الشرق الأوسط. ولم يكن يوماً عضواً في جمعية دراسات الشرق الأوسط MESA. بل كان متخصصاً في الأدب المقارن في قسم اللغة الإنجليزية (جامعة كولومبيا). ولذلك، فليس له أصلاً أي صلة بتمويل دراسات الشرق الأوسط.

تستخدم في تمويل برامج التعليم الخاصة بشؤون الشرق الأوسط من قبل أناس ينشرون ذلك النوع من الأفكار التي يتبناها سعيد، وعلي، وروي وفيسك؟

لقد كان ذلك سؤالاً غريباً جداً؛ لأن الذين ذكرهم لم يكونوا أمريكيين، والاستثناء الوحيد هو إدوارد سعيد، وهو لم يكن يدرّس مواداً عن الشرق الأوسط!

في الواقع، اتهم كرتز الأكاديميين الأمريكيين (المتخصصين بالشرق الأوسط) بالاستفادة من كارثة ١١ سبتمبر، للحصول على زيادة كبيرة في تمويل اختصاصهم (٢٦٪ حسب زعمه). فهو يقول: «من خلال الزيادة في تمويل الباب السادس (Title VI)، نحن نقدم مكافأة مالية ضخمة إلى فرع معرفي أخطأ في فهم كل ما يجري في الشرق الأوسط خلال العشرين سنة الماضية ـ ونقدمها في نفس الوقت إلى أولئك الأشخاص بالذات الذين يكنون أكبر احتقار للحرب ضد الإرهاب»[١].

هذا تحديداً ما اعتبره كارثة؛ لأنه ما إن يعود أولئك الذين يحصلون على منح من الكونغرس، إلى «أبراجهم العاجية»، حتى يشرعوا في «مضايقة» الطلاب والمدرسين الذين يجرؤون على العمل لصالح الحكومة الأمريكية. هذا النوع من الوطنية، يصبح وفقاً لكرتز، محل هجوم من طرفهم بصفته «الاستشراق الإمبريالي» في الأوساط الأكاديمية.

---

(١) كرتز. المصدر المذكور آنفاً.

تبنى كرتز وجهة نظر مارتن كريمر الذي اتهم إدوارد سعيد وأولئك الذين اقتفوا أثره، أو دافعوا في الأوساط الأكاديمية، عن آراء مماثلة، ليس فقط بالاستفادة لسنوات عديدة من «سخاء» الحكومة، ولكن أيضاً بالسير على خطأ طوال ذلك الوقت في ميدان تخصصهم بالذات. لقد كانوا في اعتباره، مصابين بالعمى الأيديولوجي بدرجة أنهم لم يتمكنوا من رؤية التهديد الإرهابي المقبل. وهكذا، فبدلاً من تنبيه الأمة إلى هذه المشكلة، «كرسوا وقتهم لانتقاد العنصرية والتعصب لدى تلك القلة القليلة من الأكاديميين وصانعي السياسات الذين حذروا من الأهوال القادمة»[١].

حتى قبل نشر هذا المقال، سبق لكرتز أن هاجم الأكاديميين الأمريكيين المتخصصين بالشرق الأوسط، واتهمهم بأنهم تعمدوا بطريقة أو بأخرى حجب ما من شأنه تنبيه الأمة إلى خطر إرهابي قريب. في ديسمبر ٢٠٠١م، قال: «إن رفض الأكاديميين الأمريكيين مواجهة التهديد الإرهابي ضد الولايات المتحدة بشكل مباشر ـ سواء قبل أو بعد ١١ سبتمبر ـ هو عار سوف يتردد صداه إلى الأبد»[٢]. واتخذ جون إسبوزيتو John Esposito ـ الذي هو أحد أبرز الخبراء الأمريكيين في

---

(١) لاحظ كرتز مثلاً أن إدوارد سعيد أطلق على أكاديميين من أمثال برنارد لويس تسمية «مستشرقين متعصبين» Orientalist bigots. المصدر نفسه.

(٢) Stanley Kurtz, «Exposing Esposito: How the academy infected intelligence,» The National Review, December 3, 2001. URL:http://www.nationalreview.com/contributors/kurtz120301.shtml

الدراسات الإسلامية ـ كمثال لما يسميه «الحكمة التقليدية التي تصبح عدم كفاءة» في فهم ما يحدث، وإنجاز العمل المطلوب. كان هذا في عينيه هو سلوك وزارة الخارجية في عهد بيل كلينتون، عندما قدمت الحكومة السودانية لها تقريراً «استخبارياً حيوياً» عن أنشطة أسامة بن لادن. رفضت وزارة الخارجية إيلاء أهمية لذلك التقرير، وفقاً لكرتز، بناء على نصيحة من إسبوزيتو الذي كان يعمل آنذاك كمحلل لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا (وهو فرع لمكتب الاستخبارات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية).

حتى لو افترضنا أن هذه القصة حقيقية، يتبين لنا ببساطة عجز كرتز عن قبول فكرة أن جميع الناس عرضة للأخطاء، بما في ذلك الخبراء. وعلاوة على ذلك، فإذا كانت الإدارة الأمريكية تعتمد على رأي شخص واحد لاتخاذ قرار بشأن الأنشطة الإرهابية، فإن الإدارة إذن هي المسؤولة عن الخطأ. فكم هو عدد الوكالات التي تعمل لحساب الإدارة وكم هو عدد الأشخاص الذين يعملون في تلك الوكالات ويقدمون تقاريرهم وملاحظاتهم كل يوم لرؤسائهم؟ فإذا كانت كافة هذه الوكالات بموظفيها المتخصصين فاشلة في تقييم المخاطر والتهديدات، كيف يمكن الاعتقاد حقاً أن إسبوزيتو أو أي أكاديمي آخر هو الشخص الوحيد وراء الفشل؟

وإذ يتابع كرتز هجومه المسعور، يخيل له أن إسبوزيتو خدع الإدارة عمداً لأن المشورة التي يقدمها لا يمكن فصلها عن

«الأيديولوجية» التي يعتنقها. يعتقد كرتز أن إسبوزيتو تبنى «نظرية إدوارد سعيد حول مرحلة ما بعد الاستعمار» Theory Post-colonialism ـ لم ينتج سعيد أبداً هذه النظرية ـ ليوحي بأن البرنامج السياسي للأصولية الإسلامية هو في الواقع برنامج ديمقراطي، و«أن تعريفنا الخاص الغربي الضيق للديمقراطية هو وحده ما يجعلنا لا نرى ذلك. بالنسبة لإسبوزيتو، أن أولئك الذين يرون في الأصولية «الديمقراطية» الإسلامية تهديداً لأمن أميركا، يكررون ببساطة، وبشكل جديد، الأفكار المسبقة البدائية المناهضة للشيوعية في عصر الحرب الباردة»[١].

الغريب أن كرتز لم يشعر بالحاجة لتقديم أي دليل لدعم رأيه.

أكد كرتز أن إسبوزيتو، بطريقة ما، قام بدور «ضابط الاتصال» بين الإدارة الأمريكية وبعض الإسلاميين في الشرق الأوسط في وقت كان يسود فيه الاعتقاد أنه من الجيد ترك الباب مفتوحاً للاتصالات[٢]. وهذا عنده ما يفسر لماذا ساعدت وزارة الخارجية الأمريكية مركز التفاهم الإسلامي ـ المسيحي[٣]

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) ليس من الواضح من هم الإسلاميون الأصوليون الذين لمّح إليهم كرتز. في الواقع، تشمل هذه التسمية العديد من المجموعات، التي لا تشترك أحياناً سوى في الاسم الذي يطلق عليها. فلا يزال هناك فروق مهمة بين الذين ينتمون إلى تنظيم القاعدة مثلاً والذين، في بعض البلدان، هم أعضاء في البرلمان أو الحكومة.

(٣) كون هذا المركز يحمل اسم الأمير الوليد بن طلال دليل على مصدر التمويل. انظر الرابط: http://cmcu.georgetown.edu

في جامعة جورج *Center for Muslim Christian Understanding* تاون على الحصول على التمويل بواسطة معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP). لكنه نسي أن يقول: إن هذه كانت سياسة الحكومة، وليس سياسة إسبوزيتو.

ومع اعترافه بتأثير إسبوزيتو في مجال دراسات الشرق الأوسط[1]، يأسف كرتز لاعتماده مستشاراً من طرف وزارة الخارجية ـ لقلة الخبراء في هذا الحقل ـ بالرغم من تعاطفه مع «الأصوليين». ولا يفسر كرتز ما يعنيه بهذا «التعاطف». فهل اعتنق إسبوزيتو الإسلام مثلاً؟ كان هذا، بأية حال، أحد أوجه التقصير الكبيرة في استدلاله. ففي رأيه أن «التعامي المتعمد» تجاه إرهاب بن لادن، «الذي أقرّه إسبوزيتو كسلوك صحيح ليتوخاه الأكاديميون الأمريكيون»، تنامى وكبر حتى غدا مندمجاً بسلوك وزارة الخارجية.

باختصار، فإن كرتز لا يلوم إدوارد سعيد، وإسبوزيتو، وبقية الأكاديميين الأمريكيين المختصين بالشرق الأوسط، فقط على «عدم كفاءتهم» في تشخيص وتقييم التهديد الإرهابي أو فشلهم في مواجهته بعد ١١ سبتمبر والاعتراف بأن خبرتهم في نهاية المطاف لم تكن ذات جدوى. بل أسوأ من ذلك بكثير، إنه يندّد بـ«العمى» الذي سببه، كما يعتقد، هو النظريات والنماذج المعرفية المعتمدة من قبل معظم الأكاديميين، (على

(١) ومع ذلك، ففي نظر كرتز، يتمتع إسبوزيتو بنفوذ أقل من نفوذ برنارد لويس.

سبيل المثال: نظرية ما بعد الاستعمار، ونظرية التعددية الثقافية، إلخ.) تلك هي في رأيه «العقائد» التي أفسدت الأكاديميين الأمريكيين.

يتحدث كرتز عن «العقائد» Dogmas، بينما العلماء في جميع أنحاء العالم يستخدمون مصطلحي «النظرية» أو «النموذج المعرفي». وهذا ما لا مفر من أن يقود إلى التساؤل: إذا كانت مجرد عقائد، فكيف أمكن أن تجد طريقها لتصبح جزءاً من المناهج الدراسية في العديد من الجامعات عبر العالم؟ هل جميع هؤلاء الأكاديميين في العالم مصابون بالعمى في حين أن كرتز يتمتع بنقاء الرؤية وشفافيتها؟ وحتى إذا أخذنا بفرضيته عن «العمى الإيديولوجي» بسبب هذه «العقائد»، سيكون من الصعب أن نفسر كيف أن «الفساد الذي أصاب الأكاديميين الأمريكيين» تمكن من الانتقال عبر العالم كله ليستقر في جامعات أخرى كثيرة، بوصفه يشمل نظريات تستحق أن تدرس وتدرّس. وعلاوة على ذلك، فسوف يجد كرتز صعوبة كبرى في إثبات أن نظرية ما بعد الاستعمار تعود في الأصل إلى التفسير التاريخي المشوه الذي قدمه إدوارد سعيد.

في واحدة من أكثر الدراسات اتصالاً بهذا الموضوع، يتتبع بارت مور جيلبرت[1] Bart Moore Gilbert نشأة النموذج المعرفي لما بعد الاستعمار، فينسبه لمفكرين غير أمريكيين، وهم: جاك

---

(١) Bart Moore Gilbert, Postcolonial Theory, Contexts, Practices, Politics. 1997. London, Verso.

دريدا Jacques Derrida، جاك لاكان Jacques Lacan وميشيل فوكو Michel Foucault. إن تأثيرهم على الفكر الحديث لم يعد بحاجة إلى إثبات، في حين أنهم جميعاً فرنسيون. فهل يتوجب على السلطات أن تضع حداً لفروع المعرفة المرتبطة بهؤلاء المفكرين وحرق كتبهم لأنها «غير مجدية» و«مصابة بالعمى؟» وهل ينبغي معاقبة أخصائيي العلوم الاجتماعية حين تفشل الأجهزة الأمنية في القيام بعملها؟ ذلك أنه إذا أخذنا بمنطق كرتز وأولئك الذين يفكرون مثله، فإن المرء لا يكون خبيراً جيداً بالعلوم الاجتماعية حتى يكون أولاً ناجحاً كضابط مخابرات! من الواضح أن المسألة لم تعد تتعلق بـ«الخبرة العلمية»، والتي من المفترض أن تكون محايدة سياسياً وموضوعية، وإنما هي تتعلق بمواضيع أمنية مصطبغة بلون سياسي، وهي لا تحظى حتى على الساحة السياسية الأمريكية، باتفاق وإجماع من طرف الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

من ناحية أخرى، فإن هذا «العجز» لدى الخبراء في تقديم التشخيص الصحيح حول الإرهاب، الذي يندد به كرتز، لا يتفق مع الواقع، على الأقل فيما يتعلق بالانقسام الملحوظ بين ما يقول الخبراء عادة وينصحون به بشأن منطقة الشرق الأوسط وما تقوم به مختلف الإدارات الأمريكية. إن هذه الأخيرة، في الواقع، لا تشعر بأنها ملزمة بمتابعة أو تنفيذ ما يقدمه لها الأكاديميون من مشورة. فهي مصابة بداء التوحد Autism في جميع المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط، وهذا ما لا علاقة له بفشل الخبراء

المزعوم في تشخيص طبيعة المشاكل. فهو عائد إلى سلوك المدمن مع جماعات الضغط والمتبرعين بالأموال. فقرارات السياسة الخارجية، كما لوحظ أكثر من مرة، «هي نتيجة لعب متبادل معقد بين عدد من الوكالات الحكومية تضم: وزارة الخارجية والبنتاغون (وزارة الدفاع)، ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA) والكونجرس والرئيس ومجلس الأمن القومي»[1].

مارتن كريمر:

كرَّس كريمر فصلاً من كتابه «أبراج العاج» لإدوارد سعيد. إذا كانت وجهة نظره تستحق أن نتوقف عندها قليلاً لتفحصها، فذلك لأن نقد «الاستشراق» الذي احتوته هو في صميم النقاش حول الوسط الأكاديمي، والسياسي والشرق الأوسط.

دعونا نلخص جوهر الانتقادات التي أبداها كريمر في بعض نقاط. فهو يزعم:

- أن سعيداً خلط بين التزاماته السياسية والمهنية. فأدمج «مشاعره القوية» تجاه فلسطين في حقل «البراعة الأكاديمية»، وهو

(١) جانيس تيري: دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ضمن مؤلف جماعي بعنوان: الوطن العربي في السياسة الأمريكية. نشر مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ٢٠٠٢/ ٢٠٠٤م ص١١. تلاحظ جانيس تيري كذلك تناقص دور الكونجرس منذ الحرب العالمية الثانية لصالح الرئيس ومستشاريه المقربين، وبوجه خاص مجلس الأمن القومي، بالرغم من أنه لا يزال يمارس تأثيراً قوياً في مناطق رئيسية تحتاج المساعدات والسلاح.

ما يعتبر غير مناسب بالمرّة، لا سيما وأنه يشغل كرسي أستاذ في البلاد التي تتزعم العالم.

• نصّب سعيد نفسه مدافعاً عن المشرق وضميره في حين كان أستاذاً في الأدب الإنجليزي والمقارن.

• حدد سعيد الضرر الذي لحق بالفلسطينيين بالتماهي مع ضرر أوسع حلَّ بالعرب والإسلام والشرق عموماً. وقد وجد تسمية لهذا الضرر، وهي «الاستشراق»؛ أي: ما يعادل في هذا السياق أخلاقياً وفكرياً معاداة السامية.

• قبل سعيد، كان الاستشراق يعني فقط اختصاصاً أكاديمياً. وعندما أعاد هو تحديده، أصبح المصطلح؛ يعني: «عقيدة تفوق أنشئت في الغرب لتبرير هيمنته على دول الشرق».

• لم يستثن سعيد حتى الاستشراق الأكاديمي[١]، الذي اشتبه في تواطئه مع الحكومات الأوروبية في سعيها إلى تعزيز وتبرير الإمبراطوريات الاستعمارية.

• لم يحاول سعيد أن يقوم بأي فرز خلال تعرضه لتكوين الخطاب الاستشراقي، بل اختار أن يتجاهل أي شيء لا يؤيد وجهة نظره... وأهم من ذلك في اعتقاد كريمر أنه «على الرغم من تفشي التحيز والصور النمطية، فإن ذلك لم يكن أبداً مجمداً في خطاب موحد وثابت عن الشرق، ناهيك عن أيديولوجية في

(١) المقصود أن الاستشراق الأكاديمي يختلف عن الاستشراق الشعبي الذي روَّجه الشعراء والفنانون والرحالة.

الاختلاف. ففي كثير من الأحيان، كان الأكاديميون خاصة في طليعة من يقاومون التحيز على أساس الأفكار المناهضة للشرق».

• اعتبر كريمر نفسه واحداً من أولئك الذين قدموا مراجعات نقدية ملحوظة عن الكتاب، مثل: برنارد لويس Bernard Lewis، مونتغمري وات W. Montgomery Watt، ماكسيم رودنسون Maxime Rodinson، ألبرت حوراني Albert Hourani، جاك بيرك Jacques Berque، مالكولم كير Malcolm Kerr، كلايف ديوي Clive Dewey وغيرهم، حيث اتهموا سعيداً بالمغالاة في منهجة الخطاب الاستشراقي (رودنسون)، والتطرف (حوراني)، والأحكام المتسرعة (لويس)، والأسلوب الذهاني (بيرك)، أو حتى الجهل بالإسلام (وات).

• لام كرامر سعيداً على عدم تقديم ما يكفي من الوثائق والشهادات وغيرها من الأدلة لدعم حجته بشأن وجود شبكة تربط المستشرقين بالحكومات. وفي رأيه أن سعيداً لم يكن مهتماً يوماً بتطوير الدراسات الشرقية في الولايات المتحدة.

تستحق هذه النقاط بعض المناقشة.

بالتأكيد، يمكن الردّ على ما سبق بالتذكير بأن كتاب سعيد ـ «الاستشراق» ـ لم يكن عن فلسطين ولا عن الشرق، وكون الإنسان يشغل منصب أستاذ في الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن يكون عائقاً يحول دون اقتحامه أي حقل يستحق الدراسة. ساهمت ثقافة سعيد الواسعة وقلقه بشأن منطقة تعني

الكثير بالنسبة له في دفعه بشكل طبيعي نحو الكتابة حول نظرة الغرب إليها. وهكذا، فهو لم يكن مهتماً بدراسة الشرق (وهو ما يفعله خبراء دراسات الشرق الأوسط)، بقدر ما كان مهتماً بالمفاهيم والأفكار الخاطئة عن الشرق في الأدبيات الغربية. وبالتالي، فقد ظل حقاً ملازماً حقل تخصصه.

وعلاوة على ذلك، لماذا ينبغي للأدب المقارن أن يكون حاجزاً للباحث دون دراسة الأدبيات الاستشراقية؟ فهل تقع هذه الأخيرة خارج مجال المقارنة؟ إلى جانب ذلك، فلن يمكن كريمر أن ينكر بهذه السهولة حقيقة استعمار المنطقة العربية وتقسيمها بين القوى الأجنبية. ولا يمكنه كذلك إنكار أن مشكلة فلسطين تكونت انطلاقاً من هذه السوابق. وقد كان سعيد أكثر ذكاء من توريط نفسه في تحديد مفهوم بمفهوم آخر. فلم يقل: «الاستشراق» هو الإمبريالية، كما أوحى كريمر. بل قال: إنه تم استخدام المستشرقين والخبرات حول الشرق من قبل القوى الإمبريالية حين شعرت هذه الأخيرة بالحاجة إلى فهم الشرق من أجل إحكام سيطرتها عليه.

إن القول بأن مدلول الاستشراق تغير بعد نشر كتاب سعيد هو في الواقع ثناء على عمله؛ لأنه يبرز تأثيره، ولكن مرة أخرى أخطأ كريمر هدفه. طبعاً، لم يغير سعيد شيئاً في حقل الاختصاص. فلا تزال الدراسات الشرقية كما كانت منذ سنوات، ولكن من الطبيعي أنه بمرور الوقت، تطرأ تغييرات على أساليبها وأدواتها ومناهجها. فإذا لم يحدث أي تطور فما هي الفائدة التي

ستحصل وما العلم دون تقدم؟ لا شك أن سعيداً وضع الأدبيات الاستشراقية موضع مساءلة في سياق معين، هو سياق المشروع الإمبريالي. والحقيقة أن الخطاب الإمبريالي في ادعائه القيام بـ «مهمة حضارية»، ينبع من عقيدة تفوق (أي: المركزية الأوروبية) استنكرها العديد من علماء الأنثروبولوجيا، وفي مقدمتهم كلود ليفي ستروس، ووصفوها بالعنصرية.

على أية حال، قبل سنوات من صدور كتاب سعيد، ندد توماس إدوارد لورنس برؤسائه وفضح الإمبراطورية البريطانية ووصفهم بالمتلاعبين والكذابين. فالأحداث التي رواها في «أعمدة الحكمة السبعة»، وفي «الثورة العربية»، وكذلك في مقالاته الشهيرة المنشورة في صحيفة «التايمز» اللندنية، تصلح كمثال يوضح تماماً ما يقصده سعيد.

برنارد لويس:

بدأ نقده لـ«الاستشراق» محاولاً نقل المشكلة إلى مجال آخر هو: مجال الدراسات الكلاسيكية في اليونان القديمة (هيلاس Hellas كما كانت تدعى).

قال: «تخيل حالة يقرر فيها مجموعة من الوطنيين والمتطرفين من اليونان أن مهنة الدراسات الكلاسيكية هي إهانة لتراث هيلاس العظيم، وأن أولئك الذين يعملون في هذه الدراسات، ويطلق عليهم اسم خبراء الكلاسيكيات Classicists، هم آخر مظهر من مظاهر مؤامرة شريرة عميقة، حضنت لعدة قرون

وحيكت في أوروبا الغربية، ونمت في أمريكا، والغرض منها هو تشويه ما أنجزه اليونان وإخضاعها أرضاً وشعباً.

من هذا المنظور، تكون التقاليد الأوروبية بأكملها بشأن الدراسات الكلاسيكية ـ وهي مدينة إلى حد كبير في إنشائها للرومانسيين الفرنسيين، وحكام المستعمرات البريطانية (قبرص، بطبيعة الحال)، والشعراء والأساتذة والمندوبين السامين من كلا البلدين ـ إهانة طويلة الأمد لشرف ونزاهة هيلاس، وتهديداً لمستقبلها. انتشر السم منتقلاً من أوروبا إلى الولايات المتحدة، حيث سيطرت على تدريس التاريخ، واللغة، والآداب اليونانية في الجامعات زمرة أشرار خبراء الكلاسيكيات من الرجال والنساء، الذين ليسوا من أصل يوناني، وليس لديهم تعاطف مع القضايا اليونانية، والذين يسعون جاهدين لإبقاء الشعب اليوناني في حالة من التبعية الدائمة، تحت قناع زائف من النزاهة الأكاديمية»[١]

ثم أضاف: «إذا استبدلنا خبراء الكلاسيكيات بالمستشرقين، وأرفقنا ذلك بالتغييرات المناسبة، فإن هذه القصة الخيالية الطريفة ستصبح واقعاً منذراً بالخطر»[٢].

إنها محاجة قوية، إلا أنها قائمة على مثال أسيء اختياره. ذلك أنه لم يكن هناك أبداً علاقات عداء متبادل بين اليونان القديمة (أو الحديثة) والحضارة الغربية. بل على العكس تماماً،

---

(١) Bernard Lewis, «The Question of Orientalism,» *The New York Review of Books,* vol.29, no.11, June 24, 1982.

(٢) المصدر نفسه.

نجد الغرب يعترف بما يدين به للإغريق (وكذلك للرومان)، معتبراً حضارتهم أم الحضارة الغربية الحديثة. خلافاً لذلك، فبين الشرق الأوسط والغرب، سيطر النزاع على العلاقات بشكل مستمر. فكيف يمكننا مقارنة أشياء لا تقارن؟

من جهة، ساد التآلف والتناغم العلاقات بين الإغريق والغرب، ومن جهة أخرى، كانت النزاعات والحروب هي القدر الذي حكم العلاقات بين الشرق الأوسط والغرب. فدون وجود هذه العلاقات النزاعية، يمكن للمرء أن يتساءل ما إذا كان سعيد سيكتب نفس الكتاب. ومع ذلك، فإن هذا الجانب من العلاقة، على الرغم من أنه ضروري لفهم كتاب سعيد، لم يأخذه برنارد لويس في الاعتبار. فقد شعر هذا الأخير بالغضب للتأثير الذي أحدثته الدلالات الجديدة لمصطلح «الاستشراق» كما وصفه سعيد، حيث بدا هذا النشاط معادياً في الغالب للشعوب الشرقية، في حين إن الاستشراق في نظره، يشير أساساً إلى أمرين: مدرسة الرسم التي شملت مجموعة من الفنانين الأوروبيين الغربيين الذين زاروا منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسموها بأسلوب رومانسي جداً ونابض بالحياة، وثانياً: الدراسات الأكاديمية. فالشرق (Orient) في رأي لويس لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقتصر على الشرق الأوسط، وبالمثل لا يمكن اعتبار الشرق الأوسط جزءاً من العالم العربي.

وجّه لويس اللوم لسعيد لعدم إيلائه أهمية للدراسات التركية والفارسية، إلى جانب الدراسات السامية كجزء من مجال

الاستشراق. ورأى أن سعيداً بهذا السلوك يعزل الدراسات العربية عن سياقها التاريخي والفيلولوجي. وفي الوقت نفسه، رأى أن الفترة وكذلك مجال الاستشراق المدروسين كانا محدودين.

والواقع أن سعيداً كان لاحظ باحتراس أن تقيده بذلك الإطار كان ضرورة منهجية؛ لأنه لم يكن ينوي دراسة حقل الاستشراق بأكمله ولا ذكر جميع المستشرقين. واعترف انه مضطر لتجاهل الكثير من المواد، في حين لم يكن قصده كتابة تاريخ موسوعي للسرد الاستشراقي، بقدر ما كان تفحص الخطاب الغربي المتعلق بالشرق من خلال عينات مختارة. ومن ثم، فقد التزم ببعض الضوابط، مركزاً على التجربة الإنجليزية والفرنسية والأمريكية مع العرب والإسلام، اللذين كانا طوال ألف سنة تقريباً يمثلان الشرق.

ومع ذلك، أثار نجاح كتاب إ. سعيد، وتأثيره على الأوساط الأكاديمية الأمريكية والعالم العربي (وهما أمران استنكرهما لويس) حفيظته، فإذا هو يتساءل: «هل الأنجلوسكسون مصابون بالمازوخية وحب جلد الذات»؟ وإذ لاحظ أنه من بين جميع شعوب الشرق التي تمثل موضوع اهتمام للمستشرقين، وحدهم العرب وجهوا انتقادات عنيفة ضدهم، تساءل لويس مرة أخرى: هل العرب مختلفون إلى هذه الدرجة عن الشعوب الآسيوية والأفريقية، أم أن أخصائيّي العالم العربي بالأحرى هم الذين يختلفون بشكل كبير عن بقية المستشرقين؟

أكد لويس، أنه لا يمكن اعتبار هذه «العدائية» بأي حال من الأحوال عاملاً مهيمناً في البلدان العربية. ولاحظ أن معظم المستشرقين الذين «هاجمهم» سعيد وأصدقاؤه قد قاموا بتدريس أجيال من الطلاب العرب وأن أعمالهم ترجمت ونشرت في الدول العربية.

حتى هذه الحجة الأخيرة لا يمكنها وضع حد للجدل، ذلك أن النقاش حول العلاقة بين السلطة والأكاديميين ليس جديداً. من الضروري التذكير بأن هذا النقاش لا يهم المتخصصين بالشرق الأوسط بشكل استثنائي. ومع ذلك، فإذا بدا هؤلاء الأخيرون أكثر حساسية إزاءه، فمن المرجح أن ذلك عائد إلى واقع كون العديد منهم من الأجانب عن المنطقة، وأنهم بحاجة إلى رأسمال من الثقة والمصداقية لدى المجتمعات التي يدرسون. فمن الطبيعي والحالة هذه أن يعتبروا «عدوانية لا مبرر لها» أي محاولة لجعلهم يدفعون ثمن «الفوضى» التي لا نهاية لها، التي أحدثها الجدل حول موضوع قديم هو العلاقة بين الأكاديمي ورجل الدولة.

مالكولم كير:

وجد كير Malcolm Kerr في كتاب سعيد عن الاستشراق «عدة أقسام ممتازة»، ولكن النص غلبت عليه في نظره «حجج وكيل نيابة». ذلك أنه «بتوجيه التهمة إلى كل التقليد الأوروبي والأمريكي الخاص بالدراسات الشرقية بارتكاب خطيئة

الاختزال والكاريكاتير، اقترف سعيد نفس الخطيئة تحديداً»[1].

انتقد كير أيضاً سعيداً لفشله في اختبار فرضيته حول الاستشراق كـ«عقيدة سياسية» (وهو ما لم يطرحه سعيد إطلاقاً)، ولعدم وجود مقارنات بين المستشرقين الفرنسيين والإنجليز والأمريكيين، من جهة، ومستشرقي الدول الأوروبية الأخرى التي لم يكن لها تجربة إمبريالية في البلدان العربية. وهكذا، فإن الانتقاء الذي مارسه سعيد قد يكون أعاق حكمه بشأن مقاربات أكاديميين أوروبيين آخرين من الرواد، وفهم ما يميزها عن تلك التي كان تحدث عنها. فقد تجاهل بعض المستشرقين المهمين جداً: «غولدتسيهر Goldziher، وسنوك هورغونج Snouck Hurgronje، وبيكر Becker، ونلدكه Nöldeke، وولهوسان Wellhausen، وجبريالي Gabrieli، وليفي ديلا فيدا Levi Della Vida، وشاخت Schacht، وروزنتال Rosenthal، وغويتن Goiten، لم يولدوا في الدول الإمبريالية الأقوى».

ولكن حتى البعض من بين أبرز المعاصرين في فرنسا وبريطانيا العظمى، تم تجاهلهم، مثل: «أربيري Arberry، وحوراني Hourani، ووات Watt، وكولسون Coulson، وجيلنر Gellner، وإيفانز بريتشارد Evans-Pritchard، وكاهن Cahen، وبرونشويغ Brunschwig، ولوتورنو Le Tourneau، ولاوست Laoust، وغارديه Gardet، ورودنسون Rodinson، وميكيل Miquel، وبيرك Berque».

---

(١) Malcolm Kerr, «Edward Said, Orientalism» *International Journal of Middle Eastern Studies*, Vol.12 (December 1980), pp.544-547.

في الولايات المتحدة حيث «يتهم [سعيد] دراسات الشرق الأوسط بالترويج للمصالح النيوكولونيالية الأمريكية في العالم الإسلامي، فإنه يقتصر في استشهاداته على عدد قليل من الأشخاص؛ كبرنارد لويس Bernard Lewis، وغوستاف فون غرونبوم Gustave von Grunebaum (وكلاهما مهاجر أوروبي) ومورو بيرجر Morrow Berger، ومانفريد هالبيرن Manfred Halpern، وليونارد بيندر Leonard Binder، فضلاً عن مجموعة من الإسرائيليين، وهم ـ باتاي Patai، وآلروي AlRoy، وهاركابي Harkabi ـ وذلك من أجل إثبات وجود عداء ضد المسلمين وضد العرب»[1]. في نظر كير، مهما كانت جدارة هؤلاء العلماء، «فهم لا يشكلون عينة تمثيلية مميزة لدراسات الشرق الأدنى في الولايات المتحدة اليوم».

ففي حين اعترف سعيد بأن فترة فيليب حتي في جامعة برنستون، تميزت بإنتاج مجموعة كبيرة إلى حد ما من الأكاديميين المهمين، وبتحفيز الاهتمام في هذا المجال، فهو قد «تجاهلهم». يذكر كير: و.س. سميث W.C. Smith، أ. حوراني A. Hourani، ن. أ. فارس N.A. Faris، س. زريق C. Zurayk، إ. شهيد I. Shahid، إ. أبو لغد I. Abu-Lughod، وفيليب حتي Hitti. وهي أسماء أشخاص من الصعب اتهامهم بحمل أحكام مسبقة مناهضة للمسلمين. ويذكر كير كذلك بعدد من الأكاديميين

---

(١) المصدر نفسه.

العرب الذين يشتغلون بالدراسات الشرقية في الولايات المتحدة، والذين تجاهلهم سعيد، مثل: ج. المقدسي G. Makdisi، ف. رحمان F. Rahman، م. مهدي M. Mahdi، ف. زيادة F. Ziadeh، م. خدوري M. Khadduri، ش. عيساوي C. Issawi، هـ. شرابي H. Sharabi، أ.ل. مرسوت A.L. Marsot إلخ. وأخيراً، هناك جميع أولئك الأكاديميين الأمريكيين، الذين يعتبرون «من إنتاج النظام، والذين يتصل عملهم بالتاريخ الحديث والعلوم الاجتماعية، وهم وفقاً لطرح سعيد يتوقع أن ينشروا (تشويهات) المستشرقين»، ولكنه لم يذكر عنهم شيئاً، أمثال: غيرتز Geertz، ومور Moore، وواتربوري Waterbury، وبيرك Burke، وبراون Brown، وهدسون Hudson، وفيرنيا Fernea، ورودي Ruedy، وديكميجيان Dekmejian، ووندر Winder، وناف Naff، وجندزيير Gendzier، وبيل Bill، وغران Gran، وإينجليش English، وكيدي Kidi، وميتشل Mitchell، وغيرهم... اعتبر كير أن سعيداً لم يذكرهم لأنه من الصعب عليه إثبات أن اللوبي الصهيوني في النظام أو في وزارة الخارجية أو مؤسسة فورد، يتحكم فيهم. وعلاوة على ذلك، يعتقد كير أن دراسة دقيقة لعمل الأكاديميين الذين خدموا الحكومة أو المؤسسات ـ مثل بادو Badeau، وكامبل Campbell، وكواندت Quandt، ونولتي Nolte، وهورتون Horton، وليش Lesch... ـ من شأنها التأكيد على المقاومة المستمرة لموضوعات التشويه

والكاريكاتورية حيال شعوب الشرق، التي اشتكى منها سعيد[1].

ومع ذلك، ولكي نكون منصفين، فعلى الرغم من أن بعض ملاحظات كير معقولة، فهو أيضاً غابت عنه النقطة الأساسية: فلو كان سعيد يريد تأليف كتاب عن تاريخ الاستشراق والمستشرقين، فلا شك أن ذلك كان يتطلب منه معرفة جيدة بما يجري في هذا الحقل. والعديد من تعليقات كير كانت ستبدو محقّة آنذاك. ولكن مرة أخرى، لم يكن ذلك هو هدف سعيد. لقد كان مشروعه، كما ذكر سابقاً، أكثر صلة بتحليل الخطاب الغربي عن الشرق حسب التقليد الذي أرساه ميشيل فوكو. إن ذلك يعني التفكير بالكيفية التي تتمكن بها الدولة من احتواء التعليم، والثقافة، والفن، والعلم، ووضعها في خدمتها. فهو لم يكن بحاجة لدراسة أدبيات الاستشراق كلها لتوضيح وجهة نظره، ولكن فقط بعض العينات، وهو ما فعله. غير أن هذا الانتقاء تحديداً هو ما أصبح هدفاً لجميع منتقديه.

وبالرغم من ذلك، فلم يكن هذا الموضوع (الدولة والعلماء) جديداً البتّة. لقد عولج منذ قرون واستمرت الكتابة عنه إلى الآن.

الجديد، عندما نشر سعيد كتابه، هو ما يتعلق بالخطاب حول الخطاب، وهو الحقل الذي استكشفه رواد المدرسة الفرنسية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مثل: دريدا Derrida، لاكان Lacan، فوكو Foucault، دولوز Deleuze، وغاتاري Guattari، وبارت Barthes من بين أبرزهم.

---

(١) Kerr, «Edward Said, Orientalism,» op. Cit.

عرفان حبيب:

هو أيضاً وجد مريباً ذلك الانتقاء الشديد في اختيار سعيد للكُتَّاب. فقد بدا استبعاد جزء مهم من الاستشراق الأوروبي، لمجرد إثبات «اختلافه» في فرنسا وبريطانيا العظمى، بسبب تورطهما الاستعماري، فعلاً سبباً غير مقنع في رأيه. من الواضح أن رجلاً مثل إيجنز غولدتسيهر Ignaz Goldziher (المجري) لا يمكن بالطبع أن ينطبق عليه تعريف المستشرق الذي اقترحه سعيد، وهذا لسبب وجيه. فهذا الخبير في تأويل الحديث هو يهودي مناهض للصهيونية، حصل على شهادة الدراسات العليا من الأزهر، وهو «يعلن نفس الاحترام النقدي للإسلام واليهودية والمسيحية. فأي مكان سيحتله رجل مثله في الرسم الذي خطّه سعيد؟»(١).

غير أن الكثير من الانتقادات التي وجهها هذا الكاتب إلى سعيد تهمّ استخدامه للاستشهادات المنقولة فرضياً عن نصوص ماركس. وقد بيّن عرفان بعض أخطاء في استخدام المصادر والاستشهادات، تثير شبهة حول ما إذا كان سعيد قرأ حقاً النصوص الأصلية. ومع ذلك، فإن عرفان لا يضع موضع تساؤل فكرة أن الإمبريالية والاستعمار أديا إلى «نوع خاص من الكتابة عن الشرق». ذلك لم يمنعه من لوم سعيد لاتخاذه هذا النوع من الكتابة وعرضها، دون سبب، بوصفها «الاستشراق»، وهو ما

---

(١) Irfan Habib, «Critical Notes on Edward Said's,» *International Socialism-A Quarterly Journal of Socialist Theory*. Issue 108, Autumn 2005.

جعله بالتالي يطلق نفس التسمية على «كل النصوص الأكاديمية المكتوبة عن الشرق». النتيجة المباشرة هي أن مصطلح «الاستشراق» غدا مرادفاً لسلوك مسيء.

دانيال بايبز ون. ب. دي أتكين:

كتب دانيال بايبز Daniel Pipes مع نورفيل ب. دي أتكين Norvell B. De Atkine ورقة بعنوان «ما الخطأ مع دراسات الشرق الأوسط؟»[١] هاجما فيها «اليساريين» في أقسام اللغة والآداب الإنجليزية والأدب المقارن (إدوارد سعيد في المقام الأول)، وكذلك أساتذة دراسات الشرق الأوسط في الجامعات الأمريكية، ووجها لهم تهمة نشر «الشفرة الهيروغليفية للمصطلحات التي عممها فوكو، والماركسية الجديدة، والتفكيكية». وقد تظاهرا بالاندهاش - بل وحتى بالصدمة - لاستخدام هشام شرابي مصطلحات «شبه ماركسية» عن «هيمنة البرجوازية الصغيرة» لدى الحديث عن «الخطاب البطريركي الجديد»، وعن «حشو» جويل بينين Joel Beinin وزاكاري لوكمان Zachary Lockman دراستهما عن الحركة العمالية في مصر بنقاشات بشأن «نظام العالم الرأسمالي»، و«أسلوب الإنتاج الرأسمالي»، و«الكومبرادورية»، وما إلى ذلك. . . وزعما أنه «حتى الكتب الجيدة تتعثر في (. . .) النظريات اليسارية». وذكرا

---

(١) Norvell B. Atkins and Daniel Pipes, «Middle Eastern Studies: What Went Wrong?» Academic Questions. Winter 1995-96.

كمثال عيسى بلاطة[1]، متسائلين عمّ إذا كان من الضروري أن يوقف تدفق دراسته للفكر العربي المعاصر باستطراد طويل بشأن «تحليل الخطاب».

بوضوح، نرى كيف اتخذ أتكين وبايبز موقفهما على أرضية أيديولوجية، رافضين كل الحجج التي قدمها الجانب الآخر دون أدنى نقاش عقلاني. الواقع أن الكثير من المصطلحات التي رفضاها بصفتها «ماركسية» أو «يسارية» تستعمل من قبل علماء الاجتماع في جميع أنحاء العالم، وهي مقبولة ومتعارف عليها كمصطلحات علمية. فإذا كان ماركس استخدم مصطلح «البرجوازية»، أو «الطبقية»، أو «الرأسمالية» لأغراضه الخاصة، فهل في ذلك ما ينزع دلالتها العلمية، وهل ينبغي علينا بالتالي الامتناع عن استخدام نفس المصطلحات (لمجرد أن الذي استعملها هو ماركس)؟ هذا الكلام لا يصلح أن يكون أساساً لمناقشة علمية. العديد من علماء الاجتماع الأمريكيين الكبار استخدموا هذه المصطلحات وما زالوا مستمرين في استخدامها اليوم، دون أن يهاجمهم أحد ويصفهم بـ«اليساريين» أو «الماركسيين» (فيما عدا بايبز وأتكين ومن سار في ركابهما). يستطيع المرء نقد الحجج التي يقدمها كاتب ما، ولكن الحكم عليه بأنه لا يستحق القراءة للاشتباه في أنه قد يكون «ماركسياً» أو «يسارياً»، هو سلوك لا يمكن لأكاديمي يحترم نفسه حتى مجرد

---

(١) Issa Boullata, *Trends and Issues in Contemporary Arab Thought* (Albany, NY: State University of New York Press, 1990).

التفكير فيه. هذا بالضبط ما فعله مكارثي McCarthy زمن الحرب الباردة.

إن ما يزعج بايبز وأتكين هو ما يعتبرانه «هوساً» بما بعد الحداثة يتمثل في إدخالها إلى التحليل التاريخي والسياسي المعقّد، مما يساهم في «تآكل المعايير التحليلية». ولكن ما هي هذه المعايير يا ترى؟ هذا ما لا يقولانه. ولماذا ينبغي رفض ما بعد الحداثة؟ هذا أيضاً ما لم يخبرانا به.

في الواقع، لا يتمثل موقف بايبز وأتكين في مجرد رفض اليسارية وما بعد الحداثة (هذا حقهما بأية حال)، وإنما كذلك ما يبدو بديهيّاً لمعظم الأكاديميين: على سبيل المثال، هل لا يزال هناك من يشك في أن جزءاً من العداء القائم بين المسلمين والغرب ـ خاصة الولايات المتحدة ـ هو نتيجة للدعم غير المشروط لإسرائيل، فضلاً عن القوالب النمطية المناهضة للمسلمين؟ بلى، إن بايبز وأتكين غير مقتنعين بعد إطلاقاً. فهما يطالبان بحجج تثبت أن الدعم غير المشروط لإسرائيل ومعاداة المسلمين هما الحاجز أمام التفاهم بين الشرق (المسلمين) والغرب. وبالنسبة لهما، فالأكاديميون الذين يدعون أن هذا هو السبب[1]، يقعون في خطأ مزدوج: فهم أولاً يتحدثون نيابة عن قطاع كبير من الشعوب دون أدلة، وهم ثانياً يسقطون تحيزاتهم الخاصة وحسب.

(١) Norvell B. Atkin and Daniel Pipes, Op. Cit.

من الصعب أن يجد المرء درجة أكثر ارتفاعاً في سوء النية المتعمّدة. إن بايبز وأتكين لا يفقهان كما يبدو حتى تبعات كلامهما. فهما يقولان بعبارة أخرى: لا بأس من الاستمرار في معاداة المسلمين وتقديم الدعم غير المشروط لإسرائيل كي تنكّل بالعرب، حيث لا يوجد ما يؤكّد أن هذا هو ما يخلق المشاكل بين العالم الإسلامي والولايات المتحدة.

لا يخفي الكاتبان أن المقصود من كلامهما هو التذكير باللوم الذي وجهه إ. سعيد إلى المستشرقين الذين يحملون، بحكم «المركزية الأوروبية Eurocentrism»، رؤى «ماهوية وأحادية Essentialist and monolithic» عن العالم الإسلامي. وإذ يعتبران أن الأكاديميين المنتمين إلى جمعية دراسات الشرق الأوسط MESA هم الطرف الذي يتهم الآخرين بارتكاب هذا الذنب، فهما يزعمان أن أولئك الأكاديميين يقعون أيضاً في نفس الخطأ، فإذا بهم ينشرون التعميمات والأحكام المسبقة والقوالب النمطية. وينبري الكاتبان إلى رصد ومراكمة المواقف التي اتخذها عدد من الأكاديميين في تيار إدوارد سعيد إزاء أقرانهم، مما يوحي في نظرهما بوجود شكل من أشكال «الإرهاب الفكري».

لكننا سنترك جانباً الجدل الدائر حول الأشخاص، لنركّز فقط على النقاش الفكري. فالكاتبان يشجبان أيضاً استعداد الأكاديميين لقبول التمويل الذي مصدره «الدول المارقة» وقلة استعدادهم لقبوله من حكومة الولايات المتحدة، وتحديداً من مجلس الأمن القومي (National Security Board)، الذي يقولان

أن جمعية دراسات الشرق الأوسط MESA نصحت أعضاءها برفضه، من أجل الحفاظ على «حرية الجامعة»، وحتى من أجل «الأمن الشخصي».

ويتساءل الكاتبان آنذاك: «على من يضحكون؟» ويواصلان: «الحقيقة أن الثقافة السياسية في الشرق الأوسط مصطبغة بالذهان إلى حدّ الافتراض بشكل آليّ أن أي أكاديمي أمريكي يعمل في المنطقة لا بدّ أن يكون مدعوماً من قبل قوى خفية. ولو قيل: إن عنوان المرسل هو وزارة الدفاع، لن يكون هناك أي فرق»[1].

وأضافا أن جمعية دراسات الشرق الأوسط MESA التي عارضت مقترح كتاب عن المملكة العربية السعودية قدمه نداف سافران Nadav Safran (من جامعة هارفارد) في عام ١٩٨٥م، بسبب ما زعم عن تمويله من طرف وكالة المخابرات المركزية، لا تبدو متشدّدة كثيراً عندما يتعلق الأمر بتمويل مصادره عربية. فالأموال الليبية والسعودية، حسب بايبز وأتكين، ساعدت في دعم البرامج الخاصة بالشرق الأوسط في عديد من الجامعات الأمريكية. وعلى هذا الأساس، يريان أنه ليس من الطبيعي رفض المال من الحكومة الأمريكية وقبوله من الأنظمة العربية.

وفيما يتعلق بمسألة «كيف تعالج مشكلة الإسلاميين؟» قدَّم بايبز وأتكين وجهة نظر مختلفة عن تلك التي اقترحها العديد من الباحثين الأكاديميين، أمثال جون ألدن ويليامز John Alden Williams، وليزا

---

(١) المصدر نفسه.

أنـــدرســـون Lisa Anderson، وجـــون فـــول John Voll، وجـــون إسبوزيتو John Esposito، إلخ... الذين دعوا إلى الانفتاح حيال أولئك الذين وصفهم عدد من المفكرين العرب والغربيين العلمانيين بأنهم يمكن «أن يتطوروا باتجاه شبيه بما يمثله الديمقراطيون المسيحيون في الغرب». فالكاتبان يخطّئان التمشّي كله الذي يتمثل في فتح إمكانية إجراء حوار ودي مع الإسلاميين. في نظرهما أن «الإسلاميين لا يعتبرون الثقافة الغربية أجنبية وحسب، وإنما أيضاً معادية، فهم يحتقرون الغرب ليس فقط لما يقوم به، ولكن أيضاً لما يمثله»[١]. فخلافاً لأولئك الذين يتحدثون عن تشابه بين التيار الإسلامي والديمقراطية المسيحية (إذا أصبحت الديمقراطية ممارسة في العالم العربي)، فإن الشبه الوحيد الذي يوحي به إليهما التيار الإسلامي هو صعود «الاشتراكية القومية» (أي: النازية) «لأن الإسلاميين مثل الاشتراكيين القوميين يتبنون نظاماً شمولياً ويسعون لفرضه قدر الإمكان على أكبر عدد من الناس»[٢].

إن هذه النظرة العدوانية التي تربط الإسلام السياسي (أي: التيار الإسلامي) بالنازية تصدم المسلمين جميعاً، وليس فقط الإسلاميين. فهي تكشف عن حالة مجموعها صفر Zero-sum حيث يعلن «عدم جدوى الحوار» و«المواجهة العمياء» كوسيلة

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

لمعالجة قضية يمكن حل إشكالاتها من خلال تسوية سياسية. لا داعي لإضافة أن معظم الأكاديميين الأمريكيين الذين لهم علاقة بدراسات الشرق الأوسط والإسلام يبقون بعيدين عن وجهة النظر هذه. فالأخصائيون الحقيقيون يعملون بجدية وتواضع من أجل الإبقاء على سبل الحوار. ولكن بصرف النظر عن المحافظين الجدد والمحافظين المتشددين من «صقور» الحزب الجمهوري، لن تجد من «يشتري» هذه الآراء حول «التحكم الصارم» بقضية الإسلام السياسي، سوى ربما الأنظمة الديكتاتورية في العالم العربي التي تبحث عن أي مبرر للانقضاض على المعارضة أو ما تبقى منها. كان هذا هو الحال بصفة خاصة في تونس في عهد زين العابدين بن علي، وفي مصر مبارك، وليبيا القذافي، وسوريا الأسد. إلخ.

من الواضح أن الكاتبين عاجزان عن فهم سبب مركزية الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني كمحور في اهتمامات خبراء الشرق الأوسط في الوقت الذي يبدو فيه واحداً من بين نزاعات أخرى. لا يعترف بايبز وأتكين بأن الصراع العربي الإسرائيلي يمكن أن يحتل مكانة خاصة في اهتمامات الأكاديميين، الذين «من المفترض أن يبقوا بعيدين عن السياسات الحزبية وتفكير الجماعة، بما أن دورهم يتمثل في رسم صورة أوسع». إن إيلاء اهتمام كبير إلى الصراع العربي الإسرائيلي، فيه من وجهة نظرهما، الكثير من القيود الضاغطة على كفاءة الأكاديميين.

الحقيقة أن ما يبدو مزعجاً بشدّة لهما، ليس هو الاهتمام

الذي يوليه الأكاديميون للصراع العربي الإسرائيلي، بقدر ما هو الطرق التي يتوخونها في دراسته، خصوصاً عندما تصبح فلسطين «مترسخة» Entrenched في كل مكان، من القضايا الاقتصادية إلى أزمة الخليج أو حتى «النظام العالمي الجديد»، كما هو الحال مع هشام شرابي وشبلي تلحمي أو غيرهما من الكُتَّاب الذين يذكران.

إن ما فشل الكاتبان في إدراكه هو أننا أصبحنا نعيش في عالم مترابط Interconnected ـ وهو عالم لم يخترعه الأكاديميون، في وقت يطلب منهم أن يصفوه، ويتأملوا في دقائقه وتفاصيله ويفهموه. فإذا كان الصراع العربي الإسرائيلي «مترسخاً» في أي قضية مطروحة للمعالجة، فذلك بسبب العولمة والترابط. بل أيضاً لأنه عندما نفكر عالمياً، لا يمكننا أن نتجاهل الصراعات الإقليمية والمحلية التي يتردد صداها داخل الأسواق الاقتصادية والمالية، سواء أحببنا ذلك أم لا.

إن فكرة الحوار مع الإسلاميين تبدو للكاتبين كجزء لا يتجزأ من العداء لأميركا. بالتأكيد، أن بايبز وأتكين إذ يخلطان بين الإسلاميين المتطرفين والمعتدلين، وبين المفكرين والإرهابيين، يوجهان اللوم لأولئك من بين الأكاديميين الأمريكيين الذين يظهرون أي استعداد للحوار. فهما يزعمان أن «الاحتقار تجاه أمريكا التقليدية يعبر جزءاً كبيراً من الكتابة الأكاديمية عن الشرق الأوسط، بحيث أن كل ما يصيب هذه المنطقة من كوارث توضع مسؤوليته على نحو غير متناسب على عاتق الولايات المتحدة»[١].

---

(١) المصدر نفسه.

من ثمّ إلى اتهام الأكاديميين بمعاداة الولايات المتحدة، لم تبق سوى خطوة واحدة، لم يتردد الكاتبان في القيام بها. بالنسبة لهما فعلاً، كل شيء ينطلق من تلك النقطة، وإلا كيف يمكنك إظهار التعاطف مع المقاومة الفلسطينية، على سبيل المثال، دون أن تكون مناهضاً للولايات المتحدة؟ أما عن شجب وحشية الاحتلال الإسرائيلي، فهذا ما يسميه الكاتبان «العداء لحلفاء الولايات المتحدة».

لم يتوقف الهجوم الذي شنّه بايبز وأتكين ضد الأكاديميين عند هذا الحد. فقد لاحظا أيضاً أن نسبة أعضاء جمعية دراسات الشرق الأوسط MESA المتحدرين من أصول شرق أوسطية تزايدت لتبلغ ٥٠٪ في عام ١٩٩٣م. الغريب أنه بدلاً من اعتبار ذلك إنجازاً للدراسات الشرقية في أمريكا، فإنهما بالكاد استطاعا إخفاء نزعة لديهما إلى كره الأجانب عندما قالا: «لقد حول التوطين جمعية دراسات الشرق الأوسط MESA من منظمة أمريكية غير حكومية معنية بمنطقة الشرق الأوسط إلى منظمة شرق أوسطية يجتمع أعضاؤها في الولايات المتحدة»[١].

هل نحن ما زلنا نتحدث عن بلد أسسه المهاجرون وظل مفتوح الأبواب للمهاجرين من كل مكان؟

لنذهب الآن مباشرة إلى النقطة الأساسية: أسس بايبس «كامبس ووتش» Campus Watch (رقيب الحرم الجامعي) كما

---

(١) المصدر نفسه.

يقول «المتابعة النقاش الأكاديمي». ولكن أكاديميين بارزين، ومن بينهم رشيد الخالدي وخوان كول، وصفوا المشروع بأنه «ماكارثية جديدة». ويعترف بايبس بأنه ينأى بنفسه تماماً عن الوسط الأكاديمي الأمريكي، فقد قال في مقابلة: «لدي الطرق البسيطة التي هي طرق سائق شاحنة، لا تلك الطرق المتطورة التعقيد التي تجدونها لدى الأكاديميين الأمريكيين». حسناً! فهو بذلك على الأقل يعترف بأنه لا يفقه الكثير في تعقيدات النقاشات الفكرية.

إن مجلة «ميدل إيست كوارترلي» *The Middle East Quarterly* الصادرة عن مركز البحوث الذي يشرف عليه (منتدى الشرق الأوسط Middle East Forum) تسعى في زعمه «لاستقطاب أصوات المستبعدين من المناقشة الأكاديمية، تلك الأصوات المتناغمة مع التيار الرئيسي ذي الرؤى المتعاطفة مع الولايات المتحدة»[١]. وفي هذا ما يدل كفاية على المدى الذي بلغه بايبز في خلافه مع المجتمع الأكاديمي ومدى احتقاره للأكاديميين والمثقفين.

في مايو ٢٠٠٣م، نشرت صحيفة «ماذر جونز» *Mother Jones* مقالاً لمايكل شيرر Michael Scherer يقول فيه: إن دانيال بايبز، مثل معظم الأكاديميين الأمريكيين المتخصصين بمنطقة الشرق الأوسط، يرى وسيلة لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

---

(١) انظر المقال الذي كتبته عنه جانيت تاسيل:

Janet Tassel, «Militant Islamism About,» *Harvard Magazine*, January-February 2005.

ولكن خلافاً لهم، فإن بايبز لا يؤيد فكرة وجود أي إمكانية للتفاوض، ولا أي أمل في حل وسط، ولا أي استخدام للدبلوماسية. ففي مؤتمر عقد في واشنطن، صرح بايبس قائلاً: «إن ما أنجزته الحروب لصالح إسرائيل، دمرته الدبلوماسية». أما الحل الذي يقترحه، فهو بسيط: ينبغي على الجيش الإسرائيلي أن يفرض ما أسماه «تغييراً حقيقياً» Change of heart لدى الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. أما عن كيفية تحقيق ذلك «التغيير الحقيقي»، فبايبز يعتقد أن تعبيره الأفضل سيكون «نصراً إسرائيلياً ساحقاً وهزيمة فلسطينية نكراء»، دون أي شبهة. وخلاصة القول: «إن الفلسطينيين بحاجة إلى أن يسحقوا أكثر بكثير من حاجة إسرائيل إلى سحقهم»[١]. بعبارة أخرى، فإن الهزيمة ستحقق لهم خيراً عميماً. لا شك أن بايبز مقتنع بأنهم لم يسحقوا بما فيه الكفاية إلى حد الآن. أما شيرر، فيستنتج أن «هذه الآراء المتطرفة وضعت دانيال بايبس بوضوح في الطرف الأقصى من سياسة بوش المعلنة، وحتى في الطرف الأقصى من سياسة أرييل شارون الذي قال: إنه يقبل بخارطة الطريق للسلام»[٢]. وهو ما جعل شيرر (ولم يكن الوحيد في ذلك) يستغرب أن يعين الرئيس بوش الابن بايبس عضواً في مجلس إدارة معهد الولايات المتحدة للسلام USIP[٣].

---

(١) Michael Scherer, «Daniel Pipes, Peacemaker?» *Mother Jones,* May 26,2003.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) لقد أغضب التعيين تجمعات المسلمين في الولايات المتحدة (بما في ذلك مجلس =

يمكن للمرء أن يتساءل: لماذا كان بايبز يمثل خياراً ذا مصداقية للرئيس بوش، في حين إنه لم ينفّر فقط الكثير من الجامعيين المعنيين بمنطقة الشرق الأوسط، وإنما أيضاً الجماعات الليبرالية بين المسلمين واليهود والمسيحيين. إحدى الأجوبة الممكنة هي أن بوش نفسه ليس ليبرالياً ولا كانت سياسة إدارته على هذا النحو، ومن ثمّ، فما من سبب لديه لإرضاء الليبراليين. هذا هو الحال على الأقل بقدر ما يتعلق الأمر بالمبادئ. ومع ذلك، فهل كانت المبادئ حقاً هي أفضل ما توصف به السياسة الخارجية للولايات المتحدة في عهد جورج دبليو بوش؟

وهكذا، يمكننا أن نرى أن **النقاش الأكاديمي حول دراسات الشرق الأوسط لم يكن «أكاديمياً خالصاً». ولم يكن يدور حول مسائل «فنية» بسيطة** يتشاور فيه المختصون ويتبادلون الرأي لأنها تهم مجال اختصاصهم. على العكس من ذلك، **لقد مسّ ذلك النقاش وجلب انتباه مجموعة واسعة من الفئات الاجتماعية، فضلاً عن مجموعات المصالح المختلفة، بالإضافة إلى الطبقة السياسية.** ففي الظاهر، كان الأمر يبدو وكأنه مناقشة للقضايا الأكاديمية والمقاربات المتنوعة، ومختلف المناهج والطرق المتوخاة في البحث والتدريس... ولكن الخلفية كانت بلا شك سياسية،

= العلاقات الأمريكية ـ الإسلامية CAIR) وكذلك اليهود الليبراليين. ومن الواضح أنهم كانوا جميعاً، متفقين على أن دانيال بايبز لا يملك ما يكفي من المصداقية ليتحدث باسم معهد السلام.

حيث يتعلق الأمر بالتصور الذي يحمله كل المشاركين في النقاش عن السياسة الخارجية في الشرق الأوسط. هذا هو السبب في أنه أطلق العنان لموجة عالية من العواطف الحادة.

في صميم المناقشات
القانون رقم هـ. ر. ٣٠٧٧ وإخوته

قانون الدراسات الدولية في التعليم العالي

في أعقاب ١١ سبتمبر، برز من الظل نقاش لم يكن هناك أبداً أكثر أهمية منه في الحياة العامة الأمريكية في ذلك الوقت. فمنذ عام ٢٠٠٣م، اقترح مشروع قانون على الكونغرس من قبل عضو مجلس النواب، بيتر هويكسترا Peter Hoekstra (جمهوري من ميشيغان)[١]. وفي ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣م، اعتمد المجلس ذلك التشريع. وما إن تمّ ذلك حتى ثار جدل ضخم في وسائل الإعلام بين أولئك الذين دعموا HR 3077 وأولئك الذين رأوا في هذا القانون تقييداً للحرية الأكاديمية.

---

(١) انظر نص القانون على الرابط التالي:

http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/BILLS-108hr3077ih/pdf/BILLS-108hr3077ih.pdf

وفي ٢ فبراير ٢٠٠٥م، عرض على الكونجرس[١] مشروع قانون جديد، حول الدراسات الدولية في قانون التعليم العالي (HR 509)[٢]. وكما فعلت مع القانون السابق، علقت اللجنة العربية ـ الأمريكية لمكافحة التمييز (آي دي سي ADC) *American-Arab Anti-Discrimination Committee* قائلة: إنها تؤيد الترخيص مجدداً لتمويل برامج الدراسات الدولية والإقليمية باللغات الأجنبية تحت الباب السادس Title VI. ومع ذلك، أعيد تأكيد الموقف الذي أعربت عنه لجنة ADC خلال دورة الكونجرس رقم ١٠٨، حيث جاء في مذكرتها ما يلي: «نحن نعارض إدراج اللغات التي يمكن أن تؤدي إلى إنشاء لجنة استشارية للدراسات الدولية»[٣]. والسبب وراء هذه المعارضة هو أن مثل هذه اللجنة الاستشارية سوف تتدخل، كما يتوقعون، في تعيين أو إقالة المدرسين وكذلك في البرامج.

وفقاً للجنة العربية ـ الأمريكية لمكافحة التمييز ADC، فإن إنشاء هذه اللجنة الاستشارية هو ما أوصى به أولئك الذين هاجموا المدرسين والجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية لـ«العجز الذي غالباً ما أبدوه في الدفاع عن أهداف السياسة

---

(١) اقترحه على مجلس النواب باتريك ج. تيبري Patrick J. Tiberi (وهو جمهوري من أوهايو).

(٢) انظر نص القانون على هذا الرابط:

http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/BILLS-109hrs509ih/pdf/BILLS-109hr509ih/pdf

(٣) Academic Freedom Still Under Attack; ADC. Link: http://www.campus-watch.org/article/id/1004

الخارجية الأمريكية أمام طلابهم». وأشارت «آي دي سي» ADC إلى أن الهدف الحقيقي لهذا التشريع هو برنامج دراسات الشرق الأوسط، حتى إذا كان من المتوقع أن تتأثر أيضاً برامج دراسات مناطق أخرى (في آسيا، وأفريقيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية). واتهمت «آي دي سي» ADC دانيال بايبس وموقعه الإلكتروني CampusWatch.org[1] باستهداف ومحاولة خنق النقاش الأكاديمي في أمريكا. وقد بدا هذا التمشي بأكمله لـ«أي دي سي» ADC متعارضاً مع القيم الأمريكية الخاصة بحرية التعبير والتفكير.

في ٣٠ مارس ٢٠٠٦م، صادق مجلس النواب على قانون جديد هو (HR 609). إنه في الواقع «تعديل وتمديد لقانون ١٩٦٥م (للتعليم العالي)» بأغلبية ٢٢١ صوتاً مقابل ١٩٩. عكس النص الجديد المقترح الذي احتواه قانون HR 3077 بإنشاء «لجنة استشارية مستقلة للتعليم العالي تشرف على منح أموال المساعدات لبرامج الجامعات للدراسات الدولية». كان هذا النص آنذاك يمثل «أحدث إصدار في التشريع (٣٠٧٧) الذي تبناه الكونجرس الثامن بعد المائة»[2]

لوحظ أن نشأة هذه المبادرة ـ كما نفهم من النقاش الذي جرى في الكونغرس ـ جاءت من **الرغبة في مراقبة المواد**

---

(١) انظر الموقع على الرابط التالي:

http://www.peacenow.org/roundup.asp?rid=&cid=2424

(٢) Legislative Round Up-March 31,2006. See: http://www.peacenow.org/roundup.asp?rid=&cid=2424

الدراسية ذات العلاقة بإسرائيل والشرق الأوسط، لضمان وجود توازن بين وجهات النظر المختلفة، على إثر انتقادات وجهت إلى بعض هذه البرامج واتهامها بالتحيز ضد إسرائيل. لقد حاول التشريع الجديد (٦٠٩) استباق الاتهامات بالتعدي على الحرية الأكاديمية بتضمين الفقرة التالية: «لا يمكن تحت هذا الباب اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يأذن للجنة الاستشارية بفرض، أو توجيه أو الهيمنة على محتوى المواد التي تدرس، أو مناهجها، في كل ما يخص برامج أي مؤسسة للتعليم العالي أو مدرسيها»[١]. وقد تبين أن هذه الاحتياطات من طرف المشرعين كانت ذات أهمية حيوية نظراً للمخاوف والاعتراضات التي أثارها مشروع القانون هذا.

دعونا نلاحظ في هذا السياق التطور في موقف اللجنة الأمريكية ـ العربية لمكافحة التمييز ADC بشأن هذه المسألة، الصادر يوم ٣ أبريل ٢٠٠٦م. كانت هذه المنظمة أعربت عن قلقها إزاء تعيين لجنة استشارية يمكن أن تتدخل في الحياة الداخلية للمؤسسات الأكاديمية، منذ الإعلان عن هذا القانون (HR 3077) في الكونغرس الثامن بعد المائة. لذلك، اعتبرت «أي دي سي» ADC التشريع الجديد (HR609) إيجابياً. ومع ذلك، فقد سجلت «أي دي سي» ADC قلقها إزاء «تضارب المصالح» المحتمل والذي يمكن أن ينشأ عن تعيين وزير التربية والتعليم لأولئك الذين «هاجموا علناً مناهج دراسات الشرق الأوسط».

---

(١) انظر نص التشريع على هذه الوصلة:

http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/BILLS-109hr609ih/pdf/BILLS-109hr609ih.pdf

تأثير ١١ سبتمبر على الأوساط الأكاديمية

كانت تلك هي المرة الأولى التي يقترح فيها مشروع قانون على المراكز الأكاديمية لدراسات الشرق الأوسط أن تتبنى «مقاربة للنقاش الدائر حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة من وجهات نظر مختلفة» إذا كانت تتلقى التمويل الفدرالي تحت «الباب السادس» من قانون التعليم العالي[١]. سعى هذا التشريع فيما يبدو لأول وهلة، لإصلاح ما كان يعتبره بعض المحافظين إساءة استخدام الأموال الممنوحة بموجب الباب السادس من قبل المنتقدين «المتطرفين» و«الأحاديين» للسياسة الأمريكية في المنطقة. وكما أشار كرتز ذو الاتجاه المحافظ عدة مرات في كتاباته، فإن «بعض المراكز التي تعتمد على التمويل تحت الباب السادس [تنشر] وجهات نظر مناهضة للولايات المتحدة

(١) Zachary Lockman, «Behind the Battles Over U.S. Middle East Studies», *Middle East Report*, January 2004.

[أو تحاول] تقويض السياسة الخارجية»[١]. وبناء عليه، فإن القانون HR 3077 أذن مجدداً ومدد لبرامج «الباب السادس» مع ضمان عدم استخدام الأموال العامة في التمييز العنصري داخل المؤسسات التربوية[٢]. يجدر التذكير أن برامج الدراسات الإقليمية ـ دراسات المناطق ـ ودراسة اللغات الأجنبية تلقت منذ عام ١٩٦٤م الدعم من خلال تمويلها تحت الباب السادس[٣]. اقترح القانون HR 3077 إنشاء لجنة استشارية تشرف على المواد التي تدرس في المؤسسات تحت الباب السادس وتعيين المدرسين في المؤسسات التي تقبل الأموال الفدرالية[٤].

---

(١) في هذه المقالة، ينتقد كرتز النموذج المعرفي السائد في «الدراسات الإقليمية» ـ وخاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط ـ أو نظرية ما بعد الاستعمار كما يسمى. ووفقاً له، كان إدوارد سعيد هو الذي أدخل هذا النموذج المعرفي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، واضعاً في نفس السلّة «الأساتذة الذين يؤيدون السياسة الخارجية الأمريكية والمثقفين الأوروبيين في القرن التاسع عشر الذين أيدوا الإمبراطوريات الاستعمارية والعنصرية». لاحظ كرتز أن الفرضية الرئيسية لنظرية ما بعد الاستعمار تقول: إنه «من غير الأخلاقي بالنسبة لأكاديمي وضع معرفته باللغات والثقافات الأجنبية في خدمة القوة الأمريكية».

Stanley Kurtz, «Studying Title VI» *National Review*, June 16, 2003.

(٢) صادق مجلس النواب على القانون في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣م.

(٣) لاحظ بالمناسبة أنه في عام ١٩٩٦م تصدر تنقيح سولومون Solomon Amendment عناوين الصحف بسبب حظره تمويل مؤسسات التعليم العالي التي ترفض أن يدخل الحرم الجامعي الموظفون العسكريون المكلفون بعرض المهنة العسكرية على الطلاب. انظر على سبيل المثال:

Benita Singh, «Academic Freedom: New Bill Threaten intellectual freedom in area studies»a *Yale Daily News*, November 6, 2003.

(٤) المصدر السابق.

ومن مهام اللجنة الاستشارية أيضاً التأكد من تشجيع الطلاب من نفس المؤسسات على ممارسة المهن الحكومية، بما في ذلك الأمن القومي[1].

ويمكن تلخيص الاستنتاج الذي استخلصته بنيتا سينغ Benita Singh (من كلية برانفورد) من كل ما تقدم في جملة واحدة: «إن الآثار المترتبة على القومية المتشددة في قانون HR 3077 مخيفة»[2].

في شهر يونيو ٢٠٠٣م دعت اللجنة الفرعية للتعليم في مجلس النواب إلى عقد جلسة للشهادة حول موضوع «التحيز تحت

---

(١) تعارض بنيتا سينغ تماماً آراء كرتز. وتصر على أن حججه تقع بالضبط تحت الانتقادات التي وجهها إدوارد سعيد؛ أي: أن الغرب يدرس الشرق فقط لأغراض خاصة به (الهيمنة السياسية). بالنسبة لها، فإن الفرضية الرئيسية لنظرية ما بعد الاستعمار ليست «استخدام الثقافات الأجنبية في خدمة القوة الأمريكية»، ولكنها متمثلة في كون الغرب يحمل تصوراً وتمثلاً للشرق فيه الكثير من التبسيط والأحادية الفكرية. وهكذا، فإن «الاستشراق»، كما تقول، «غير معني بالسياسة، كما فهم كرتز بسذاجة. الاستشراق بالأحرى معني بسياسات التمثيل».

Benita Singh, op. Cit.

(٢) في تفسير ذلك الخوف، لاحظت بخصوص جامعة ييل، أن أقسام الدراسات الأفريقية والأوروبية والأمريكية اللاتينية، والأيبيرية والشرق الأوسطية والآسيوية الشرقية، تتلقى مساعدات مالية مهمة في إطار ما يخوله الباب السادس. في الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤م وحدها، بلغت قيمة المخصصات لجامعة ييل ٤,٨ مليون دولار. مع التصديق على قانون HR 3077، أصبحت جميع البرامج في مجال اللغات والمناطق تقع تحت سيطرة الحكومة. «جاء في نص التشريع، قد تتم إقالة الأساتذة الذين يتبنون مبادئ إيديولوجية لا تدعم ممارسات الولايات المتحدة في الخارج، ويمكن إيقاف الدروس التي تحتوي على انتقاد السياسة الخارجية، وإذا ما اعتبرت بعض الدروس مناهضة كلياً للولايات المتحدة فقد تمنع تماماً». المرجع نفسه.

الباب السادس». من الجدير بالذكر أن بعض الأشخاص الذين لا يخفون اعتراضاتهم على بعض الدوائر الأكاديمية التي تعمل في إطار الباب السادس، مثل كرتز ستانلي، ودانيال بايبس ومارتن كريمر، أدلوا بشهاداتهم[1].

بالنسبة لكريمر، فإن القانون HR 3077 يعترف بالأهداف الأولية لبرنامج الباب السادس المتمثل في «تعزيز المصالح الوطنية» وتلبية «الاحتياجات القومية» للولايات المتحدة. يعلن نص القانون HR 3077 ضمن أهدافه، أن «أمن البلاد في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر يتطلب تدريب الأمريكيين ذوي الاستعداد لخدمة وطنهم، ويشير إلى الباب السادس لتقديم المساعدة للجهود الوطنية الرامية إلى تثقيف وتدريب المواطنين للمشاركة في الجهود الأمنية للبلاد»[2]. وفقاً لكريمر، فإن العديد من التقارير لاحظت نقص الكفاءات لفهم العالم العربي الإسلامي في وزارة الخارجية وبين المسؤولين الأمريكيين العاملين في العراق. وهو يقول: إن هناك عدة أسباب لهذا العجز، ومنها أن «الجامعات تستخدم المال الممنوح تحت الباب السادس لإنتاج المزيد من الأكاديميين - ولا شيء غير ذلك»[3]. هكذا، يلاحظ أن القانون (HR 3077) يبعث برسالة قوية تقول: في المستقبل، سيتم الحكم على البرامج

(١) Martin Kramer, *Sand Storm* ،«Not on Our Dime» October 14, 2003. http://www.geocities.com/martinkramerorg/2003_10_14.htm

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

حسب قدرتها على توجيه الطلاب نحو خدمة الأمة. وقد سعى القانون أيضاً إلى توجيه البرامج بحيث «تعكس وجهات نظر متنوعة وتمثل مجموعة كاملة من الآراء»[١]. بدءاً من ذلك الوقت إذن، سيكون على الأنشطة الجارية في إطار الباب السادس أن تركز النقاش حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة من آفاق مختلفة. ويتمثل الهدف الثالث للقانون في إنشاء لجنة من المستشارين مستقلة تماماً عن سيطرة أي جهة سياسية رسمية (سواء أكانت وزارة أو وكالة)، مخولة لدراسة وتقييم ورصد ما يتم من أنشطة في إطار الباب السادس. وسيتم تعيين ثلاثة من أعضاء هذه اللجنة من قبل وزير التربية ويكون اثنان من بينهم ممثلين للوكالات الحكومية المرتبطة بالشؤون الأمنية. ويتولى كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب تعيين عضوين آخرين[٢].

في نقده لكتاب كريمر، «أبراج عاجية على الرمال»، اعترف لوكمان بأن المتخصصين الأمريكيين بالشرق الأوسط لم يتوقعوا

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) لم يبق البنتاجون خارج هذا النقاش. فلا يكفي أن يواجه العسكريون الأمريكيون العاملون في بلدان أجنبية أخطاراً يمكن أن يفاقمها النقص في الاتصالات (لعدم وجود معرفة باللغة)، ولكن الوثائق المضبوطة يجب أن تترجم، وتقرأ وتنسخ، وما إلى ذلك... لقد تم ضبط أطنان من الوثائق في العراق وأفغانستان. من المشكوك فيه أنها ترجمت جميعاً. ومن ثم إيلاء أهمية لمهارات اللغة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

انظر على سبيل المثال:

«Defense Language Transformation Roadmap»: http://www.defense.gov/news/Mar2005/d20050330roadmap.pdf

صعود الإسلام السياسي في السبعينات من القرن الماضي، بيد أنه اتهم كريمر بتجاهل تحليلات متطورة كان قدمها كل من جويل بينين وجو ستورك (الإسلام والسياسة والحركات الاجتماعية) أو تلك التي قدمها سامي زبيدة في «الإسلام، الشعب والدولة»[١].

اعترف لوكمان أيضاً بحق كريمر في طرح الأسئلة حول الأموال التي تتلقاها البرامج الأكاديمية عن الشرق الأوسط من المانحين العرب، بما في ذلك أعضاء الأسر الحاكمة في الخليج، ولكنه أبدى شكوكاً في إمكانية ممارسة تأثير خفي ـ من خلال ذلك التمويل ـ على البحوث أو التدريس في المؤسسات المعنية. فقد ذكر في هذا السياق بأن الجامعات تتلقى أيضاً الأموال من الأسر اليهودية الغنية المؤيدة لإسرائيل، حيث إن جميع برامج دراسات الشرق الأوسط تشمل العبرية والدراسات الإسرائيلية. ومع ذلك، وفيما يتعلق بالنتيجة الرئيسية التي استخلصها كريمر، وهي عدم قدرة الأكاديميين على تقديم معرفة مفيدة للدولة، نرى لوكمان يؤكد أن هذا ليس هو الغرض الأساسي من تحصيل المعرفة الجامعية والحياة الفكرية. في الواقع، كان كريمر انتقائياً في اختياراته عندما تعيّن عليه أن يثبت أن الخبراء الأمريكيين بالشرق الأوسط كانوا كثيراً ما يخطئون في توقعاتهم. وقد ذكره

---

(١) Z. Lockman, «Behind the Battles Over U.S. Middle East Studies», op. Cit.

يعود لوكمان إلى نفس الموضوع ليتوسع فيه، في مكان آخر. انظر: زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته. الصراع على تفسير الشرق الأوسط. (مترجم) دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨م.

لوكمان أنه أغفل أن يشمل بهذا الحكم أصدقاءه أيضاً، من الكتاب المحافظين مثل دانيال بايبس، الذي توقع في أوائل الثمانينات من القرن الماضي انخفاض وتيرة النشاط الإسلامي مع هبوط أسعار النفط، أو غيرهم مثل فؤاد عجمي (المؤيد لبوش)، الذي ادعى أن العراقيين سوف يستقبلون القوات الأمريكية بالأحضان. وذهب لوكمان إلى أن «هوس كريمر بصحة أو بطلان التوقعات المستقبلية كمعيار لجودة البحث هو في حد ذاته مثير للريبة»[١]. في رأيه أن «الأكاديميين في معظمهم لا يدعون التنبؤ بالمستقبل ولا يعتقدون حتى أنه بقدرتهم ذلك؛ فما يفعلونه هو تفسير الماضي، وتحديد وتوضيح الاتجاهات الحالية، وفي أقصى الحالات محاولة اقتراح ما يمكن أن يحدث إذا استمرت نفس التيارات في المستقبل، وهو نادراً ما يحدث»[٢].

ولم يشعر لوكمان بالانجذاب نحو فكرة ضمان أن تحصل البحوث الأكاديمية على رضا الحكومة، أو أن ينظم الأكاديميون جدول أعمالها بحيث «يوفر ذلك النوع من المعرفة الذي تجده حكومة الولايات المتحدة أكثر فائدة لها»[٣] فهو يرى أن كريمر تجاهل السياقات السياسية والمؤسسية للبحث واستقلال الأكاديميين، فيما ظل مركّزاً على إنتاج المعرفة المفيدة للدولة. ولذلك فهو لا يستطيع تفسير سبب ضعف حماس الأكاديميين

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

تجاه إنتاج ذلك النوع من الخبرة بالشرق الأوسط الذي تسعى إليه الحكومة، ولا سبب تحول هذه الأخيرة الآن ـ ومثلها وسائل الإعلام ـ باتجاه محللي مراكز الأبحاث Think tanks، أو موظفي الاستخبارات أو الدفاع، في كل ما تحتاجه سياساتها من خبرة.

فلنأخذ مثالاً آخر: في نقدها لكتاب كريمر، الذي اعتبرته «تأريخاً استفزازياً وسطحياً» للدراسات الإقليمية، شملت ليلى هدسون Leila Hudson في نفس النقد مراكز الأبحاث، التي من وجهة نظرها، قد خلقت «ثقافة مضادة للواقعية» كانت لها آثار وخيمة على أرض الواقع. إن مراكز الأبحاث التي يمولها خواص، احتلت بالتالي حقل الدراسات الإقليمية، «مستبدلة الفرع العلمي بالإستراتيجية، وتقييم النظراء بالفحوص ذات الصبغة الأيديولوجية، والثقافات والتاريخ بالتكتيكات والتكنولوجيا، والبحث والبيداغوجيا بالسياسة، والاختبارات التجريبية بالافتراضات»[1].

اتهمت هدسون مؤسسات مثل «راند كوربوريشن Rand Corporation»، «أمريكان إنتربرايز إنستيتيوت American Enterprise Institute»، و«مشروع القرن الأمريكي الجديد Project for the New American Century»، بإغراق أصوات خبراء دراسات الشرق الأوسط، وخلق ثقافة «يتم عبرها تهميش التحقيق الجدي في العالم الواقعي، والاستعاضة عنه بالخوف، والخيال

(١) Leila Hudson, «The New Ivory Towers: Think Tanks, Strategic Studies and Counterrealism.» Middle East Policy Journal, Vol. XII, Winter 2005, No. 4.

والعقيدة»[1]. إنها ثقافة «يتم من خلالها تجنب التحقيق في الخلفية التاريخية لجرائم ١١ سبتمبر ٢٠٠١م تجنباً منهجياً». وتضيف: «ثقافة تبرر حرب العراق من خلال سلسلة من الأكاذيب والخدع...»[2].

ما الذي يوجبه هذا النقاش؟

إذا كان علينا أن نعيد لقيصر ما لقيصر، فلا بد من الاعتراف أنه من الصعب ـ بل من المستحيل ـ اختزال كل الأدبيات الغربية عن الشرق وردها إلى خطاب واحد متجانس وأحادي الدلالة. ينبغي الاعتراف أيضاً بأن هذا لم يكن البتّة غرض إدوارد سعيد، ولا هو حاول اقتحام دراسات الشرق الأوسط كخبير بحقلها المعرفي. ومع ذلك، لا يمكن للأكاديميين أن يتجاهلوا آراءه لكونها تقدم تقييماً نقدياً للعلاقة بين القوة الإمبريالية والخبرات العلمية.

إننا نجد اختلافات هائلة بين خبراء الشرق الأوسط. فخطابهم ليس موحداً. كما أنه ليس محصناً مئة في المئة ضد الأيديولوجيا والميول الشخصية. إن أخصائيي العلوم الاجتماعية سواء كانوا من الليبراليين، أو اليساريين، أو من اليمين المحافظ، قد لا يصلون إلى نفس الاستنتاجات حول نفس الموضوع، إلا بالقدر الذي تتيحه البيانات التجريبية.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

في الواقع، قد يكون من الخطأ الفادح التفكير بأولئك الذين كنا نسميهم «المستشرقين»، أمثال جاك بيرك ومكسيم رودنسون، ومونتغمري واط، إلخ... كما لو أنهم يمثلون جميعاً نفس الإطار المرجعي الذي يحكم تشكيل الخطاب الخاص بالشرق، لما يعنيه ذلك من تغاض عن الخطوط التي تفصل بينهم. إن تلك الخطوط الفاصلة هي بالضبط ما يدل على الفروقات التي تميز بعضهم بعضاً. وحتى ما إذا كانت الفروقات طفيفة أحياناً، فلا يمكن أن ننكر أنها موجودة. فبفضل «الفرق البسيط» يمكن للمعرفة أن تتقدم عن طريق مراكمة التفاصيل. مرة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن إدوارد سعيد ركَّز خاصة على المدرسة «الرومانسية» في الاستشراق (دي ساسي de Sacy، فلوبير Flaubert، دوليسبس de Lesseps، هوغو Hugo، غوته Goethe، بيرتون Burton، جوبينو Gobineau، دي نرفال de Nerval، شاتوبريان Chateaubriand، رينان Renan، دوتي Doughty، فورستر Forster، جرترود بيل G. Bell، توماس لورنس T.E. Lawrence، ماسينيون Massignon، باريس Barres، شيرول Chirol، هوغارث Hogarth، كيبلينغ Kipling، إلخ...) التي كانت معاصرة للمشاريع الاستعمارية الأوروبية في الشرق، وترك جانباً أولئك الذين «جعلوا الفرق ممكناً».

التمويل المثير للجدل

بصفة عامة، فإن المساعدات المقدمة لبرامج دراسات الشرق الأوسط هي جزء من المساعدات الحكومية الممنوحة للجامعات. إن الدعم الفدرالي المباشر للجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي الأمريكي مهم جداً، وينبغي أن يضاف إلى شكلين آخرين من الإنفاق الفيدرالي: «المنح الفردية المقدمة للطلاب، والتخفيضات في المداخيل الاتحادية الناجمة عن معاملات خاصة تتمتع بالإعفاء الضريبي»[1].

بلغة أبسط، هناك أولاً المساعدة للطلاب (أي: المنح الدراسية)، وثانياً مجموعة واسعة من برامج الدعم التي تديرها الجامعات الاتحادية نيابة عن الحكومة.

أشار د. مازن مطبقاني إلى أن «أحد أكبر الأسرار غموضاً

(١) Chester E. Finn, Jr., «Scholars, Dollars, and Bureaucrats».The Brookings Institution, Washington DC, 1978, p.105.

في دراسات الشرق الأوسط هو توزيع المعونات الخارجية. وقد وجدت هذه في البلاد الإسلامية مثل مصر، والباكستان (الهند)، والمغرب وتونس. ففي مصر كانت الإفادة مقتصرة على الجامعة الأمريكية في القاهرة، ويمكن أن نضيف أنها كانت لأغراض علمانية حيث يقضي الدستور الأمريكي بعدم السماح بقيام مؤسسات دينية في الداخل ولكن يمكن أن يكون ذلك خارج البلاد، وهذا تماماً كما فعلت الجمهورية الفرنسية اللادينية حينما سمحت ببناء الكنائس الضخمة في القرى الجزائرية. وكان لتونس نصيبها المتمثل في مركز سامي حنّا لأفريقيا الشمالية. وأعطيت الأموال من المغرب للأساتذة الجامعيين الذين يعرفون الفرنسية لا إلى الذين يعرفون العربية. ومن غير هؤلاء أفاد من هذه الأموال؟ ومع ذلك فقد كان هدف برنامج فلبرايت Fullbright إرسال التلاميذ والعلماء الأمريكان إلى الخارج بينما استمع السياسيون الآخرون إلى فرق الضغط التي وعدتهم بتقديم الأصوات الانتخابية لهم»[(١)].

لن نتوقف كثيراً عند الأرقام التي أفاد بها شيستر فين Chester E. Finn، إذ إنها مفوتة زمنياً[(٢)]. ومع ذلك، فقد قدم ملاحظات ثلاثاً تستحق الاهتمام:

---

(١) مطبقاني، مصدر مذكور، ص٢٧.

(٢) إحصائيات المؤسسة القومية للعلوم أحدث، ويمكن الوصول إليها على الرابط التالي:

Survey of Federal Science and Engineering Support to Universities, Colleges, and Non-profit Institutions: http://www.nsf.gov/statistics/fedsuport/

فيما يتعلق بالمساعدات الممنوحة من طرف الوكالات الفدرالية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، انظر:

=

الأولى: أنه «على الرغم من الزيادة في المبلغ الإجمالي، فإن الأموال المخصصة للمؤسسات لم تتطور في وئام مع تطوير التعليم العالي أو التوسع في المساعدات الاتحادية للطلاب».

والثانية: أن «الأطراف المستفيدة الرئيسية هي مجموعة صغيرة من الجامعات. أما معظم المؤسسات، فتحصل على نزر أقل من المال»[١].

والملاحظة الثالثة: هي أنه مع استثناءات نادرة، فإن المسؤولين الاتحاديين الذين يمنحون الإذن ويديرون البرامج لا يعتبرون أنه من الطبيعي تقديم الدعم للكليات والجامعات، وإنما يعتبرون ذلك نوعاً من الإنفاق الموجه نحو أهداف وطنية أخرى. تقدم الجامعات الخدمات المطلوبة من قبل الحكومة، ومع ذلك، فليست احتياجات الجامعات هي التي تحدد قرار تخصيص المعونة أم لا، ولكن احتياجات الحكومة نفسها.

= http://www.nsf.gov/statistics/infbrief/nsf07300/

في السنة المالية ٢٠٠٤م، خصصت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية وحدها ٦٠٪ من جميع الالتزامات الفيدرالية لمساعدة الجامعات، ويسمى ذلك: «الدعم الاتحادي للعلوم والهندسة»، من مجموع: ٣,٢٧ بليون دولار. للاطلاع على تفاصيل هذه المساعدات، راجع الرابط التالي:

http://www.nsf.gov/statistics/infbrief/nsf07300/

أما فيما يخص الطريقة التي تقتسم بها الجامعات المساعدات، فانظر الرابط التالي:

http://www.nsf.gov/statistics/infbrief/nsf07300/

(١) Chester E. Finn, Jr. (1978), op. Cit. 106

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن كل دولار تمنحه الحكومة الفيدرالية للجامعات يكون مصدره إحدى وكالاتها.

بالنسبة لشيستر فين، فإنه من الواضح أن معظم الأموال الموزعة على الجامعات «كدعم للبحث العلمي والتطوير والأنشطة الجانبية هي المفتاح لمختلف المهام التي تمارسها الوكالات الفدرالية المانحة»[١]. ومع ذلك، فإذا كان البحث العلمي والتطوير (Research and development) يمثلان «جوهر التمويل الاتحادي للجامعات»؛ أي: ما يقرب من نصف مجموع المساعدات، فإن «عدداً صغيراً نسبياً» من المؤسسات يستفيد منه[٢]. ليس في الأمر سرٌّ. فهو يفسر ذلك قائلاً: «إن معظم الجامعات تقوم بعدد من الأبحاث العلمية يقلّ عن المستوى الذي ترعاه الوكالات الاتحادية عادة»[٣]. بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن المعاهد الوطنية للصحة توفر ما يقرب من نصف التمويل الاتحادي للأبحاث. وأغلب الجامعات التي لا تمتلك كليات طب لا تسأل حتى عن هذه الأموال[٤]. ولا بد أن نلاحظ من جانبنا استمرار أهمية مساهمات وزارة الصحة، استناداً إلى أرقام عام ٢٠٠٤م؛ أي: في سياق ما بعد ١١ سبتمبر[٥]. أما البيانات

---

(١) Chester E. Finn, Jr. (1978), op. Cit. 106

(٢) Chester Finn, Jr., op. Cit. 111.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) لاحظ شيستر فين أنه في عام ١٩٧٥م، كان هنالك ١٢٠م معهد صحة في الولايات المتحدة. مرجع مذكور، ص١١٢.

(٥) http://www.nsf.gov/statistics/nsf07316

التي نجدها ابتداء من عام ٢٠٠٧م، فهي تظهر استمرارية متسقة في مساهمات نفس الوزارة[١].

نلاحظ أيضاً أن **الدعم الاتحادي يختلف وفقاً للاحتياجات، فليس هناك أنماط دائمة لتقديم المساعدة. وكل إدارة تدير هذه الالتزامات وفقاً لأهدافها الخاصة**. ومع ذلك، فإن تأكيدنا على أهمية هذا الدعم للجامعات، عائد إلى أنه يجعل **النخبة في وضع التبعية إزاء المال الفدرالي**. وهو ما أشار إليه أيضاً شيستر فين، قائلاً: «إن نخبة الباحثين الجامعيين تعتمد بدرجات متفاوتة على الوكالات الفدرالية للبحث والتطوير، وبالتالي، فهي عرضة للتقلبات في مستويات التمويل، مع التركيز على مواضيع معينة، فضلاً عن الممارسات الإدارية»[٢].

إن فرضية أن المعرفة والخبرة الأكاديميتين تخدمان السلطة الإمبريالية ومشاريعها هي مسألة لا نستطيع تجاهلها. فمن أرسطو إلى مكيافيلي، ومن ماكس فيبر إلى معاصرينا، أظهر الكتاب دائماً اهتماماً بمشكلة العلاقة الملتبسة بين العلماء والسياسيين.

---

(١) http://www.nsf.gov/statistics/nsf09315

(٢) Chester Finn, Jr., op. Cit. 116.

استطراد حول العلم والسلطة

(علماء وسياسيون)

إننا نعرف موقف ماكس فيبر القائل: «السياسة لا مكان لها في الفصول الدراسية بالجامعة»[1]. ومن المرجح أن حرص فيبر على العلم هو الذي دفعه إلى هذا التأكيد؛ لأن فحصه لسياق «انجلاء الوهم» Disenchantment، والتقدم العلمي، والمواقف التي تولدت عن ذلك بالتالي، هو ما أوصله إلى هذا الاستنتاج.

---

(١) Weber, M. (1919b), Wissenschaft als Beruf, Max-Weber-Studienausgabe 1/17 (1994), Mohr.

Weber, M. (1922), Wirtschaft und Gesellschaft, Studienausgabe (1980), Mohr.

توجد على الأقل ترجمتان إنجليزيتان لهذا العمل، وهما:

Max Weber, The Vocation Lectures. Translation: Rodney Livingstone, Hackett Publishing Company, Indianapolis/ Cambridge: 2004. See also: Max Weber's Complete Writings on Academic and Political Vocations. Translation: Gordon C. Wells, Algora Publishing, New York: 2008.

وقد استعملت كلاهما، بالإضافة إلى الترجمة الفرنسية. انظر:

Max Weber, Le savant et le politique, Traduction: Catherine Colliot-Thelene, La Decouverte, Paris: 2003.

فمن ناحية، يشير إلى أن الخطاب العلمي تطور خلال سياق كامل من التحولات الفكرية، وهو ما كان ممكناً بفضل عملية اختراع مزدوجة، موضوعها: «المفهوم» من قبل اليونانيين، و«التجريب العقلاني» في عصر النهضة.

وقد أظهر سقراط، كيف يمكننا بفضل المفهوم، أن «نوقع شخصاً في شباك المنطق»، بحيث يعجز عن الإفلات ما لم يعترف، إما بأنه لا يعرف شيئاً، أو أن هو الحقيقة... وهي «حقيقة أبدية لن تتلاشى كما يتلاشى العمل والانفعال لدى العميان»[1].

---

(١) تسمح طريقة التوليد maieutic لسقراط بالإيقاع بمحاوريه في مثل هذه المعضلة لإجبارهم على الاختيار. ومع ذلك، فإن فكرة الحقيقة الأبدية تتضمنها مفاهيم الخير، والشجاعة، والروح، وما إلى ذلك... فيكفي على سبيل المثال اكتشاف المفهوم الحقيقي للخير، ليصبح المرء قادراً على فهم معناه الحقيقي. يقوم الفيلسوف أو العالم بإجراء هذا التحقيق (بالنسبة لأفلاطون، لا فرق بينهما: لا يسمح لمن لا يفهم الهندسة بالدخول هنا)، وفي قصة الكهف الرمزية ما يمكننا من فهم هذه المسألة بصورة أفضل. ولنتذكر أنه في بداية الكتاب السابع من محاورة الجمهورية، يتحدث أفلاطون عن مجموعة من السجناء المقيدين بالسلاسل في كهف. إنهم يتجهون بوجوههم نحو حائط صخري أمامهم، في حين يديرون ظهورهم لمصدر الضوء بحيث لا يمكنهم رؤيته. فهم بحكم ذلك مجبرون على التعامل فقط مع الظلال المتساقطة على الجدار، ولا بديل لهم عن التأمل في الاتصالات بين تلك الظلال. وحين تمكن أحدهم من كسر سلاسله، استدار، فرأى الشمس. وراح يتخبط مبهوراً، ويهرول كيفما تأتى، متلعثماً إزاء كل ما يلتقيه في طريقه. واعتقد أصحابه أنه أصبح معتوهاً. ثم تدريجياً، أصبح معتاداً على مشاهدة الضوء. وبعد هذه التجربة، غدا من واجبه أن يذهب إلى أسفل بين أسرى الكهف، ويقودهم نحو النور. إنه الفيلسوف، والشمس هي الحقيقة العلمية التي لا يقتصر هدفها فقط على المظاهر والظلال، وإنما هي الكينونة الحقيقية.

ومن ناحية أخرى، كان عصر النهضة هو الذي رفع «التجريب» إلى مستوى المبدأ في أي بحث. كان الرواد أولاً من المبدعين الفنيين، مثل ليوناردو دافينشي Leonardo da Vinci. غير أن التجريب دخل مع غاليليو Galileo وبيكون Bacon الميدان العلمي حيث سمح بإحراز تقدم غير مسبوق.

وفقاً لفيبر «كانت السياسة كصنف [من أصناف التفكير] تسيطر على ذهن الإغريق، وكل شيء كان يعود دائماً إلى هذه المسألة. وهذا هو الوازع في تعاطيهم مع العلم»[(١)].

ومع ذلك، فقد قطع العلم شوطاً طويلاً منذ الإغريق، لا سيما وقد انفصل عن الفلسفة وحصل على مجاله الخاص المحكوم بقوانين تميزه. وفي هذا ما يفسر لماذا فصل فيبر العلم عن السياسة. فحين يتحدث عن المدرسين، نراه يقول: «(...) السياسة لا تتناسب جيداً مع مهمة المدرسين، خاصة ما يهم التعامل العلمي مع المشاكل السياسية»[(٢)].

إن عملية الفصل الفيبرية (نسبة إلى فيبر) هذه، تقوم على أسس سليمة من الناحية المنهجية؛ يعني: أنها تفي بالتعريف الموضوعي لما هي السياسة ولما هو العلم. وكما يؤكد: «إن الانحياز إلى موقف سياسي هو شيء، ولكن تحليل

---

(١) من الواضح أنه بفضل معرفة المفاهيم، يغدو من الممكن تعليم الطلاب كيف يكونون مواطنين صالحين في اليونان وكيف يتصرفون بشكل مناسب في الحياة. (Weber, op. Cit.).

(٢) Weber, op. Cit.

الهياكل السياسية والمذاهب الحزبية علميا هو شيء مختلف»[١].

المسألة في الواقع تتعلق بخطابين اثنين، لكلٍّ منهما منطقه وأهدافه. فنحن لا نتحدث بنفس الطريقة سواء كنا في اجتماع سياسي أو في قاعة الدرس بالجامعة. في السياسة، يسعى المرء للتعبئة، والجذب، والكسب، والإقناع برأي يجعل منه «حقيقة الساعة الوحيدة»، مع الاعتراف بأن كل الوسائل جيدة لدعم ذلك الموقف الذي يدافع عنه. أما في العلم، فليس هناك محاولة للجذب والتعبئة، ولا حتى لإقناع جمهور واسع. فبعكس السياسي، يكتفي الباحث العلمي «بجمهور صغير»، هو المجتمع العلمي نفسه. ولنقتبس مرة أخرى من فيبر لتوضيح التمييز الذي تحدث عنه:

عندما نتحدث عن الديمقراطية خلال اجتماع عمومي، فإننا لا نجعل من موقفنا الشخصي أمراً سريّاً، بل إن الحاجة للانحياز بوضوح إلى جانب ما تفرض نفسها كواجب لعين. إن الكلمات المستخدمة في هذه المناسبة لم تعد وسائل التحليل العلمي، وإنما تحمل دعوة سياسية موجهة للآخرين حتى ينضموا لنفس الموقف. فهي لم تعد محاريث لملء حقل واسع من الفكر التأملي، وإنما سيوف لمهاجمة المعارضين؛ أي: بعبارة أخرى، أدوات المعركة. سيكون من الخسة استخدام الكلمات بنفس الطريقة في الفصول الدراسية. عندما نقترح خلال عرض أكاديمي مثلاً دراسة

---

(١) المصدر نفسه.

«الديمقراطية»، نبدأ بتفحص مختلف أشكالها، ونمضي إلى تحليل الأداء المحدد لكل منها، ودراسة النتائج التي تترتب على كل منها في الحياة، ومن ثم نقابلها بما يعارضها من أشكال غير ديمقراطية للنظام السياسي، محاولين دفع هذا التحليل حتى اللحظة التي يتمكن فيها المستمع من التقاط النقطة التي يصبح عندها قادراً على اتخاذ موقف بناء على أفكاره الأساسية الخاصة. لكن المدرس الجيد هو ذلك الذي يحرص على عدم فرض أي موقف على جمهوره، من المنبر، سواء بصراحة أو عن طريق الإيحاء...»[1].

هناك سؤال آخر أثاره فيبر يتعلق بالسلطة العلمية (التي يمارسها المدرس): كيف يمكن إقناع اثنين من المؤمنين بديانتين مختلفتين أن يخضعا لنفس المعايير في تقييم الظواهر الدينية؟ بالنسبة لفيبر، هذا الأمر ممكن. استناداً إلى حقيقة أن «العلم دون افتراضات» لا يعترف بالمعجزات ولا بالوحي، رافضاً الخضوع لسلطة الدين، لما في ذلك من تنكر لمبادئه الخاصة، يقول: إن «هذا العلم دون افتراضات» يتطلب من المؤمن ببساطة الاعتراف بأنه «إذا كان يجب شرح مسار الأمور دون اللجوء إلى أي من هذه الظواهر الخارقة للطبيعة التي ينفي عنها التفسير التجريبي أي طبيعة سببية، فإنه لا يمكن تقديم تفسير إلا بالمنهج الذي يوجب

---

(١) يقول بعد ذلك: «ليس للنبي ولا للديماغوجي مكان كمحاضر جامعي». (Weber, op. Cit).

العلم تطبيقه. ويمكن للمؤمن أن يقبل هذا الأمر من دون أي خيانة لعقيدته»[1].

لنتذكر فقط مما قاله فيبر عن السياسة والعلم، أنه ليس من الضروري للباحث العلمي أن يكون أيضاً زعيماً في الشؤون العامة[2]. فالشروط التي تجعل من المرء أكاديمياً تختلف عن تلك التي تجعل منه قائداً سياسياً. فهذه الأخيرة هي نتيجة للمصادفة[3]؛ لهذا السبب كان فيبر مرتاباً جداً بالنسبة لـ«النبوءات التي تتساقط من الكراسي الجامعية». وفي رأيه، أنها «في نهاية المطاف لا تولّد نتائج أخرى غير تشكيل الطوائف المتعصبة، وليس المجتمعات الحقيقية إطلاقاً»[4]

يذكر د. مازن مطبقاني بأن إدوارد سعيد كان «حدد في تعريفه للاستشراق أبرز خصائصه وهي المعرفة من أجل الهيمنة والسيطرة»[5]. كما رأينا، انتقد العديدون هذه المقاربة. ويذكرنا

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن الغرض الحقيقي للعلم هو توفير بعض «الوضوح» في الحياة الشخصية والعملية. في نظر فيبر، يجلب العلم ثلاث مزايا: ١ ـ «قدراً معيناً من المعرفة التي تسمح لنا بالتحكم نوعاً ما في حياتنا من خلال سبق الأحداث»، ٢ ـ «مناهج التفكير؛ أي: أدواته وفروعه المعرفية»، ٣ ـ «العلم يساهم في توضيح العمل. . .» (Weber, op. Cit.).

(٣) إن ما يقلق فيبر هو رؤية أساتذة الجامعات يمارسون لعبة «الزعماء» في المدرج وليس في الحياة العامة، وذلك لأنه في الجامعة، لا يمكن لجمهورهم أن يوجه لهم النقد.

(٤) إن حذر فيبر لا يهم فقط المنظرين الأيديولوجيين الذين يدعون الحديث باسم العلم واللاهوت، ولكنه يشفق على «أولئك الذين يعيشون في انتظار أنبياء ومنقذين جدداً». ومن ثم، فإذا كان انتقاده ينطبق بشكل خاص على الطوائف الحديثة، نعتقد أن ريبته أعمق من ذلك وقد تهم قلق المثقف إزاء كل ما يتصل بأي نوع من أنواع الشعوذة.

(٥) د. مازن مطبقاني، مصدر مذكور، ص٥٣.

مطبقاني أيضاً بأن العديد من الإجراءات تؤكد «حرص الحكومة الأمريكية على هذه المعرفة». من ذلك مثلاً «أن الحكومة الفدرالية تقوم بتقديم الدعم لعدد من مراكز دراسات الشرق الأوسط في الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية. كما أن أساتذة الجامعات والمتخصصين في الدراسات الإسلامية العربية تتم دعوتهم لتقديم شهاداتهم إلى لجان الكونجرس الأمريكي وحتى المخابرات المركزية الأمريكية (. . .) كما أن المؤتمرات التي تعقد هنا وهناك بالإضافة إلى مشروع جامعة شيكاغو حول «الأصولية» في أديان العالم وبخاصة الإسلام واليهودية والنصرانية الذي حشدت له الجامعة عشرات العلماء للبحث فيه لا بد أن يطلع على نتائجه مسؤولو الحكومة الأمريكية». ويضاف إلى ذلك أن «مندوبي مكتبة الكونجرس في أنحاء العالم العربي الإسلامي (. . .) يلتقطون كل جديد من كتب ومنشورات وقصاصات صحفية يتم تزويد المسؤولين بها في الحكومة الأمريكية. ويسعى الأمريكيون للحصول على المعلومات عن طريق الطلاب العرب المسلمين في الجامعات الأمريكية وبخاصة الذين يعدون رسائل الماجستير والدكتوراه في العلوم الإنسانية والاجتماعية وغيرها»[1].

إن هذه القضية (أي: العلم والسلطة) ليست خاصة بالنقاش حول الدراسات الشرقية، بل نراها تشغل كل حيز، وتؤثر تقريباً

(١) مطبقاني، مصدر مذكور، ص٥٤.

على جميع الفروع العلمية. فإذا كانت أحرزت الكثير من الاهتمام في النقاش الدائر حول منطقة الشرق الأوسط والاستشراق، فذلك بسبب صلتها بالقضايا الدولية التي تهم حاضر ومستقبل الملايين من الناس في المنطقة المعنية. وعلاوة على ذلك، فإن وقع التطرف الإسلامي على أمريكا وأوروبا حول مجرى النقاش عن إطاره النظري أو الفلسفي، ووصله بفئات اجتماعية ومصالح لم تكن معنية به في السابق. ونرى أيضاً كيف خرجت كل هذه المناقشات حول الدراسات الشرقية ببساطة من الحرم الجامعي بعد ١١ سبتمبر، لتنتهي في الكونغرس وغيره من مجالس السلطة ودوائرها[١].

في الواقع أن العديد من القضايا التي تم إلى حد ما «تجاهلها» سنوات عادت إلى الظهور بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م. وقد اتخذت بعض الأحداث بالتالي أبعاداً هائلة حين تناولتها

---

(١) لمعرفة المزيد عن هذه المناقشة، أنصح بتصفح موقع كامبس ووتش Campus Watch حتى وإن كان لدي، مثل العديد من الأكاديميين، الكثير من التحفظات عليه. ولكنه مع ذلك ييسر لنا الاطلاع على الأقل على جانب واحد من جوانب النقاش، وهو وجهة نظر المحافظين الجدد والمحافظين عامة: http://www.campus-watch.org هو موقع أنشئ في إطار منتدى الشرق الأوسط The Middle East Forum ـ وهو مركز أبحاث محافظ متشدد أسسه في عام ١٩٩٠م دانيال بايبز. الموقع: http://ww.meforum.org. وقد وجهت إلى كامبس ووتش انتقادات كثيرة واتهم بالمكارثية؛ لأنه نشر قائمة سوداء للأساتذة الذين في زعمه يروجون «أفكاراً غير مقبولة» عن الإسلام، والإسلام السياسي، والحقوق الفلسطينية، وسياسة الولايات المتحدة. وتم سحب القائمة من الموقع بعد موجة من الاحتجاجات من مئات الأساتذة تضامناً مع الذين وردت أسماؤهم في القائمة.

وسائل الإعلام ضمن هذا السياق في إطار إجراءات أمنية مشددة جديدة. أثرت تلك الإجراءات على الجاليات العربية والإسلامية في الولايات المتحدة، كما أثرت على المسافرين والسياح والطلاب من أصل شرق أوسطي.

في هذا السياق الذي أجّج المشاعر وأشعلها، اندلع جدل بين «اللجنة العربية الأمريكية المناهضة للتمييز» ADC وغيرها من المجموعات التي تمثل العرب والمسلمين في الولايات المتحدة، إلى جانب أعضاء جمعية دراسات الشرق الأوسط MESA من ناحية، وبعض الجماعات المحافظة، وفي مقدمتها منتدى دانيال بايبس، من ناحية أخرى، وراح كل طرف يتهم الثاني بسوء النيّة. وتوسّع الجدل حتى انخرطت فيه إلى حد كبير نسبياً مراكز الأبحاث[1].

---

(١) انظر مقال ليلى هدسون المذكور آنفا (Leila Hudson, op. Cit.)، وانظر كذلك النقد الذي وجهه جويل بينين لإيباك ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

Joel Beinin, «Pro-Israel Hawks & the Second Gulf War,» Middle *East Report*, April 6, 2003.

مراكز الأبحاث في المعركة

لاحظ بعض المراقبين زيادة مهمة في عدد الخبراء الأمريكيين بشؤون الدفاع والخارجية الذين ظهروا على شاشات التلفزيون في أعقاب ١١ سبتمبر ٢٠٠١م. ومن المؤكد أنه كان هناك طلب كبير على منتسبي مراكز الأبحاث أولئك لتقديم إجاباتهم فيما يخص القضايا التي كانت تثير قلقاً خاصاً لدى الرأي العام الأمريكي.

ليس من المدهش أبداً أن تدخل مؤسسات البحث دائرة الأضواء وتحظى باهتمام الإعلام في أعقاب أزمة كبيرة كتلك. وعلاوة على ذلك، فمنذ وقت طويل نسبياً، لم يعد «الزملاء» فيها يمتنعون عن إيصال أصواتهم إلى وسائل الإعلام. بل إن العديد منهم في الواقع، أصبح ملتزماً إلى حد أو آخر بتسجيل حضور منتظم في الصحافة ولم يعد اشتراكهم في الحياة العامة تحت الظل، بل غدا موضع اعتزاز لأنه يثبت إشعاع المركز وقدرته على المساهمة الإيجابية في الشأن العام. وهذا ما أدخل تغييراً كبيراً

على نشاط تلك المراكز وتصورها لمهمتها في المجتمع. إن نظرة سريعة إلى تاريخ نشأتها وتطورها تكفي لتثبت لنا ذلك.

تجدر الملاحظة أولاً أنه لا يوجد اتفاق بين الخبراء بشأن تاريخ محدد يشير إلى ولادة أول مؤسسة بحثية ولا حتى على مشمولاتها. ومع ذلك، يمكن أن نشير إلى بعض العلامات المرجعية:

ـ وفقاً لدونالد أبيلسون[1]، فإن مصطلح «ثينك تانك» Think Tank في الأصل ـ أي: عندما استخدم في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية ـ كان يشير إلى «غرفة أو مكان آمن يلتقي فيه خبراء الدفاع والمخططون العسكريون لمناقشة الإستراتيجية». من هذا الاستخدام المحدود للمصطلح، وقع التوسّع حتى أصبح يشمل «أكثر من ألفي مؤسسة مقرها الولايات المتحدة تعمل في مجال تحليل السياسات ونحو ٢٥٠٠ مؤسسة في العالم»[2]. فيما يتعلق بالمؤسسات البحثية الأمريكية، نلاحظ

---

(١) Donald Abelson, «Think Tanks and U.S. Foreign Policy. An Historical Perspective.» U.S. Foreign Policy Agenda, (an electronic journal of the U.S. Department of State), vol.7. No. 3. November 2002.

(٢) وفقاً لآبلسون، أستاذ العلوم السياسية في جامعة ويسترن أونتاريو، ينبغي للمؤسسة البحثية أن تكون «منظمة مثل راند RAND؛ أي: واحداً من أرقى المعاهد البحثية المتخصصة بشؤون السياسة الخارجية والدفاع، والتي تضم أكثر من ألف شخص من الموظفين، بميزانية سنوية تزيد على ١٠٠ مليون دولار. وقد تكون المؤسسة كذلك جسماً أصغر بكثير، مثل معهد الدراسات السياسية the Institute for Policy Studies، الذي يعمل فيه نحو عشرين موظفاً ويدير ميزانية قدرها ١ إلى ٢ مليون دولار». (D. Abelson, op. Cit.).

تنوعها حتى عندما تدرس الموضوعات نفسها. أما فيما يخص رغبتها في المساهمة بتشكيل الرأي العام وخيارات السياسة العامة لدى صناع القرار، فهو رهن بعدة شروط ومعلمات بما في ذلك مواردها، وأولوياتها، ومهامها.

ـ ظهرت الموجة الأولى من المراكز البحثية المخصصة للسياسة الخارجية الأمريكية في بداية القرن العشرين[١]. كانت المؤسسات الثلاث التي ميزت السنوات الأولى من القرن الماضي هي: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي *The Carnegie Endowment For International Peace* (١٩١٠م) التي أنشأها قطب الصلب في بيتسبرغ Pittsburgh، أندرو كارنيجي Andrew Carnegie؛ ومؤسسة هوفر الخاصة بالحرب، والثورة، والسلام *The Hoover Institution on War, Revolution and Peace* (١٩١٩م)، التي أنشأها هربرت هوفر Herbert Hoover (قبل أن يصبح رئيساً)؛ ومجلس العلاقات الخارجية *The Council on Foreign Relations* (١٩٢١م)، وهي مؤسسة تطورت من «نادي عشاء» إلى واحدة من أكثر منظمات الشؤون الخارجية احتراماً في العالم. وهناك أيضاً مؤسستان أخريان مهتمتان جداً بالسياسة الخارجية، وهما: مؤسسة بروكينغز (١٩٢٧م) ومعهد أمريكان إنتربرايز لأبحاث السياسة العامة *American Enterprise Institute for Public Policy Research* (١٩٤٣م).

(١) كان هذا ممكناً لأن «أصحاب المشاريع الخيرية والمثقفين أرادوا إنشاء مؤسسات حيث يتمكن الأكاديميون وقادة الرأي في القطاعين العام والخاص من الاجتماع لمناقشة القضايا ذات الطابع العالمي». (D. Abelson, op. Cit.).

إن هذه المؤسسات البحثية التي تعمل وكأنها «جامعات دون طلاب»، أعطت الأولوية القصوى لإنتاج أبحاث أكاديمية عالية الجودة. وحتى إذا كان بعض خبرائها أحياناً يقدم المشورة لصناع السياسة، فإن هدفها الأصلي، وفقاً لأبيلسون، لم يكن «التأثير على قرارات الحكومة بشكل مباشر، وإنما إعلام صانعي السياسة والجمهور بالعواقب المحتملة لمجموعة من الخيارات في مجال السياسة الخارجية»[١]. ومع ذلك، فإن الحفاظ على الاستقلالية الفكرية والمؤسساتية لم تعد أولويتها في أيامنا. فالتغيير مسّ هذه المسألة بالقطع.

ـ ظهر الجيل الثاني من المؤسسات البحثية استجابة للاحتياجات الجديدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. كانت الولايات المتحدة آنذاك تواجه مسؤوليات جديدة كقوة عظمى في عالم ثنائي القطبية وتحتاج إلى المشورة والخبرة اللازمة من طرف المتخصصين لتطوير سياسة خارجية وإستراتيجية متماسكة للأمن القومي. وفي هذا السياق، تم إنشاء مؤسسة راند RAND في أيار ١٩٤٨م، «لتعزيز وحماية المصالح الأمنية الأمريكية في العصر النووي»[٢]. ومع ذلك، بالإضافة إلى ملء فجوة في الدراسات ذات الصلة بالسياسة الخارجية، فتحت راند RAND الطريق لجيل من المراكز البحثية المتعاقدة مع الحكومة، بمعنى أن الأبحاث التي ستنتجها ستركز على مسائل تحظى بأهمية

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر نفسه.

لدى صنّاع السياسات. وسيكون العديد من تلك المؤسسات مثل معهد هدسون the Hudson Institute (١٩٦١م) أو المعهد الحضري The Urban Institute (١٩٦٨م)، وما إلى ذلك... على سطح الموجة الصاعدة.

أدخل الجيل الثالث تغييراً عميقاً في طبيعة ودور مجتمع مؤسسات البحث، حيث جمع بين بحوث السياسات وتقنيات التسويق الأنشط والأقوى، الأمر الذي جعل هذا الجيل الأكثر انخراطاً في التعامل مع وسائل الإعلام وجماعات المصالح. ومن هنا جاءت التسمية: «المراكز البحثية الملتزمة» Advocacy Think Tanks. إن هذه المؤسسات ـ «بما في ذلك مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية The Center for Strategic and International Studies (١٩٦٢م)، ومؤسسة هيريتيج The Heritage Foundation (١٩٧٣م)، ومعهد كاتو The CATO Institute (١٩٧٧م)» ـ تستفيد من أي فرصة لممارسة التأثير على اتجاه السياسة الخارجية ومضمونها في آن معاً.

ـ وصف الجيل الرابع من المؤسسات البحثية بكونه «قائم على أساس الميراث» Legacy-based Think Tanks. يتعلق الأمر بمؤسسات أنشأها رؤساء جمهورية سابقون، مثل مركز كارتر *The Carter Center* (أتلانتا) ومركز نيكسون للسلام والحرية *The Nixon Center for Peace and Freedom* (واشنطن). فهذه المراكز تنظم الندوات وورش العمل، وتجري بحوثاً حول عدد من المواضيع السياسية، وتنشر على نطاق واسع.

وبما أن هذه الصناعة الخاصة بمراكز الأبحاث أصبحت تنافسية بشكل متزايد، فمن الطبيعي أن يسعى العاملون فيها أكثر فأكثر لاجتذاب انتباه صانعي السياسة والجمهور في نفس الوقت، عبر وسائل الإعلام.

في عام ٢٠٠٢م، كان هناك على الأقل ١٥٠٠ مؤسسة بحثية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت كلها منخرطة في «مجموعة كاملة من الأنشطة المتصلة بالسياسة العامة»، وكانت تمثل «تشكيلة من المؤسسات مختلفة التنظيم»(١). هناك أولاً، تلك المراكز التي جعلت من الدراسات والبحوث حول الشرق الأوسط اختصاصها. وهناك من ناحية أخرى، تلك التي كرست جهودها لبحوث ذات نطاق أوسع، ولكنها في نفس الوقت أعطت للشرق الأوسط جزءاً من اهتماماتها وخبرائها.

من بين المؤسسات المتخصصة بتقديم الدراسات والاستشارات حول الشرق الأوسط، نذكر على سبيل المثال:

- أمديست AMIDEAST، التي أسستها في عام ١٩٥١م دوروثي طومسون Dorothy Thompson. يقع مقرها الرئيسي في واشنطن، ولها مكاتب في عدة دول عربية.

- معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، The Washington Institute for Near East Policy الذي أنشئ في عام ١٩٨٥م.

---

(١) انظر ورقة خلفية لوزارة الخارجية الأمريكية:

Background note by the State Department: «The role of Think Tanks in U.S. Foreign Policy»; U.S. Foreign Policy Agenda... op. Cit.

- معهد الشرق الأوسط، The Middle East Institute الذي أسسه في عام ١٩٤٦م الأكاديمي جورج كامب كيسر George Camp Keiser ووزير الدولة السابق كريستيان هيرتر Christian Herter، في واشنطن.

- مجلس سياسة الشرق الأوسط The Middle East Policy Council، أنشئ في عام ١٩٨١م، بواشنطن.

- معهد الشرق الأوسط لبحوث الإعلام Middle East Media Research Institute، وقد أنشئ في عام ١٩٩٨م، بواشنطن.

سواء كان اتجاهها محافظاً أو ليبرالياً، يمينياً، أو وسطيّاً، أو يسارياً، وسواء كانت مستقلة أو تحظى بدعم من الحكومة، فإن هذه المؤسسات تشمل دائماً الشرق الأوسط ضمن اهتماماتها الأساسية. إن نشرة إخبارية واحدة لمجلس مراكز الأبحاث الأمريكية فيما وراء البحار CAORC ذكرت في عام ٢٠٠٥م المراكز التالية: المركز الأمريكي للأبحاث الشرقية American Center of Oriental Research، المعهد الأمريكي للدراسات المغاربية American Institute for Maghrib Studies، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية American Institute for Yemeni Studies، المعهد الأمريكي للدراسات الإيرانية American Institute of Iranian Studies، المعهد الأمريكي للدراسات الباكستانية American Institute of Pakistan Studies، المركز

الأمريكي للبحوث في مصر American Research Center in Egypt، المعهد الأمريكي للبحوث في تركيا American Research Institute in Turkey، المركز الأمريكي ـ الفلسطيني للبحوث Palestinian American Research Center[1]، إلخ. . . وعلاوة على ذلك، فإن مراكز البحوث هذه تعتمد مكاتب في الشرق الأوسط، ويتم تمويل أنشطتها على ما يبدو من قبل مجلس مراكز الأبحاث الأمريكية فيما وراء البحار وغيره من الوكالات الحكومية.

ومن المرجح **أنها في منتصف الطريق بين البحوث الأكاديمية والدبلوماسية العامة**. وبأية حال، يبدو **أنها صلة الوصل بين الأوساط العلمية (الأكاديميين والباحثين، إلخ..) وأوساط السياسيين والدبلوماسيين**. يتضح هذا بشكل جليّ من مثال مجلس الكليات المستقلة Council of Independent Colleges الذي، بعد نجاحه في تنظيم حلقة دراسية أولى حول تعاليم الإسلام وثقافة الشرق الأوسط، تمكن من جمع حلقة دراسية أخرى حول نفس الموضوع بأموال حصل عليها من وزارة الخارجية ومجلس مراكز الأبحاث الأمريكية فيما وراء البحار[2].

(١) الوصلة إلى موقع مجلس مراكز الأبحاث الأمريكية فيما وراء البحار:

http://www.caorc.org//

(٢) يبدو أن الحصول على الدعم المالي الحكومي للمؤسسات التعليمية الخاصة، ليس أمراً مضموناً. انظر:

«CIC Sponsors Second Seminar on Teaching About Islam and Middle Eastern Culture»: http://www.cic.edu/News-and-Publications/Independent-Newsletter/Documents/spring_2005_pdf

هكذا استطاع عشرة أساتذة أمريكيين أعضاء في مجلس الكليات المستقلة[1]، المشاركة في الحلقة الدراسية التي عقدت في المركز الأمريكي للأبحاث الشرقية في الأردن، من ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٤م إلى ١٨ يناير ٢٠٠٥م. ولعل هذا لم يعد مستغرباً، حيث **كان من نتائج ١١ سبتمبر ٢٠٠١م بروز مبادرة كبرى ربطت بين الأمن القومي وبين دراسة اللغات الأجنبية (وخاصة اللغات المتداولة في الشرق الأوسط)**، وهي: مشروع الرئيس بوش اللغوي للأمن القومي. وقد سمي البرنامج الذي نشأ عن ذلك المشروع **«تدريس اللغات من أجل الأمن القومي والقدرة التنافسية الأمريكية»**. وحظي بدعم كلّ من وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، والإدارة القومية للاستخبارات، ووزارة التربية، حيث وفرت جميعاً المنح الدراسية لضمان تدريب المدرسين بحكم هذا التوجيه.

إن الإعلان الذي يقدم البرنامج، والمنشور على موقع وزارة التربية، يقول: إن أقل من ١٪ من طلاب المدارس الثانوية الأمريكية يدرسون اللغات العربية والصينية والفارسية والروسية واليابانية والكورية والأردية، مما أدى إلى حقيقة أن اللغات الأجنبية تمثل فقط ١ ٪ من دراسات المرحلة الأولى الجامعية[2].

---

(١) تأسس مجلس الكليات المستقلة في عام ١٩٥٦م بوصفه رابطة للمدارس والجامعات الخاصة. اليوم، يشمل المجلس (ومقره الرئيسي في واشنطن) ما لا يقل عن ٥٥٠ من هذه المدارس المستقلة.

(٢) انظر البرنامج على الوصلة التالية:

http://www2.ed.gov/teachers/how/academic/foreign-language/teaching-language.html

وقد بدا هذا الوضع مثيراً للقلق بالنسبة لبلد له حضور في كل هذه المناطق، ويعتزم الدفاع عن مصالحه وإعطاء مثال على قدرته على الانفتاح على الثقافات الأخرى.

الدراسات المتصلة بالشؤون الخارجية
بعد ١١ سبتمبر

يمكننا الحصول على صورة أكثر دقة عن أعداد ونسب الطلاب الأمريكيين المئوية الذين يدرسون في بلدان أجنبية، في الفترة التالية للحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١م، استناداً إلى البيانات التي يوفرها معهد التربية الدولية *The Institute of International Education*. في الواقع، إذا صدقنا ما يقوله التقرير عن التبادل التعليمي الدولي، الذي يغطي الفترة ٢٠٠٠/١ ـ ٢٠٠٩/١٠، عن **المناطق التي اجتذبت معظم الطلاب الأمريكيين، فإن الشرق الأوسط على ما يبدو هو الأقل تفضيلاً**، بالمقارنة مع أوروبا، وآسيا، أو حتى مع إفريقيا.

المنطقة المضيفة للطلاب الأمريكيين في الخارج، ٢٠٠٠/١ ـ ٢٠٠٩/١٠										
النسب المئوية للطلاب الأمريكيين في الخارج										
المنطقة المضيفة	٢٠٠٠/ ٠١	٢٠٠١/ ٠٢	٢٠٠٢/ ٠٣	٢٠٠٣/ ٠٤	٢٠٠٤/ ٠٥	٢٠٠٥/ ٠٦	٢٠٠٦/ ٠٧	٢٠٠٧/ ٠٨	٢٠٠٨/ ٠٩	٢٠٠٩/ ١٠
إفريقيا	٢,٩	٢,٩	٢,٨	٣,٠	٣,٥	٣,٨	٤,٢	٤,٥	٥,٣	٥,٥
آسيا	٦,٠	٦,٨	٥,٦	٦,٩	٨,٠	٩,٣	١٠,٣	١١,١	١١,٤	١٢,٠
أوروبا(١)	٦٣,١	٦٢,٦	٦٢,٩	٦٠,٩	٦٠,٣	٥٨,٣	٥٧,٤	٥٦,٣	٥٤,٥	٥٣,٥
أمريكا اللاتينية	١٤,٥	١٤,٥	١٥,٣	١٥,٢	١٤,٤	١٥,٢	١٥,٠	١٥,٣	١٥,٤	١٥,٠
الشرق الأوسط	١,١	٠,٨	٠,٤	٠,٥	١,٠	١,٢	١,١	١,٣	١,٤	١,٨
أمريكا الشمالية	٠,٧	٠,٨	٠,٧	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٤	٠,٥	٠,٧
أوقيانوسيا	٦,٠	٦,٨	٧,٣	٧,٤	٦,٧	٦,٣	٥,٧	٥,٣	٥,٥	٥,٠
القارة القطبية الجنوبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
وجهات متعددة	٥,٦	٤,٩	٥,١	٥,٥	٥,٦	٥,٥	٥,٦	٥,٧	٦,٠	٦,٥
المجموع	١٥٤,١٦٨	١٦٠,٩٢٠	١٧٤,٦٢٩	١٩١,١٣٢	٢٠٥,٣٩٨	٢٢٣,٥٣٤	٢٤١,٧٩١	٢٦٢,٦٤١	٢٦٠,٣٢٧	٢٧٠,٦٠٤

عندما يتأمل المرء في الوجهات التي تحظى بأعلى النسب من الإقبال، يلاحظ أن **الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي جذبت أكبر عدد من الطلبة الأمريكيين هي إسرائيل**، بالرغم من أنها تأتي في المرتبة السابعة عشرة في الفترة ٢٠٠٨/ ٠٩ ـ ٢٠٠٩/ ١٠:

---

(١) كانت قبرص وتركيا سابقاً مصنفتين ضمن منطقة الشرق الأوسط قبل أن يقع تصنيفهما ضمن أوروبا بداية من ٢٠٠٤/ ٠٥.

المصدر:

Institute of International Education. (2011).

http://www.iie.org/en/Research-and-Publications/Open-Doors/Data

الرتبة	الوجهة	٠٩/٢٠٠٨	١٠/٢٠٠٩	النسبة المئوية من المجموع	نسبة التغيير المئوية ٪
	العالم المجموع	٢٦٠,٣٢٧	٦٠٤,٢٧٠	١٠٠,٠	٣,٩
١	المملكة المتحدة	٣١,٣٤٢	٣٢,٦٨٣	١٢,١	٤,٣
٢	إيطاليا	٢٧,٣٦٢	٢٧,٩٤٠	١٠,٣	٢,١
٣	إسبانيا	٢٤,١٦٩	٢٥,٤١١	٩,٤	٥,١
٤	فرنسا	١٦,٩١٠	١٧,١٦١	٦,٣	١,٥
٥	الصين	١٣,٦٧٤	١٣,٩١٠	٥,١	١,٧
٦	أستراليا	١١,١٤٠	٩,٩٦٢	٣,٧	-١٠,٦
٧	ألمانيا	٨,٣٣٠	٨,٥٥١	٣,٢	٢,٧
٨	المكسيك	٧,٣٢٠	٧,١٥٧	٢,٦	-٢,٢
٩	إيرلندا	٦,٨٥٨	٦,٧٩٨	٢,٥	-٠,٩
١٠	كوستاريكا	٦,٣٦٣	٦,٢٦٢	٢,٣	-١,٦
١١	اليابان	٥,٧٨٤	٦,١٦٦	٢,٣	٦,٦
١٢	الأرجنتين	٤,٧٠٥	٤,٨٣٥	١,٨	٢,٨
١٣	جنوب إفريقيا	٤,١٦٠	٤,٣١٣	١,٦	٣,٧
١٤	الهند	٢,٦٩٠	٣,٨٨٤	١,٤	٤٤,٤
١٥	اليونان	٣,٦١٦	٣,٧٠٠	١,٤	٢,٣
١٦	جمهورية التشيك	٣,٦٦٤	٣,٤٠٩	١,٣	-٧,٠
١٧	إسرائيل	١,٩٥٨	٣,١٤٦	١,٢	٦٠,٧
١٨	تشيلي	٣,٥٠٣	٣,١١٥	١,٢	-١١,١
١٩	نيوزيلاندا	٢,٧٦٩	٣,١١٣	١,٢	١٢,٤
٢٠	البرازيل	٢,٧٧٧	٣,٠٩٩	١,١	١١,٦
٢١	الإكوادور	٢,٨٥٩	٢,٩٦٠	١,١	٣,٥
٢٢	النمسا	٢,٨٣٦	٢,٧٠١	١,٠	-٤,٨
٢٣	هولندا	٢,٣١٨	٢,٣٦٩	٠,٩	٢,٢
٢٤	البيرو	٢,١٦٣	٢,٣١٦	٠,٩	٧,١
٢٥	الدنمارك	٢,٢٤٤	٢,٢٢٨	٠,٨	-٠,٧[١]

(١) المصدر:

Institute of International Education. (2011). «Top 25 Destinations of U.S. Study Abroad Students, 2008/09-2009/10. *«Open Doors Report on International Educational Exchange.* Retrieved from http://www.iie.org/opendoors. http://www.iie.org/en/Research-and-Publications/Open-Doors/Data

هناك سؤال آخر يتعلق بالدراسة في الخارج. فقد يعتقد المرء للوهلة الأولى أن الشباب الأمريكيين الذين يتابعون دراساتهم في بلدان أجنبية، قد يشعرون بالميل إلى اللغة والأدب والثقافة، والفنون، إذا لم يكونوا راغبين في القيام ببعض البحوث الميدانية في العلوم الاجتماعية. ولكن بعد النظر في البيانات الكمية المتاحة، علينا أن نكون أكثر دقة لا سيما حين تكون النتائج مختلفة نوعاً ما عن توقعاتنا.

لنأخذ على سبيل المثال الجدول التالي:

مجالات الدراسة للطلاب الأمريكيين في الخارج: ٢٠٠٠/١ ـ ٢٠٠٩/١٠[(١)]										
النسبة المئوية للطلاب الأمريكيين في الخارج										
مجال الدراسة	٢٠٠٠/٠١	٢٠٠١/٠٢	٢٠٠٢/٠٣	٢٠٠٣/٠٤	٢٠٠٤/٠٥	٢٠٠٥/٠٦	٢٠٠٦/٠٧	٢٠٠٧/٠٨	٢٠٠٨/٠٩	٢٠٠٩/١٠
علوم اجتماعية	٢٠,٣	٢١,٩	٢١,٣	٢٢,٦	٢٢,٦	٢١,٧	٢١,٤	٢١,٥	٢٠,٧	٢٢,٣
أعمال وإدارة	١٨,١	١٧,٦	١٧,٧	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٧	١٩,١	٢٠,٢	١٩,٥	٢٠,٨
علوم إنسانية	١٤,٥	١٣,٨	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٣	١٤,٢	١٣,٢	١٣,٣	١٢,٣	١٢,١
فنون جميلة أو تطبيقية	٨,٥	٨,٥	٩,٠	٧,٦	٧,٦	٧,٥	٧,٧	٨,٤	٧,٣	٨,٣
فيزياء وعلوم الحياة	٧,١	٧,٦	٧,١	٧,١	٧,١	٦,٩	٧,٣	٧,٢	٧,٣	٧,٥
لغات أجنبية	٨,٢	٨,٥	٧,٩	٧,٥	٧,٥	٧,٨	٧,٢	٦,٢	٦,١	٥,٨
مهن الصحة	٣,٢	٣,٠	٣,١	٣,٤	٣,٤	٣,٨	٤,١	٤,٥	٤,٥	٤,٧
تربية	٤,٤	٣,٩	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,٢	٤,١	٤	٤,١
هندسة	٢,٧	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,١	٣,١	٣,٢	٣,٩
رياضيات وعلوم الكمبيوتر	٢,٠	٢,٢	٢,٤	١,٧	١,٧	١,٥	١,٥	١,٦	١,٦	١,٥
زراعة	١,٦	١,١	١,٥	١,٢	١,٢	١,٣	١,٥	١,٢	١,١	١,٣
غير معلن	٤.٥	٣,٨	٣,٥	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,١	٣,٣	٣,٥	٤,٥
غيره	٤,٩	٥,٢	٦,٤	٧,٨	٧,٨	٧,٢	٦,٦	٥,٤	٨,٩	٣,٢
المجموع	١٥٤,١٦٨	١٦٠,٩٢٠	١٧٤,٦٢٩	١٩١,٣٢١	٢٠٥,٩٨٣	٢٢٣,٥٣٤	٢٤١,٧٩١	٢٦٢,٤١٦	٢٦٠,٣٢٧	٢٧٠,٦٠٤

(١) المصدر:

Institute of International Education. (2011). «Fields of Study of U.S. Study Abroad Students, 1999/00-2008/09.» *Open Doors Report on International Educational Exchange.* Retrieved from http://www.iie.org/opendoors

نجد أن نسبة **الطلاب الذين يذهبون إلى الخارج لتعلم أو تحسين معرفتهم بلغات البلدان المضيفة لم تبلغ قطّ نسبة ٩٪ في أي سنة على امتداد عقد من الزمن**. وفيما يتعلق بالفنون (على تنوعها)، فقد بلغت نسبة ٩٪ في سنة واحدة فقط، هي (٢٠٠٢ ـ ٠٣). كان حظ العلوم الإنسانية والاجتماعية أفضل بكثير.

يمكن للمرء أن يستنتج أنه على الرغم من حقيقة أن بلادهم هي الرائدة عالميّاً في مجال العلوم الفيزيائية والصحيحة، فهناك نسبة كبيرة من الأمريكيين الشباب الذين يدرسون الرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، وعلوم الحاسب الآلي أو حتى المالية والأعمال في الخارج، في حين أن نسبة ضئيلة تدرس اللغات. **إن هذا النقص الفادح في الاهتمام باللغات الأجنبية بين الشباب الأمريكي خلّف شعوراً مريراً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م**. ومع ذلك، ينبغي التساؤل: هل سببه هيمنة اللغة الإنجليزية في العالم، أو التمركز حول الذات؟

يتخذ هذا السؤال كامل معناه عندما نعلم أن عدد الطلبة الأمريكيين الذين ذهبوا إلى الخارج من أجل الدراسة تزايد في أعقاب ١١ سبتمبر ٢٠٠١م. وفقاً لتقرير معهد التعليم الدولي (IIE) فإن عدد الأمريكيين الذين يدرسون في الخارج ارتفع بنسبة ٩,٦٪ في الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤م، وقد كان بلغ في العام السابق نسبة ٨,٥٪ فقط. وبذلك يرتفع عدد الطلبة الأمريكيين في الخارج في تلك الفترة إلى ما مجموعه ١٩١,٣٢١، وفقاً للمصدر نفسه. أكد التقرير على «أهمية اكتساب الخبرة في الخارج في عالم

بعد ١١ سبتمبر». كما لاحظ أنه منذ العام الدراسي ٢٠٠٠ ـ ٠١، تزايد عدد الطلبة الأمريكيين في الخارج بنحو ٢٠٪. ومع ذلك، يجوز للمرء أن يتساءل أيضاً حول حقيقة «الصلة» بين هذه الزيادة و١١ سبتمبر: فهل هناك علاقة مباشرة أم غير مباشرة بين الاثنين؟

لا يقدم تقرير معهد التعليم الدولي أية إجابة عن هذا السؤال. ولكن، بعد النظر في البيانات المتاحة، يبدو لنا من **الصعب ربط النقاش حول الأمن بعد أحداث ١١ سبتمبر بالوجهات التي يقصدها الطلاب للدراسة. فمعظم الأمريكيين الشباب لا يختارون وجهتهم على أساس المناقشات الأمنية الجارية في بلادهم**. إنهم يتمتعون بحريتهم التامة في اختيار دراساتهم ووجهاتهم، على الرغم من وجود الحوافز الحكومية، والمساعدة المالية، وغيرها من التسهيلات لأولئك الذين يرغبون في مزاولة دراسة لغات الشرق الأوسط وثقافاته. وفقا لتقرير معهد التعليم الدولي، في ٢٠٠٣ ـ ٠٤، كان ٦١٪ من مجموع الطلبة الأمريكيين في الخارج في أوروبا (بنسبة ٤٦٪ في أوروبا الغربية، على مجموع أربع وجهات مفضلة). مع ذلك، اعترف التقرير بحدوث زيادة في عدد الطلاب الذين اختاروا وجهات أخرى، بما فيها بلدان ليست الإنجليزية هي اللغة المهيمنة فيها[١].

وهكذا، ارتفع عدد الطلاب المتجهين إلى أفريقيا بنسبة ١٨٪ خلال العام الدراسي ٢٠٠٣ ـ ٠٤، ليصل إلى الرقم

(١) Open Doors 2005: U.S. Students Studying Abroad; Briefing-November 14, 2005 - On this link: http://opendoors.iienetwork.org/?p=69735

٥,٦٩٩. كان هناك أيضاً زيادة بنسبة ٧٨٪ في عدد الطلاب المتجهين إلى شمال أفريقيا، خاصة مصر (٥٧٣، بنسبة تبلغ ٨٩٪)، والمغرب (٢٩٨، بنسبة ٥٦٪)، حتى لو كانت هذه النسب تهم قاعدة رقمية محدودة. فيما يتعلق بالشرق الأدنى، نلاحظ أن الزيادة خلال نفس العام (أي: ٦٢٪، وصولاً إلى ١٠٥٠) ترجع أساساً إلى اهتمام متزايد بإسرائيل (٩٦٪، وصولاً إلى ٦٦٥ طالب وطالبة)، وهو ما يبدو جامعاً لأكبر عدد من الطلاب الأمريكيين في المنطقة. ومع ذلك، فقد كانت هناك أيضاً زيادات كبيرة في النسب المئوية لدول أخرى مثل الأردن (١٢٤٪: ٦٥)، لبنان (٦٤٪: ٢٣)، الإمارات العربية المتحدة (٦٧٪: ٢٠)، في حين بلغ عدد الطلاب الذين اتجهوا إلى تركيا في نفس الفترة نسبة ١٢٪؛ أي: ما مجموعه ٢٠ طالباً وطالبة[1].

لم تكتف أحداث ١١ سبتمبر فقط بتغيير النظرة إلى الشرق الأوسط في الولايات المتحدة، وإنما أيضاً التصورات التي تهم تدريس المواد المتعلقة بهذه المنطقة، وكذلك كل ما يتعلق بالإسلام. ويتجلى هذا على سبيل المثال من خلال دليل المدرس الذي أنتجته جامعة كولومبيا للاستخدام من قبل الأساتذة: التوعية التربوية حول الحساسية الإسلامية *Educational Outreach for Muslim Sensitivity*. وهي وثيقة من ٣٥ صفحة مقسمة إلى ثلاث

(١) المصدر نفسه.

وحدات، كل منها تحتوي درسين أو ثلاثة دروس تركز على الإسلام وأمريكا[1].

الحاجة إلى مزيد من الخبراء:

بطبيعة الحال، يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية، العديد من المتخصصين الذين حققوا سمعة جيدة من حيث خبرتهم بمنطقة الشرق الأوسط، التي لم يسبق أن أثارت جدلاً محتدماً كما فعلت منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. ولكن **على الرغم من هذا الاهتمام المتزايد بالمنطقة، يبدو أن هناك عدم تناسب بين احتياجات أمريكا والموارد البشرية المتاحة.** وهذا ما لاحظه ريتشارد أكمن Richard Ekman رئيس مجلس الكليات المستقلة CIC، في مقال كتبه بمناسبة الذكرى الخمسين للمجلس، في أعقاب ١١ سبتمبر، حيث رأى أن الثغرة كبيرة بشكل ملفت. قال: «إن الولايات المتحدة تحتاج خبراء في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى وجنوب شرق آسيا وأفريقيا، كما تأكد مؤخراً من خلال تعيين المئات من الموظفين الأجانب في تلك المناطق من قبل وزيرة الخارجية رايس. ولكن الأشخاص الذين تم تدريبهم في الجامعات والكليات الأمريكية لكي يصبحوا خبراء بهذه الثقافات يمثلون عدداً قليلاً. وفقاً لبيانات صادرة عن المركز القومي لإحصائيات

---

(١) (Re) Embracing Diversity in NYC Public Schools: Instructor's Guide: http://www.mei.columbia.edu.research.shtml

التعليم، منحت جامعات الولايات المتحدة في سنة ٢٠٠٣م ما مجموعه ٧٥ من شهادات الدكتوراه في اللغة الفرنسية، و٩ فقط في اللغة الصينية، و٦ في الروسية، و٤ في لغات جنوب شرق آسيا، ولم تمنح أي شهادة دكتوراه في اللغة العربية أو في لغات أوروبا الشرقية أو اللغات الإفريقية»[١]. وأشار السيد أكمن أيضاً إلى أن عدد الطلبة الأمريكيين الذين استفادوا من برامج التبادل مع البلدان الإسلامية كان ضئيلاً، «على النقيض من الطلاب الأمريكيين الاثني والعشرين ألف الذين يدرسون في إيطاليا كل عام، فإن من يدرسون في مصر لا يتجاوز عددهم ٥٧٣، وفي تركيا ٢٠٠، وفي الأردن ٦٥، لا أكثر»[٢].

تنطبق هذه الملاحظات التي أبداها السيد أكمن أيضاً على الطلاب القادمين من الشرق الأوسط للدراسة في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الأرقام ليست قابلة للمقارنة (فعددهم يفوق دائماً عدد الأمريكيين الذين يدرسون لغات وثقافات الشرق الأوسط)، حدث انخفاض كبير في عدد الوافدين، في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وهي قضية لا يمكن البتّ في أسبابها دون المزيد من التحقيق.

في الواقع، أنه إذا ألقينا نظرة على الأرقام التي نشرها

---

(١) Richard Ekman, «International Programs Need to Rise in Priorities»‚ Independent, Winter-Spring 2006.See article on this link: http://www.cic.edu/News-and-Publications/Independent-Newsletter/Documents/winterspring2006.pdf

(٢) المصدر نفسه.

المركز القومي لإحصاءات التعليم، فيما يتعلق بالطلاب الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية، سوف نجد أن عدد القادمين إلى الولايات المتحدة من الشرق الأوسط (إيران، الأردن، لبنان، المملكة العربية السعودية، وتركيا) انتقل من إجمالي ٨٤,٧١٠ في ١٩٨٠ ـ ٨١، تباعاً إلى ٥٢,٧٢٠ في ١٩٨٥ ـ ٨٦؛ و٣٣,٤٢٠ في ١٩٩٠ ـ ٩١؛ و٣٠,٥٦٣ في ١٩٩٥ ـ ٩٦؛ و٣٦,٨٥٨ في ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١؛ و٣٨٣,٥٤٥ في ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢؛ و٣٤,٨٠٣ في ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣؛ و٣١,٨٥٢ في ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤[1]. وهكذا، فبين ١٩٨٠ و٢٠٠٤م انخفض العدد بأكثر من النصف.

---

(١) انظر البيانات على الرابط التالي:

http://nces.ed.gov/programs/digest/d04/tables/dt04_416.asp

سلطة الإعلام

مدراء العقول:

كان من بين أفضل من تحدثوا عن خطورة الإعلام في توجيه الرأي العام العالمي بشأن المسلمين ومنطقة الشرق الأوسط عامة إدوارد سعيد في بحث نشر في الثمانينات بعنوان: «تغطية الإسلام». وفي ذلك الكتاب، رصد سعيد بشكل منهجي ظاهرة الأفكار النمطية والتشويهات التي كان يمارسها عدد لا بأس به من وسائل الإعلام في الولايات المتحدة بالتواطؤ مع الخبراء[1]. وهذا ما سماه بعض الكُتَّاب «الاستشراق الإعلامي». وفي ذلك كتب عزوزي يقول: إنه «أحد إفرازات المؤسسة الاستشراقية الحديثة، فينضوي تحت لوائها عدد من هائل من الصحفيين المختصين في شؤون الإسلام والمسلمين...»[2]. وكان إدوارد

---

(١) Edward W. Said, Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World, Knopf Doubleday Publishing Group, 1997.

(٢) حسن عزوزي، «ظاهرة الاستشراق الصحافي» في المسلمون، عدد ٥١٠، =

سعيد كتب في موضع آخر يقول بشأن الإعلام: «يصعب الحديث عن صحافة مستقلة حقاً في الولايات المتحدة. فالمصالح التجارية والحكومية المتشابكة ترتبط بوسائل الإعلام أو (تقيدها)، كما يقول بعضهم، وتمنع وسائل الإعلام من الانطلاق الحر وراء الحقائق التي قد يود صحافي طموح ونشيط كشفها»[١]. ويضيف سعيد متحدثاً عن تغطية الشؤون الخارجية قوله: «إن المجموعة الصغيرة صاحبة الخبرة المزعومة في موضوع الإسلام تحتكر الحديث عن الإسلام في وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية على نحو شبه كامل منذ نهاية الحرب الباردة»[٢].

وليس هذا الرأي منفرداً أو معزولاً.

ففي كتاب صغير صدر في السبعينات من القرن الماضي، حاول هربرت شيلر Herbert I. Schiller أن يقدم تحليلاً أصيلاً لوسائل الإعلام، يذكر من حيث لهجته ومقاربته بكتاب آخر نشره أحد كبار علماء الاجتماع الأمريكيين في الخمسينات من نفس القرن، وهو اليوم يعد من النصوص الكلاسيكية في الأدبيات الاجتماعية، وأعني: «نخبة السلطة» لرايت ميلز C. Wright Mills.

قال شيلر: إن «مدراء وسائل الإعلام الأمريكية، يخلقون،

= ٨ جمادى الآخرة ١٤١٥هـ (١١/ ١١/ ١٩٩٤م)، نقلاً عن: مطبقاني، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

(١) إدوارد سعيد، «الإعلام الأمريكي وحادث أوكلاهوما» في الحياة، العدد ١١٧٦٥، ٨ مايو ١٩٩٥م، نقلاً عن: مطبقاني، مصدر مذكور، ص٦٢.

(٢) المصدر نفسه.

وينمّون، ويتحكمون بتداول الصور والمعلومات التي تحدد معتقداتنا، ومواقفنا، وفي نهاية المطاف، سلوكنا. وعند إنتاج الرسائل التي لا تتطابق عمداً مع حقائق الوجود الاجتماعي، يغدو مدراء وسائل الإعلام مدراء عقول»[١]. يعني شيلر بهذا التعبير (أي: مدراء العقول Mind Managers)، أن الرسائل التي تم إصدارها عمداً بغرض خلق شعور زائف بالواقع وإنتاج وعي يرفض ـ أو غير قادر على ـ فهم الظروف الحقيقية للحياة، هي رسائل تتلاعب بالأذهان.

وقد افترضت جانيس تيري أن وسائل الإعلام في الولايات المتحدة «لا تضع جدول الأعمال ولا تأخذ القرارات في ما يتعلق بالسياسة الخارجية»، إلا أنها أضافت ملاحظة عن تقاسم مسؤولية «إدامة الأساطير» المتعلقة بالشرق الأوسط، بين الإدارة ووسائل الإعلام، فقالت: «كما يضع البيت الأبيض جدول أعمال السياسة الخارجية وينقله إلى وسائل الإعلام بصورة معينة، فكذلك أيضاً تنقل وسائل الإعلام هذه الصور والإنجازات المبالغ فيها إلى الجماهير. والجماهير بدورها تمتص هذه الصور لا شعوريّاً لتشكّل من ثمّ الأساس لمواقف سلبية أو إيجابية تجاه شعوب أو بلدان معينة»[٢].

إن التلاعب في هذا السياق هو «أداة للغزو»، بمعنى أن

(١) Herbert I. Schiller, The Mind Managers, Beacon Press, Boston, 1973, p.1.

(٢) جانيس تيري، مصدر مذكور سابقا، ص١٤.

النخبة الحاكمة تحاول إخضاع الجماهير لأهدافها: «باستخدام الأساطير التي تفسر، وتبرر، وأحياناً تزين ظروف الحياة السائدة، يؤمّن المتلاعبون الدعم الشعبي لنظام اجتماعي ليس هو حقاً في مصلحة الأغلبية، على المدى الطويل»[١].

وحتى تكون عملية التلاعب فعالة، ينبغي ألا يظهر أي دليل على وجودها في أي وقت من الأوقات. لهذا، فمن الضروري أن «يؤمن الذين يتم التلاعب بهم بحيادية مؤسساتهم الاجتماعية الرئيسية. يجب أن يعتقدوا أن الحكومة ووسائل الإعلام، والتعليم، والعلوم تقع جميعاً خارج نطاق صراع المصالح الاجتماعية المتعارضة»[٢]. ويلاحظ شيلر أن هناك على سبيل المثال الأسطورة التي تفترض أن الرئيس بعيد عن متناول المصالح الخاصة، وأنه غالباً ما يقع تقديمه «كعنصر محايد، ليس له غرض آخر غير المصلحة العامة وخدمة الجميع دون تحيز أو انتظار مقابل». وكمثال آخر، يذكر مكتب التحقيقات الفدرالي FBI، فيقول: «على مدى نصف قرن، حاولت جميع وسائل الإعلام نشر أسطورة تؤكد أن مكتب التحقيقات الفدرالي FBI هو وكالة غير مسيّسة، وذات مستوى عال من المهنية، في خدمة القانون. أما في الواقع، فقد تم استخدام المكتب باستمرار للترهيب والضغط على النقاد الاجتماعيين»[٣].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) Herbert I. Schiller, op. Cit., p.11.

(٣) Herbert I. Schiller, op. Cit.k pp.11-12.

ويفترض أيضاً أن وسائل الإعلام محايدة. ولكن، كلما غدت الفجوة مع الحياد مفضوحة، كان العذر هو: خطأ بشري. فالصحفيون، بعد كل حساب، هم بشر أيضاً. ومع ذلك، فهناك دائماً بعض صعوبة في الاعتراف بأن «وسائل الإعلام (الصحف والنشرات الدورية والإذاعة والتلفزيون) هي تقريباً دون استثناء، مشاريع تجارية، تحقّق دخلها من بيع المساحات التجارية والوقت»[1]. إنها مشكلة حقيقية. على سبيل المثال، هناك أسطورة منتشرة على نطاق واسع في أمريكا، بخصوص التلفزيون، الذي يفترض أن يعمل بوصفه «ديمقراطية ثقافية»، من حيث إن البرامج التي تفشل في جذب اهتمام جمهور كبير لا يمكنها البقاء على قيد الحياة. والواقع، كما بيّن شيلر ذلك أيضاً، أن المسألة تتعلق بـ«أوليغارشية ثقافية، يقودها إجماع مجتمع الإعلانات»[2]. وهو يلاحظ كذلك أن برامج شعبية تماماً يمكن وقفها بين عشية وضحاها دون اكتراث بآراء المشاهدين، «إذا كان نوع الجمهور المنجذب إليها لا يحظى باهتمام المعلنين (التجاريين)»[3].

ولا يفلت العلم من هذا السياق. ولكن **على الرغم من**

---

(١) Herbert I. Schiller, op. Cit.,p.12.

(٢) Herbert I. Schiller, op. Cit.,p.21.

إن أكبر المعلنين في التلفزيون ـ أولئك الذين لهم علاقة بصناعة وبيع المواد الغذائية، والأدوية، والمنتجات المنزلية، والسيارات، ومستحضرات التجميل، وحتى عام ١٩٧١م، السجائر، إلخ... ـ هم أنفسهم الذين يطالبون بأوسع جمهور من المشاهدين بين الطبقات الوسطى، وهو ما أصبح معيارهم في تقييم البرامج.

(٣) Herbert I. Schiller, op. Cit., p.22.

اندماج النشاط الفكري والعلمي في الاقتصاد الشركاتي Corporatist Economy، لا يزال البعض يلوحون بأسطورة الحياد العلمي. ولا يزالون مستمرين في ترويج مفهوم «عزل العلم» حيال القوى الاجتماعية التي تؤثر على الأنشطة الأخرى، رافضين أن يدخلوا في الاعتبار «الآثار المترتبة على مصادر تمويل (العلم)، وعلى توجهات أبحاثه وتطبيقات نظرياته، وعلى خصوصية النماذج المعرفية التي يخلقها»[1]. هكذا، يكون من الضروري، من أجل الحفاظ على نظام التحكم، أن تبثّ بعناية فائقة أسطورة تدعي أنه لا يمكن لأي لجنة خبراء أو أي وجهة نظر خاصة أن تكون صاحبة تأثير كبير على عملية صنع القرار في البلاد.

وقد نظر شيلر بقلق بالغ إلى ظهور «مجمعات إعلامية ضخمة ومتكاملة ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببنية عسكرية واسعة النطاق»، وهو ما يمثل في رأيه «تهديداً جدياً للمجتمع الأمريكي»[2]. وهو بلا شك يتحدث عن احتكارات نفر قليل من الخواص للمعلومات والتعليم، بحيث يدعمون تنمية الثقافة الوطنية وفقاً لآرائهم الخاصة بالفعالية والقدرة. وفي نفس الوقت، فإن هذه الشركات فائقة الضخامة لا تكشف الكثير عن عملها. وليس ذلك فقط بسبب أن الشركات تسيطر على تدوير المعلومات، وإنما أيضاً «لأن البيانات الأساسية التي تمكّن من اختراق نظام الامتيازات

(١) المصدر نفسه.

(٢) Herbert I. Schiller, op. Cit., p. 77.

المغلق لا يمكن الوصول إليها. إن المعلومات الأساسية المتعلقة بملكية الشركات (تمويه هويات أصحاب الأسهم)، وجودة المنتوج (أي: الأسرار التجارية)، والإحصاءات المفصلة لأرباح الشركات بالأصول الخاضعة للضرائب، وبيانات التكلفة والأسعار، تكاد تكون مستحيلة الكشف، فيما عدا حالات معزولة ومجزأة»[1].

ينبغي مع ذلك ملاحظة أن هذه الصورة تغيرت نسبياً عمّا كانت عليه في عقد السبعينات. في الواقع أننا شهدنا في السنوات الأخيرة، خاصة بعدما حققته شبكة الإنترنت من قفزة نوعية في انتشار المعلومات عبر العالم في وقت لا نظير له سابقاً، انقلاب الصورة تقريباً. فالمؤسسات، حتى الأكبر والأقوى، باتت تلقى صعوبة متزايدة في الحفاظ على أسرارها «داخل أسوارها». وهذا ما برهنته البيانات والمعلومات السرية التي نشرها موقع ويكيليكس. لم يحدث الإنترنت ثورة في المشهد الإعلامي وحسب، وإنما خلق أيضاً المعرفة الافتراضية والمجتمعات القادرة على موازنة أو على الأقل الحد من قوة بعض القنوات الإعلامية للشركات. ففي الوقت الذي نشر فيه كتاب شيلر، لم يكن هناك أي طريقة للتنبؤ بالانفجار الحقيقي للمعلومات وسقوط «الأسوار العالية» التي كانت تحيط بالشركات. يجب علينا كذلك أن ندرك أن المجتمع الأمريكي نفسه قد تطور نحو مزيد من الشفافية ومزيد

---

(١) Herbert I. Schiller, op. Cit., p.176.

من الانفتاح. ولا يسعنا إلا أن نعتبر هذه التطورات الأخيرة؛ لأننا ـ كأكاديميين ـ أول من يتمتع بها في أبحاثنا.

أما فيما يتعلق بمحاولة شيلر إثبات أن الظروف التي تقدّم فيها المعلومات للأمريكيين تقع تحت سيطرة كتل القوى الاقتصادية الخاصة، فهذا الوضع لم يتغير. ولكن بما أننا نتحدث في الواقع عن المجتمع الرأسمالي الأول في العالم، فهذه السيطرة بالتالي ليست سراً. **قد تتفاعل وسائل الإعلام مع مراكز وتكتلات «المعرفة» وقد تنسق معها. ولكن أولئك الذين يمسكون بخيوط اللعبة ويحددون إلى مدى بعيد الرسائل الإعلامية وبدرجة كبيرة محتوى المنتجات الفكرية والفنية والعلمية للبلاد، تبقى هي الشركات الكبرى. إن البيروقراطية الحكومية، التي ينبغي تمييزها عن هذه المجموعات القوية، ليست منفصلة عنها تماماً.** كانت نتيجة هذه الأوضاع في عقد السبعينات أن كمية كبيرة من البيانات ظلت غير مكشوفة للجمهور. وكان هذا هو السياق الذي شهد دخول الولايات المتحدة عهداً جديداً، سمي: الطفرة في مجال الاتصالات. ولكن بدءاً من ذلك الوقت، جاءت التغيرات باطراد، خاصة فيما يتعلق بتدفق المعلومات.

حرية الصحافة:

«يستند مفهوم حرية الصحافة على الاعتقاد بأن الحقيقة تظهر من خلال الصراع بين أصوات مختلفة. ولكن الحرية يمكن أن تصبح ترفاً خطراً عندما يتقلص عدد الأصوات إلى اثنين أو ثلاثة.

لقد كان من شأن نمو الاحتكارات العملاقة في وسائل الإعلام ـ الشبكات والقنوات، والتكتلات، وما إلى ذلك. . . ـ أن يحدث تقلصاً كبيراً في تنوع الأصوات لدى وسائل الإعلام. إن هذا التركيز للسلطة في أيدي حفنة من «بارونات» الإعلام يمثل تهديداً رئيسياً للحريات المنصوص عليها في التعديل الأول من الدستور»[١].

إن الاقتباس السابق هو من كتاب يعتبر واحداً من أهم المراجع لطلاب الصحافة الأمريكية. ولكن على الرغم من تقادم بعض البيانات المستخدمة فيه، فالنص في غالبه لا يزال مقروءاً ومفيداً. أيّاً كان الأمر، فإن ما ندد به الكتاب في عام ١٩٧٢م، لم يقع تجاوزه حقاً. فمنذ اللحظة التي يسيطر فيها قطب واحد على أكثر من مجموعة من وسائل الإعلام، يبرز الخطر على الديمقراطية. «يقوم إعلان حرية الصحافة على الاعتقاد أنه عندما يتمكن الناس من الوصول إلى مجموعة واسعة من الآراء والمعلومات، فهم سينتهون إلى اتخاذ قرارات ذكية»[٢]. ومن ثمّ، يحسن بالحكومات الامتناع عن السيطرة على وسائل الإعلام. هذا ما يمثل مبدأ أساسياً في الولايات المتحدة، ويرتبط به اعتقاد آخر: ضرورة ترك القرار لكل مالك وسيلة إعلام، والجمهور هو الذي سيميز الأفضل ويكون الحكم.

---

(١) Peter M. Sandman, David M. Rubin, and David B. Sachsman, Media: An Introductory Analysis of American Mass Communications, Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, NJ 1972, p.112.

(٢) Sandman, Rubin, and Sachsman, op. cit., p. 113.

ومع ذلك، فهذه النظرية لا تعمل إلا عندما تبقى المنافسة قائمة في السوق. لذلك يتساءل مؤلفو «ميديا»: «إذا كان هناك مالك واحد فقط لجميع المنشورات في الولايات المتحدة، ألن يكون من الخطورة بمكان أن يترك له وحده القرار؟» لا شك أن المنافسة بين وسائل الإعلام المختلفة تخدم التنوع، ولكن عندما يتم شراء هذه الوسائط من قبل قطب واحد، ماذا يحدث للتنوع؟ يعترف مؤلفو «ميديا» بأن هناك عدة تركيبات لمجموعات وسائل الإعلام، ولكنهم يذكرون منها أربعة رئيسية:

١ ـ القنوات والشبكات: أن يمتلك شخص واحد أو مجموعة واحدة شركتين (أو أكثر)، تمارسان نفس النشاط الإعلامي (التلفزيون، أو الصحف، إلخ...)، ولكن تقعان في مدن مختلفة.

٢ ـ توسيع ملكية وسائل الإعلام: أن يمتلك شخص واحد أو مجموعة واحدة شركتين (أو أكثر) في نفس المدينة، لهما أنشطة إعلامية مختلفة.

٣ ـ اتفاقيات حول عمليات موحدة: أن تتفق شركتان يملكهما أفراد أو مجموعات منفصلة، وتعملان في نفس المجال الإعلامي (الصحافة في الغالب) في نفس المدينة، على تنسيق نشاطهما، مثلاً في الطباعة أو الإعلان.

٤ ـ التكتلات: أن تبادر شركة ليس لها في الأصل نشاط في قطاع الاتصالات إلى شراء مؤسسات إعلامية.

أمريكا الشركات

اقترح الباحث السوسيولوجي الأمريكي بيتر فيليبس Peter Phillips تسمية جديدة أكثر تعبيراً في نظره عن حقيقة وضع وسائل الإعلام في الولايات المتحدة اليوم، وهي: الإعلام الشركاتي *Corporate Media*. تحتوي هذه التسمية في رأيه إشارة إلى بنية السلطة الأحادية الهرمية (فوق ـ تحت) التي يتمتع بها عمالقة الإعلام. يستشهد فيليبس بنتائج بحث أنجزته جامعة ولاية سونوما Sonoma State University، حلل شبكة مجالس إدارة أكبر ١٠ مؤسسات إعلامية في الولايات المتحدة. وظهر أن هذه المجالس شملت ١١٨ شخصاً فقط تبين أنهم كذلك أعضاء مجالس إدارة ٢٨٨ شركة وطنية ودولية. هذا يعني أن نفس الأشخاص يراكمون مسؤوليات عديدة في نفس الوقت داخل مؤسسات إعلامية وشركات أخرى. بل ثمة أفضل: **إن ثمانية من أصل ١٠ من عمالقة الشركات الإعلامية يتقاسم مجالس إدارتها نفس الأشخاص**. على سبيل المثال، إن بي سي NBC وصحيفة

واشنطن بوست *The Washington Post* لهما نفس أعضاء مجالس إدارة كوكا كولا Coca Cola وبنك جيه بي مورجان JPMorgan، في حين أن شركة تريبيون Tribune، وصحيفة نيويورك تايمز *New York Times The* وغانيت *Gannett* لها جميعاً أعضاء مجلس إدارة بيبسي Pepsi(١).

وهكذا، ينتهي فيليبس إلى التساؤل: هل يمكننا الاعتقاد أن محرري صحيفة واشنطن بوست يتحلون بالموضوعية والحياد عند كتابة تقارير عن عقود الدفاع لدى شركة لوكهيد مارتن Lockheed Martin؟ هل يمكن حقاً أن نثق بقناة آي بي سي ABC عندما تزعم أنها تعرض تحقيقاً عن مصادر عقود هاليبرتون Halliburton في العراق؟

من ثمّ، يحدد الباحث خيارين، أو بالأحرى حالتين:

ـ في الأولى، يمكن المضي في الاعتقاد أن «الإعلام الشركاتي يقدم لنا الحقيقة غير خاضعة للرقابة بشأن القضايا الرئيسية المتصلة مباشرة بمصالح الرأسمالية الأمريكية». إذا صحّت هذه الحالة، جاز القول: إن وسائل الإعلام تنفذ عقد الديمقراطية مع الشعب الأمريكي.

ـ أما في الحالة الثانية، فنحن نفترض أن «الإعلام الشركاتي» يخدم مصالحه الخاصة بدلاً من مصالح الشعب، ولن

(١) Peter Phillips, Big Media Interlocks With Corporate America, Project Censored: http://www.projectcensored.org/top-stories/articles/big-media-interlocks-with-corporate-america/

يكون من الممكن بالتالي أن نتحدث عن التعددية في مجال الإعلام، ولكن ببساطة أن نقول: إن «الإعلام الشركاتي يمثل الشركات الأمريكية».

أفضل من ذلك: **إن الارتباطات المتشابكة لا تهم فقط وسائل الإعلام وأوساط الأعمال، ولكنها موجودة أيضاً بين هذه الأخيرة وبين المجتمع الأكاديمي**. بعبارات أخرى، **سنجد أعضاء مجلس الإدارة في مؤسسة إعلامية يشغلون مناصب في مجالس إدارة الجامعات والشركات (الصناعية والتجارية والمالية) في آن معاً**. على سبيل المثال، جامعة جورج تاون وديزني Disney، وجامعة نيويورك وواشنطن بوست، وجامعة كولومبيا وغانيت Gannett، إلخ . . .

إن شركة غانيت وحدها تمتلك ٩٠ من الصحف اليومية الموزعة في الولايات المتحدة (من بينها ٨٢ صحيفة أمريكية)؛ أي: ما يعادل على الأقل ١١,٦ مليون قارئ يومياً. وتصل محطاتها التلفزيونية (وعددها ٢٣) إلى ٢١ مليون بيت. وتقتسم غانيت مع عدد آخر من الشركات الكبرى نفس الأعضاء في مجالس الإدارة، ونذكر هنا بضع أمثلة عن هذه الشركات: آسوشيتد برس، لوكهيد مارتن، كونتيننتال آرلينز، غولدمان ساكس، برودنشال، تارغت، بيبسي (AP, Lockheed-Martin, Continental Airlines, Goldman Sachs, Prudential, Target, Pepsi). وفضلاً عن ذلك، نجد أيضاً أعضاء في مجالس إدارة مؤسسات تربوية وثقافية، مثل مركز جون كيندي للفنون التطبيقية،

والمدرسة العليا للصحافة في جامعة كولومبيا، (The John F. Kennedy Center for the Performing Arts, Graduate School of Journalism, Columbia University)[1].

وخذ مؤسسة «واشنطن بوست» (باسم الصحيفة الشهيرة) كمثال آخر، سنجدها تتقاسم أعضاء مجلس الإدارة مع كل من: مؤسسة بروكينجز، جامعة جورجتاون، مجلس جائزة بوليتزر، كلية منطقة كولومبيا، شركة كوكاكولا، شركة جيلات، الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، جامعة نيويورك، العلوم الطبية في جامعة كاليفورنيا لوس أنجليس، المعهد الحضري، كرافاث، سواين إند مور، مونجر، براس رينج، إلخ... (Brookings Institution, Cravath, Swaine & Moore LLP, Georgetown University, Munger, BrassRing, Inc., Pulitzer Prize Board, District of Columbia College, Federal Coca-Cola Company, Gillette Company, Urban Institute, American Academy of Arts and Sciences, New York University, Medical Sciences at UCLA...)[2].

فهذه التقاطعات المصلحية بين الشركات الصناعية والتجارية الكبرى، ووسائل الإعلام، ومراكز الأبحاث والأوساط الأكاديمية، هي في نهاية التحليل ما يشكل الوعي ويساهم في صنع السياسة الخارجية في أي منطقة من مناطق العالم.

---

(١) من أجل مزيد من التفاصيل عن هذه الارتباطات المتبادلة بين الشركات الربحية العملاقة ومؤسسات التعليم والبحث والإعلام، انظر الملحق.

(٢) تفاصيل أكثر في الملحق.



خاتمة

الارتباطات بين الشركات الاقتصادية ووسائل الإعلام والمجتمع الأكاديمي

لقد انطلقنا من فرضية بسيطة في بداية هذه الدراسة. وهي أن النقاش حول دراسات الشرق الأوسط في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، خضع لاعتبارات سياسية وفرز حزبي/أيديولوجي، ولم يبق دائراً فقط داخل المجتمع الأكاديمي. وللتحقق من صحة هذه الفرضية، بدا لنا أنه لا بد من متابعة عدة قنوات في وقت واحد، حيث تبين لنا خلال البحث الترابط الفعلي بين الهياكل القائمة لمنظومة السلطة في الولايات المتحدة بمختلف وجوهها، السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والإعلامية.

وانتهينا إلى السؤال الأساسي: ما هو بالضبط نوع العلاقة التي قد تربط صحيفة مثل نيويورك تايمز أو واشنطن بوست

بشركات الطيران، والدفاع، والمالية، وما إلى ذلك... وفي نفس الوقت، بالجامعات والمراكز البحثية، وفي النهاية بالإدارة؟

ووجدنا أن الجواب هو في الغالب: المال أو التمويل.

وحاولنا أن نبين أن التقاء المصالح بين قطاعات متنوعة من الأنشطة مثل التعليم العالي ومراكز البحوث، ووسائل الإعلام، والشركات التجارية والربحية... يبرز لمن يتحرى حتى حيث لا يتوقع. والحقيقة أن الظاهرة التي سميناها «الأبواب الدوارة للسلطة» لا تأخذ كامل معناها إلا عندما نحاول تحليل الروابط بين مختلف الهياكل والشخصيات في المجتمع الأمريكي. تنطبق هذه المقاربة بالتأكيد على عملية صنع القرار بشأن الشرق الأوسط. حيث يمكن للمرء أن يقول: إن السياسة الخارجية لا تزال هي «المجال المميز» أو «المجال المحفوظ» للدبلوماسيين. فهذا صحيح. ولكن المسألة أيضاً أكثر تعقيداً مما يبدو، فهي لا تتم في دوائر مغلقة، بعيدة عن مراكز النفوذ المالي والفكري في المجتمع. في الواقع، أن القرارات التي لها وزن بحيث تمارس تأثيراً كبيراً على خريطة الشرق الأوسط السياسية والإستراتيجية، لا يصنعها الدبلوماسيون المهنيون. بل نرى رجال السياسة، مع قلّة معرفتهم أحياناً بالمشاكل الحقيقية في هذه المنطقة، هم الذين يتقدمون إلى واجهة المسرح لاتخاذ القرارات (سواء في الكونجرس أو في دوائر السلطة التنفيذية). وإذا كانت القرارات ذات أهمية خاصة، فهي غالباً ما تتخذ بناء على نصائح من خبراء مراكز البحوث ومكاتب الاستشارة المتعاقدة مع الإدارة لهذا

الغرض. يحدث أيضاً أن يستشار بعض الأكاديميين ذوي الصيت، ويعمل كتاب الأعمدة المهمون وكبار الصحفيين المتخصصين pundits كمستشارين غير مباشرين للإدارة. وبذلك، يلتقي السياسيون ومنتسبو مراكز البحوث وأساتذة الجامعات وكبار الإعلاميين حول قضية ما، بطريقة أو بأخرى، ويولد القرار السياسي من هذا التفاعل بين مختلف الأطراف. لكنه يبقى في النهاية قرار الإدارة بامتياز.

إلى حد هنا، تبدو مسألة اتخاذ قرار مهم (مثلاً، اجتياح العراق، أو الانسحاب منه...) نتيجة تفاعل فكري بين أطراف تتقارب في وجهات النظر، بحيث يقع التوصل إلى وفاق، قد يشارك فيه الحزبان (مثلاً من خلال تشكيل لجنة مشتركة لتدارس قضية ما). ولكن القضية ليست بسيطة. ولعل تعقيداتها كانت ستبقى في الظل فترة أخرى لو لم تأت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، لتطرح على الجميع تلك الأسئلة الخطيرة: ما هي مهمتكم؟ أين كنتم؟ لماذا حدث ما حدث؟ ثم انتهى الأمر بطرح سؤال واحد على مجتمع «دراسات الشرق الأوسط»: ما هي فائدتكم؟

وحين أثير هذا السؤال، أثيرت في نفس الوقت مسألة التمويل.

من يمول دراسات الشرق الأوسط؟ والفرضية الكامنة وراء هذا السؤال هي: أنه من حق من يموّل أن يعلم ماذا يفعل الخبراء، وهل هم عند المستوى المطلوب.

وما لبث النقاش أن فرز معسكرين متواجهين، كل منهما يتّهم الآخر بالتقصير والديماغوجية واستغلال التمويل لتحقيق أغراض لا علاقة لها بالبحث العلمي والبرامج الأكاديمية.

وما حاولنا تبيينه في هذه الدراسة هو أن البنية الأكاديمية والبنية البحثية ـ وكلاهما مهنية ـ تخضعان لاعتبارات ذات علاقة بمصالح تتجاوز أغراض البحث وأغراض التعليم. وهناك من يقاوم إلى حد ما هذا التشابك والتداخل المصلحي بوصفه «نزاع مصالح» لا يتوافق مع الأهداف الأكاديمية والعلمية، وهناك من يعتبر تلك المقاومة اعتراضا على النظام الأمريكي نفسه وخروجاً على الوفاق الوطني.

يظهر التحليل السوسيولوجي، في الواقع، التقاء عدة أطراف في السلطة مع مصالح متعددة من «خارجها» في الظاهر، ولكن عند التدقيق يتبين لنا أن هذه المصالح «خارج السلطة»، هي السلطة الفعلية في البلاد؛ لأنها تمسك بالخيوط الأساسية وتمد قنوات التمويل لمن تريد وتسحبها ممن تريد. وبالطبع، لا تفلت من هذا النسق الجامعات الأمريكية ومراكز الأبحاث سواء التابعة لها أو المستقلة، ولا تفلت منه وسائل الإعلام، بالرغم مما تتمتع به من حرية نسبية. وإذا قيل لنا: إن وسائل الإعلام الأمريكية مؤثرة إلى حد إسقاط الرؤساء وعرقلة الإدارات، فإن الجواب هو: نعم، هي كذلك فعلاً. ولكن من يسقط الحكومات، وبيده الحل والعقد، ليس هو الصحف والقنوات الفضائية، ولا الصحفيون مهما كانت مصداقيتهم، وإنما الشركات الكبرى التي

تستطيع عبر الإعلان التجاري أو التحكم في الأسهم وفي مجالس الإدارة، أن ترفع من تشاء من الساسة وتقاوم من تشاء منهم، ولن يكون من المغالاة القول: إن السياسة الخارجية، ودراسات الشرق الأوسط، ومختلف البرامج البحثية والأكاديمية، تخضع في النهاية لعدد قليل ممن يملكون الثروة والإمكانات المادية الضخمة.



مصادر البحث

لا تحتوي هذه القائمة كل المراجع والمصادر المشار إليها في الهوامش.

- د. مازن مطبقاني، بحوث في الاستشراق الأمريكي المعاصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته. الصراع على تفسير الشرق الأوسط. (مترجم) دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨م.
- الوطن العربي في السياسة الأمريكية، مؤلف جماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٢/ ٢٠٠٤م.
- Bart Moore Gilbert, Postcolonial Theory, Contexts, Practices, Politics. 1997. London, Verso.
- Christopher Simpson (Ed.), Universities, Empire: Money and Politics in the Social Sciences During the Cold War, (New York: The New Press, 1998).

- Edward W. Said, Orientalism, Pantheon Books, N.Y. 1978.
- Issa Boullata, Trends and Issues in Contemporary Arab Thought (Albany, NY: State University of New York Press, 1990.
- Herbert I. Schiller, The Mind Managers, Beacon Press, Boston, 1973.
- Irving Louis Horovitz (Ed.),The Rise and Fall of Project Camelot: Studies in the Relationship Between Social Science and Practical Politics, (Cambridge MA: The M.I.T. Press, 1967).
- Martin Kramer, Ivory Towers On Sand: The Failure of Middle Eastern Studies in America, Published by the Washington Institute for Near East Policy, September 2001.
- Max Weber, The Vocation Lectures. Translation: Rodney Livingstone, Hackett Publishing Company, Indianapolis/ Cambridge: 2004.
- Max Weber's Complete Writings on Academic and Political Vocations. Translation: Gordon C. Wells, Algora Publishing, New York: 2008.
- Max Weber, Le savant et le politique, Traduction: Catherine Colliot-Thelene, La Decouverte, Paris: 2003.
- Peter M. Sandman, David M. Rubin, and David B. Sachsman, Media: An Introductory Analysis of American Mass Communications, Prentice-Hall Inc.,Englewood Cliffs, NJ 1972.
- Willmoore Kendall and George Karey, Liberalism Versus Conservatism: the continuing debate in American government, Van Nostrand Reinhold Company, 1966.

ملحق

الارتباطات بين الشركات الكبرى الربحية، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الأكاديمية

Company Name اسم الشركة	Connections الارتباطات
Gannett غانيت	Asia Pacific Fund, Inc., Associated Press, Carlisle Companies, Inc., The John F. Kennedy Center for the Performing Arts, Chubb Corporation, Continental Airlines, Inc., Electronic Data Systems Corporation, Goldman Sachs Group, Inc., *Graduate School of Journalism, Columbia University,* KB Home Corporation, Lennar Corporation, Lockheed Martin Corporation, Orange SA, PepsiCo, Inc., Prudential Mutual Funds, SunTrust Banks, Inc., Target Corporation, Temple-Inland Corporation, Trustee, Financial Accounting Foundation, United Health Group, WGL Holdings, Inc.

Company Name اسم الشركة	Connections الارتباطات
The New York Times **نيويورك تايمز**[1]	Alcoa (Aluminum Company of America), APCOA Parking AG, Germany, Augustana College, Bewerbungskomitee Leipzig 2012, Carlyle Group, Eli Lilly and Company, KarstadtQuelle AG, Germany, Fitch Ratings, a US / UK, Flamel Technologies SA, Ford Motor Company, Hallmark Cards, Inc., International Herald Tribune, Johnson & Johnson, Lehman Brothers Holdings, Inc., Staples, Inc., Lucent Technologies Inc., PepsiCo, Inc., Polestar Corporation, Times Square Business, Improvement District, LHIW Real Estate, Development Partnership, U.S. Venture Partners, North Castle Partners, LLC WR Grace & Co.
The Washington Post **واشنطن بوست**[2]	Berkshire Hathaway Inc., Bill & Melinda Gates Foundation, *Brookings Institution,* Cravath, Swaine & Moore LLP, Georgetown University, IAC / InterActiveCorp, USA Interactive, Munger, Tolles & Olson LLP, BrassRing, Inc., Pulitzer Prize Board, *District of Columbia College,* Access Program, Federal City Council in Washington, DC.

(١) سجلت شركة نيويورك تايمز ٢,٣ مليار دولار، في عام ٢٠١١م، بما في ذلك صحيفة نيويورك تايمز، وهيرالد تريبيون الدولية، وبوسطن غلوب، و١٥ صحيفة يومية أخرى. وتمتلك الشركة أكثر من ٩ محطات تلفزيون وشبكتين تابعتين لها في نيويورك.

http://www.nytco.com/index.htm

(٢) من بين ممتلكات شركة «واشنطن بوست» نجد خاصة كابلان، المؤسسة الرائدة في مجال توفير الخدمات التعليمية العالمية للمدارس والأفراد والشركات، حيث تخدم أكثر من مليون طالب سنوياً مع عمليات في أكثر من ٣٠ بلداً. ويشمل نشاطها برامج التعليم العالي، وإعداد الاختبارات، وتعليم اللغة والتدريب المهني.

http://www.washpostco.com/

Company Name اسم الشركة	Connections الارتباطات
The Washington Post واشنطن بوست	Summit Fund of Washington, Coca-Cola Company, Gillette Company, Life Trustee, Urban Institute Member, *American Academy of Arts and Sciences,* IAC / InterActiveCorp, Coca-Cola Company, *New York University, Medical Sciences at UCLA,* Conservation International, Channel 13/WNET, *School of Cinema-Television, USC, University of North Carolina* at Chapel Hill, *Robert C. Maynard Institute for Journalism Education,* drugstore.com, White Mountains Insurance Group, Inc., Madison Square Boys and Girls Club, Pinkerton Foundation, Life Director and Chairman, Emeritus, National Multiple, Sclerosis Society, John M. Olin Foundation, William S. Paley Foundation, Arthur Ross Foundation, Museum of Television and Radio, The Jackson Laboratory, RAND Corporation, USC Annenberg School for Communication, Southern California Public Radio, Berkshire Hathaway, Edison International, City National Corporation, Dun & Bradstreet Corporation, Moody's Investors Service, JP Morgan & Co. Inc., Morgan Guaranty Trust Company of New York, Union Pacific Corporation, Yankee Publishing Inc., General Electric Investments, Advisory Board of Directorship, White Burkett Miller Center of Public Affairs, University of Virginia, Protestant Episcopal Cathedral Foundation, Newspapers of New England, Inc., Bakersfield (California) Californian, *The Associated Press.*

Company Name اسم الشركة	Connections الارتباطات
Knight Ridder/ Mc Clatchy نايت ريدر/ ماك كلاتشي[1]	Adobe Systems, Inc., Echelon Corporation, Economics Studies, Inc., H & R Block, Inc., Kimberly-Clark Corporation, Public Broadcasting Service, Starwood Hotels and Resorts, *Wharton School of the University of Pennsylvania.*
The Tribune Company شركة تريبيون[2]	3 M Company, Allstate Corporation, Aon Corporation, Big Shoulders Fund, Boys and Girls Clubs, Business Council, Carpenter Technology Corporation, Caterpillar Inc., Nicor Inc., Chandler Ranch Co., Chandler Trusts, Chicago Council on Foreign Relations, Chicago Horticultural Society, Chicago Symphony Orchestra, Chicago Urban League, Children's Hospice International, Children's Memorial Foundation, Children's Memorial Medical Center, Cincinnati Association for the Performing Arts, Cinergy Corp., Commercial Club of Chicago, ConocoPhillips, Control Data Corporation, Economic Club of Chicago, ElderPort, Evanston Northwestern Healthcare, Executives' Club of Chicago Federal Reserve Bank of Chicago, Fortune Brands, Inc.

(١) في عام ٢٠٠٦م اشترى ماكلاتشي نايت ريدر، وأصبحت الشركة بذلك الثانية في الولايات المتحدة للمنشورات الصحفية، وفقاً لموقعها على شبكة الإنترنت. كانت نايت ريدر وحدها تملك ٣٢ صحيفة يومية. تم بيع ١٢ منها ووقع الاحتفاظ بعشرين.

(٢) تريبيون هي واحدة من الشركات الأمريكية الرائدة في مجال الوسائط المتعددة، وتعمل الشركة في مجال النشر، والبث الرقمي، وفقاً لموقعها على شبكة الإنترنت (http://www.tribune.com/). في مجال النشر، تشمل صحفها اليومية الرائدة: لوس أنجلوس تايمز، شيكاغو تريبيون، وبالتيمور صن، صن سنتينل (جنوب فلوريدا)، أورلاندو سنتينل، هارتفورد كورانت، ذي مورنينج كول وديلي بريس. وللشركة ٢٣ محطة تلفزة، WGN أمريكا على الكابل الوطنية وشيكاغو WGN AM... إلخ.

Company Name اسم الشركة	Connections الارتباطات
The Tribune Company شركة تريبيون	General Electric Information Services, Gibson, Dunn & Crutcher LLP, Grocery Manufacturers of America, Harvey and Mildred Mudd Foundation, Hydril Company, Illinois Tool Works Inc., Inter-Con Security Systems Inc., Inter-Con Security Systems, Inc., Kraft Foods, Inc., Interspan Communications, Junior Achievement of Chicago, *Kellogg Graduate School of Management,* Northwestern Lake Forest Academy Board of Trustees, Lake Forest Bank and Trust, *Lake Forest College,* Louise Taft Semple Foundation, Lyric Opera of Chicago, McCormick Tribune Foundation, McDonald's Corporation, Media Security and Reliability Council, FCC, Museum of Science and Industry, Northwestern University, Boy Scouts of America, *Newspaper Association of America, Nordstrom Inc., Northern Trust Corporation, Northwestern Memorial Foundation, Northwestern Memorial Health Care, Partner, Gibson, Dunn & Crutcher, LLP, PepsiCo Inc., Quaker Oats Company, Reyes Holdings LLC, Ronald McDonald House Charities, Rush-Presbyterian-St. Luke's Medical Center, Schering-Plough Corporation, Schlumberger Limited, Secretary of Defense to the Defense Policy Advisory Committee on Trade (DPACT), Southern Star Group and Fifth Third Bancorp, Standard Technology, Inc., Taft Broadcasting Comp., The Union Central Life Insurance Company, Tupperware Corporation, United Way of Metropolitan Chicago Inc., University of Notre Dame Board of Trustees,* Wells Fargo & Company, Wintrust Financial Corporation, World Business Chicago, YMCA of Metropolitan Chicago.

Company Name اسم الشركة	Connections الارتباطات
News Corporation نيوز كوربوريشن[1]	Allen & Company LLC, Arthur M. Siskind, British Airways, *Georgetown University,* Independent Newspapers Limited, Partner Kleiner, Perkins, Caulfield & Byers, Rothschild Investment Trust CP, Tsinghua University of Beijing.
AOL Time Warner أمريكا أونلاين تايم وورنر[2]	Apollo Theatre Foundation, Citigroup, Estee Lauder, the Colonial Williamsburg Foundation, Museum of Modern Art,Howard University, Committee to Encourage Corporate Philanthropy, Barksdale Management Corporation, Colgate-Palmolive Company, Harvard University, *Hills & Company, Hilton Hotels Corporation, ZG Ventures, LLC.*

(١) تنتج «نيوز كوبورثيشن» برامج توزع على أنظمة الكيبل التلفزيوني المباشر ومنصات البث الفضائي في الولايات المتحدة وآسيا. تشمل عملياتها قناة FOX فوكس الإخبارية وشبكة فوكس بيزنس، وغيرها من القنوات الشعبية. ويشمل نشاطها كذلك الصحف وعلاماتها التجارية الرقمية، في المملكة المتحدة، وأستراليا والولايات المتحدة. وهي تملك هاربر كولينز وهي واحدة من أبرز دور النشر في العالم باللغة الإنجليزية، والعديد من المؤسسات الأخرى.

http://www.newscorp.com/index.html

(٢) تضم الشركة: AOL، وشركة تايم، وتايم وارنر كيبل، وهوم بوكس أوفيس نيو لاين سينما، ونظام البث الإذاعي تيرنر وارنر بروس، مع ما يقرب من ٣٤٠٠٠ موظفاً حول العالم في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م فقط.

http://www.timewarner.com/

Company Name اسم الشركة	Connections الارتباطات
General Electric جنرال إلكتريك[1]	America Movil, American Accounting Association, American Film Institute, American Museum of Natural History, Anheuser-Busch Companies, Inc., Ann Taylor Stores, Avon, U.S., *Babson College, Bechtel* Group, Inc., Boston Museum of Science, Boys & Girls Clubs of America, ChevronTexaco Corporation, Chubb Corporation, Coca-Cola Company, *Columbia Business School,* Cosmetic, Toiletry and Fragrance Association, Inc. Dell., Douglas A. Warner III, GE Capital Services, General Electric Company, General Motors Corporation, Grupo ALFA, Grupo Carso, Grupo Mexico, Grupo Televisa, *Hamilton College and Xavier University,* Home Depot, Inc., Internet Security Systems, Inc., Investment Co. of America, JP Morgan Chase & Co., Kellogg Company, Kimberly-Clark de Mexico, SA, Lauder Institute Board of Governors *(Wharton School of Arts & Sciences),* Mexico Fund, Inc., Microsoft Corporation, Motorola, Inc., Museum of Television and Radio, Motion Picture and Television Fund Corporation, *NBC Universal,* New York Presbyterian Hospital, Nuclear Threat Initiative, Ogilvy & Mather North America CEO, chairman, Partners Healthcare, Penske Corporation, Procter & Gamble, Scientific-Atlanta, Inc., *Simmons College,* United Auto Group, Inc., United States Senate Ret., Universal Technical Institute, Inc., World Wildlife Fund.

(١) تمتلك جنرال إلكتريك ٤٩٪ من أسهم إن بي سي العالمية NBC. يونيفرسال هي واحدة من أنشط رواد وسائل الإعلام العالمية ولها نشاط في التطوير والإنتاج والتسويق والترفيه، والأخبار، الموجهة إلى جمهور عالمي.

http://www.nbcuni.com/

Company Name اسم الشركة	Connections الارتباطات
Walt Disney والت ديزني[1]	Boeing Company, California Health Care Foundation, CB Richard Ellis, Inc., Northwest Airlines Corporation, Clorox, DLA Piper Rudnick Gray Cary LLP, *Duke University,* Estee Lauder Companies Inc., FedEx Corporation, *Georgetown University,* Gillette Company, Halliburton Co., ImpreMedia, LLC, Inditex SA International Air Transport Association, Kmart Holding Corporation, Lincoln Center for the Performing Arts in New York City, McKesson Corporation, Preti, Flaherty, Beliveau & Pachios, Siemens Pyramid, Staples Inc., Sun America Asset Management Corp., Sybase, Inc., Tenet Healthcare Corporation, *The Keck School of Medicine At The University of Southern California,* United States Senator from 1980 to 1995, *University of California,* University of Southern California, Western Asset, Yahoo, Inc.

(١) إن شبكة ديزني لوسائل الإعلام (وليست سوى جزء من شركة ديزني) تشمل بمفردها نشاطات ABC للترفيه، وداي تايم ABC، وأخبار ABC، والرياضة ABC، وأطفال ABC، وتاتشستون للإنتاج التلفزيوني. نشاط شبكة ABC يشمل أيضاً ٧٢ محطة إذاعية، بما في ذلك: راديو ديزني، راديو ESPN راديو ABC ونيوز راديو.

Company Name اسم الشركة	Connections الارتباطات
Viacom فياكوم[1]	Akamai Technologies, Inc., American Express Co., American International Group, Inc., Automatic Data Processing, Inc., Bear Stearns Companies Inc., *Boston University Law School, Brandeis University,* Cadwalader, Wickersham & Taft, Cardinal Health, Inc., CineBridge Ventures, Inc., Cohen Group, Combined Jewish Philanthropies, the National Association of Theatre Owners, Consolidated Edison, Inc., Dana Farber Cancer Institute, DND Capital Partners, LLC, European Fine Arts Foundation, Gabelli Asset Management, Head NV, John F. Kennedy Library Foundation, Lafarge North America Inc., Lourie & Cutler, Midway Games Inc., Movie Tickets.com, Inc., Museum of Fine Arts in Boston, *National Amusements, Inc., National College of Probate Judges,* Oracle Corporation, Popular Inc., Rising Star Media, Sonesta International Hotels Corporation, Lourie & Cutler, PC United States House of Representatives, 1973-1979 Willis Group, Holdings Limited, Winer and Abrams.

(١) تشمل أعمال فياكوم نشاط بعض الشركات الشهيرة لوسائل الإعلام، والأعمال التجارية والإنتاج السينمائي، من بينها:

BET, Famous Music, MTV Networks-MTV, VH1, Nickelodeon, Nick at Nite, Comedy Central, CMT: Country Music Television, Spike TV, TV Land,

و أكثر من ١٢٠ شبكة حول العالم، إضافة إلى شركة بارامونت بيكتشرز وبارامونت للترفيه المنزلي.

http://www.viacom.com/Pages/default.aspx

كتب مشتركة:

- المسلمون: أهم كابوس أم قوة لأوروبا؟ (بالفرنسية)، بالاشتراك مع آرنو تاوش، لارماتان، باريس، ٢٠١١م.
- العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢م. (مجموعة مؤلفين).
- ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢م. (مجموعة مؤلفين).